وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

(الموازنة العامة وعلاقتها بالاحتياطيات الدولية وبعض المتغيرات الاقتصادية دراسة تحليلية في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ـ جامعة كربلاء ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب

ازهر نعمان عبد الواحد حسون العزاوي

بإشراف

الاستاذ الدكتور

توفيق عباس عبد عون المسعودي

1443 هـ **2022 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنفَاقِ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ قَتُورًا﴾

صدق الله العلي العظيم

﴿سورة الاسراء: الآية 100﴾

الاهداء

إلى نبي الرحمة وسيد الخلق أجمعين محمد **(صلى الله عليه وآلة وسلم)**

إلى مولى المتقين وأمير المؤمنين وأولاده الطاهرين **(عليهم السلام)**

إلى امام العصر والزمان **(عجل الله تعالى فرجه الشريف)**

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى نبع الحنان أمي عرفانا وإخلاصا**(أطال الله في عمرها)**

إلى سندي في الحياة أخوتي أدامهم الله

إلى رفيقة حياتي ودربي زوجتي وفاءً وشكراً

إلى ثمرة حياتي ولدي (حسين ، علي) .

إلى شهداء العراق اسكنهم الله فسيح جناته

أهدي جهدي المتواضع هذا

الباحث

ازهر

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين أبي القاسم محمد وعلى أله الطيبين الطاهرين المنتجبين وصحبه الغر الميامين ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين، وبعد...

بعد أتمام رسالتي لا يسعني ألا أن أقدم شكري وتقديري للدكتور **توفيق عباس عبد عون المسعودي** لتفضله بقبول الاشراف على رسالتي وتذليل الصعاب التي كنت أواجهها في مواصلة الطريق، لإكمال هذه الرسالة، ولما أبداه من روح علمية مخلصة وتوجيهات قيمة ومتابعة مستمرة لخطوات الرسالة فدعوتي له بالعمر المديد وأن يديم الله عليه نعمة الايمان ونعمة العافية.

وبالمشاعر ذاتها أتوجه بخالص شكري واحترامي الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء المتمثلة بالسيد عميد الكلية والسيد المعاون العلمي والسيد الإداري.

كما ينبغي لي أن أسجل شكري وتقديري للسيد رئيس قسم الاقتصاد وجميع أساتذتي لما بذلوه من جهد وتحملوا العناء رغم الظروف الصعبة التي رافقت الدراسة من تفشي هذا الوباء فكانوا نعم المعلم والناصح الأمين فلهم مني أسمى آيات الشكر والامتنان.

وكما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علميه تغني هذه الرسالة فلهم مني كل الشكر والامتنان.

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى أدارة وموظفي مكتبة الامام الحسين (عليه السلام) وموظفي مكتبة العتبة العباسية المطهرة وموظفي مكتبة الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء والجامعة المستنصرية وجامعة بغداد وموظفي البنك المركزي ووزارة المالية والتخطيط لما بذلوه في الحصول على المصادر، وموظفي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ولاسيما مكتب رئيس قسم الاقتصاد وموظفي شعبة الدراسات العليا. ولا أنسى بالذكر من رحلوا عنا وبالخصوص الأستاذ الراحل الاستاذ الدكتور محمد علي العامري الغائب على اعيننا الحاضر في قلوبنا أسال الله أن يسكنه فسيح جناته. لما بذله من جهد معي في أشراف على هذه الرسالة قبل أن ينتقل الى رحمة ربه وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخوتي طلبة الدراسات العليا وأخيرا أتقدم بخالص شكري وأمتناني للجميع.

الباحث

مستخلص :ـ

يعد موضوع عجز الموازنة العامة من اهم الموضوعات المالية التي يولي الاقتصاديون أهمية كبيره لها ولاسيما بعد انشار مشكلة عجز الموازنة العامة في الكثير من الدول بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة، ويعود سبب ذلك الى تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وهو ما أدى الى تزايد حجم الإنفاق العام من جهة وانخفاض حجم الايرادات العامة عن مجاراة الانفاق العام من جهة اخرى .

تمثل الاحتياطيات الدولية اهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدولة حيث تتخذ كافة الاجراءات التي تحافظ عليها وابعادها عن الازمات المالية العالمية التي تؤثر عليها وجعلها تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

فيما اعتمدت دراسة البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي لغرض وصف ومعرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الاجنبية الدولية تجارب دول مختارة مع اشارة الى العراق وتحليلها بالاعتماد على النشرات والبيانات والتقارير الاحصائية .

اما فرضية البحث فأنها افادت على ان هناك علاقة توازنية طويلة الامد بين الاحتياطيات الدولية والموازنة العامة في دول العينة مع اشارة الى العراق اذ ان زيادة الاحتياطي يعد من الاسباب الرئيسة في تقليل عجز الموازنة

ان الاستنتاج الذي توصل الية الباحث يتمثل بوجود علاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الدولية عن تجارب دول مختارة مع اشارة الى العراق اذ تعتمد هذه الدول على مختلف القطاعات الاقتصادية في تمويل موازناتها اما الدول التي تعتمد على ايراد واحد فهي متعرضة الى احداث عجز في موازناتها حيث يكون تمويل العجز من الاحتياطيات مما يوضع الاقتصاد في حالة عدم الاستقرار، اما التوصيات لابد من وضع ستراتيجية تنموية صحيحة من قبل صانعي القرار الاقتصادي تتمحور في تنويع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على الاقتصاد الاحادي ، وتقليل الاعتماد على الاحتياطي الاجنبي في معالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة والاعتماد على مختلف القطاعات الاقتصادية الاساسية التي تؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء في الازمات الاقتصادية او غيرها .

قائمة المحتويات	رقم الصفحة

الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ – ز
قائمة الجداول	ز – ي
قائمة الاشكال البيانية	ي
المقدمة	1
مشكلة البحث	2
اهمية البحث	2
فرضية البحث	2
هدف البحث	2
منهجية البحث	2
الحدود الزمانية والمكانية	3
هيكل البحث	4 – 3
بعض الدراسات السابقة	5 – 4
الفصل الاول :ـ الاطار النظري للموازنة العامة وعلاقته بالاحتياطيات الدولية	43 – 7
المبحث الاول :ـــ الاطار النظري للموازنة العامة والعجز المالي	23 – 8
اولاً :ـــ تعريف الموازنة واهميتها ومضامينها الاقتصادية	15 – 8
ثانياً :ـ عجز الموازنة (المفهوم والابعاد الاقتصادية)	22 – 15
ثالثاً:ـ وجهات نظر المدارس الفكرية بخصوص عجز الموازنة العامة	23–22
المبحث الثاني :ـ الاحتياطيات الاجنبية الدولية (مفهومها / ابعادها / مضامينها الاقتصادية)	31 – 24
اولاً :ـ الاحتياطيات الدولية (تعريفها ، انواعها)	27 – 24
ثانياً :ـ اهمية ومصادر تكوين الاحتياطيات الدولية	29 – 27
ثالثاً :ـ ادارة الاحتياطيات الدولية وتحديد المستوى الامثل والرقابة عليها	30 – 29
رابعاً :ـ العوامل المؤثرة في الطلب على الاحتياطيات الدولية	31
المبحث الثالث :ـ العلاقة بين عجز الموازنة وبعض المؤشرات الاقتصادية	43 – 32
اولاً :ـ العلاقة بين عجز الموازنة والاستيرادات	33 – 32

ثانياً :ـ العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي	35 ــ 33
ثالثاً :ـ العلاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري	37 ــ 36
رابعاً :ـ العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف	43 ــ 38
الفصل الثاني :ـ تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في كل من (الجزائر وتونس ومصر) والواقع الاقتصادي لها	111 ــ 45
المبحث الاول الواقع الاقتصادي لدول عينة الدراسة وعلاقتها بعجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية	52 ــ 46
اولاً:ـ الواقع الاقتصادي للجزائر .	48 ــ 46
ثانياً :ـ الواقع الاقتصادي لتونس	50 ــ 48
ثالثاً :ـ الواقع الاقتصادي للجزائر	52 ــ 50
المبحث الثاني تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في الجزائر	72 ــ 52
اولاً :ـ تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية (ايرادات ــ نفقات ــ فائض او عجز ــ استيرادات)	60 ــ 52
ثانياً :ـ واقع الاحتياطيات الدولية في الجزائر واهميتها الاقتصادية	66 ــ 60
ثالثاً :ـ تحليل مؤشرات وابعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في الجزائر .	72 ــ 66
المبحث الثالث :ـ تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في تونس	91 ــ 72
اولاً :ـ تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية (ايرادات ــ نفقات ــ فائض او عجز ــ استيرادات)	80 ــ 72
ثانياً :ـ واقع الاحتياطيات الدولية في تونس واهميتها الاقتصادية	85 ــ 80
ثالثاً :ـ تحليل مؤشرات وابعاد علاقة عجز الموازنة العامة بالاحتياطيات الدولية في تونس	91 ــ 85
المبحث الرابع :ـ تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية (ايرادات ــ نفقات ــ فائض او عجز ــ استيرادات)	111 ــ 92
اولاً :ـ تحليل مسار وطبية عجز الموازنة العامة في مصر وفقاً للمؤشرات الاقتصادية	99 ــ 92
ثانياً :ـ واقع الاحتياطيات الاجنبية الدولية في مصر واهميتها الاقتصادية	105 ــ 99
ثالثاً :ـ تحليل مؤشرات وابعاد علاقة عجز الموازنة العامة بالاحتياطيات الدولية في مصر	111 ــ 105
الفصل الثالث :ـ واقع عجز الموازنة العامة وانعكاساته على الاحتياطيات الدولية في العراق	148 ــ 113
المبحث الاول :ـ الواقع الاقتصادي للعراق وعلاقته بعجز الموازنة والاحتياطيات الدولية	119 ــ 114
اولاً:ـ الواقع الاقتصادي للعراق	114

ثانياً :ـــ مصادر تمويل ومعالجة العجز	115 – 116
ثالثاً :ـــ الاحتياطيات الاجنبية ما بعد استقلالية البنك المركزي .	116 – 119
المبحث الثاني : ـ عجز الموازنة العامة في العراق مؤشرات العجز وسياسات المعالجة	119 – 128
اولاً :ـ نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي	119 – 122
ثانياً :ـ نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي	122 – 124
ثالثاً :ـ نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي	124 – 126
رابعاً :ـ نسبة صافي العجز من الناتج المحلي الاجمالي	126 – 128
المبحث الثالث :ـ الاحتياطيات الدولية في العراق	129 – 135
اولاً :ـ واقع الاحتياطيات الدولية واهميتها الاقتصادية	129 – 135
المبحث الرابع :ـ العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الدولية في العراق	135 – 143
اولاً :ـ تحليل وابعاد العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الدولية	135 – 143
المبحث الخامس :ـ الاصلاحات الاقتصادية في العراق ودورها في تعزيز الاحتياطيات الدولية والحد من عجز الموازنة	143 – 148
اولاً:ـ ستراتيجية التنويع والنمو في العراق	143 – 144
ثانياً:ـ تنوع وبناء راس مالة عن طريق الاستثمار	144 – 145
ثالثاً: ـ اهداف الاصلاح الاقتصادي	146
رابعاً:ـ مستويات الاصلاح الاقتصادي	146
خامساً :ـ سياسة الاصلاح الاقتصادي	146– 148
الاستنتاجات والتوصيات	150 – 153
المصادر والمراجع	155 – 163

قائمة الجداول

رقم الجداول	عنوان الجداول	الصفحة
.1	تطور الايرادات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، للمدة 2004 – 2019	53
.2	تطور النفقات العامة، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، للمدة 2004 – 2019	55

.3	العجز في الموازنة الحكومية ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، للمدة 2004 – 2019	57
.4	تطور الاستيرادات ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ،للمدة 2004 – 2019	59
.5	تطور الاحتياطيات الدولية ، وعرض النقد في الجزائر، للمدة 2004 – 2019	61
.6	تطور الاحتياطيات الدولية ، والسيولة النقدية في الجزائر، للمده 2004 – 2019	63
.7	كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، للمدة 2004 – 2019	65
.8	تطور عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية ونسبة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري ، للمدة 2004 – 2019	67
.9	تطور الدين العام وعجز الموازنة في الاقتصاد الجزائري ،للمدة 2004 – 2019	69
.10	تطور عجز الموازنة وصافي الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري ، للمدة 2004 – 2019	71
.11	تطور الايرادات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس ، للمدة 2004 – 2019	73
.12	تطور النفقات العامة ،ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس ، للمدة 2004 – 2019	75
.13	العجز في الموازنة الحكومية ،ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس، للمدة 2004 – 2019	77
.14	تطور الاستيرادات، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس ،للمدة 2004 – 2019	79
.15	تطور الاحتياطيات الدولية ، وعرض النقد ، ونسبة مساهمة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد في تونس ، للمده 2004 – 2019	80
.16	تطور الاحتياطيات الدولية ، ونسبة مساهمتها الى السيولة النقدية في تونس للمده 2004 – 2019	82
.17	كفاية الاحتياطيات الاجنبية الدولية في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 - 2019	84
.18	تطور عجز او فائض الموازنة والاحتياطيات الدولية في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 – 2019	86
.19	تطور الدين العام وعجز الموازنة في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار	88

.20	تطور عجز الموازنة وصافي الميزان التجاري في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 – 2019	90
.21	تطور الايرادات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في مصر، للمدة 2004 – 2019	92
.22	تطور النفقات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في مصر، للمدة 2004 – 2019	94
.23	العجز او الفائض، ونسبة صافي العجز الى الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة 2004 – 2019	96
.24	تطور الاستيرادات ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في مصر ،للمدة 2004 – 2019	98
.25	تطور الاحتياطيات الدولية ، ونسبة مساهمة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد في مصر 2004– 2019	100
.26	تطور الاحتياطيات الدولية والسيولة النقدية ،ونسبة مساهمتها الى السيولة النقدية في مصر ، للمده 2004– 2019	102
.27	كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد المصري ، للمدة 2004 – 2019	104
.28	تطور عجز او فائض الموازنة والاحتياطيات الدولية ونسبة مساهمتها في الاقتصاد المصري ، للمده 2004– 2019	106
.29	تطور الدين العام ،عجز الموازنة ونسبة مساهمة في الاقتصاد المصري ، للمدة 2004 – 2019	108
.30	تطور عجز او فائض، ونسبة العجز الى صافي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري ، للمدة 2004 – 2019	110
.31	تطور الايرادات العامة (النفطية والغير النفطية) ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي، للمدة 2004 - 2019	120
.32	تطور النفقات العامة، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي ،في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2019	122
.33	تطور الاستيرادات، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في العراق ،للمدة 2004 – 2019	124
.34	تطور العجز اوالفائض ، ونسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق، للمده 2004– 2019	126

.35	تطور الاحتياطيات الدولية ، ونسبة مساهمة الاحتياطيات الى عرض النقد في العراق، للمدة 2004 – 2019	130
.36	تطور الاحتياطيات الدولية ، السيولة ، ونسبة مساهمتها الى السيولة النقدية في العراق للمده 2004 – 2019	132
.37	كفاية الاحتياطيات الاجنبية الدولية في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004 – 2019،	134
.38	تطور عجز او فائض الموازنة ونسبة مساهمتها الاحتياطيات في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004- 2019	136
.39	تطور الدين العام وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004 – 2019	138
.40	تطور عجز الموازنة وصافي الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي ،للمدة 2004 – 2019	142

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	عجز الموازنة الحكومية في حالة ثبات سعر الصرف واستجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية	39
.2	عجز الموازنة الحكومية في حالة ثبات سعر الصرف وعدم استجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية	40
.3	عجز الموازنة الحكومية في حالة سعر الصرف المرن واستجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية	42
.4	عجز الموازنة الحكومية في حالة سعر الصرف المرن وعدم استجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية	43

المقدمة :-

يعد عجز الموازنة العامة هو الحالة التي تتجاوز فيه النفقات العامة على الإيرادات العامة وهو أحد المشاكل الاقتصادية التي تواجه جميع الدول على حد سواء ، كما أن ظاهر العجز في الموازنة لايكمن أرجاعها الى سبب واحد وأنما هي ظاهرة مركبة ومعقدة .

أذ تزايد الاهتمام بالاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية كونه يعد المرتكز الاساس لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوب فيه وذلك من خلال توفير بيئة ملائمة للسياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسة النقدية بصورة خاصة. من اجل اداء مهامها بدقة وفعالية من خلال التنسيق مع السياسة المالية لتفعيل إطار موحد ومضمون الاستقلالية لدى السلطات النقدية في اتخاذ القرار وطرق تنفيذه بعيد عن التدخل الحكومي الذي غالباً ما يولد الضرر في الحياة الاقتصادية.

حيث تتخذ الاحتياطيات الدولية اهمية كبيرة في ادراتها حيث تتسم بالتعقيد خصوصاً من حيث عناصر الموازنة بين اهدافها الرئيسية وهي الامان والسيولة والربحية وهي فرصة الكلفة البديلة للاحتفاظ بحجم معين من الاحتياطيات.

وتمثل الاحتياطيات الدولية الاصول الخارجية للدولة والتي تشمل الذهب وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والعملات الاجنبية والسندات التي تمتلكها البنوك المركزية والسلطات النقدية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة الدراسة في معظم الاقتصادات التي تعاني من عجز او فائض في موازناتها يجعل علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى يشوبها الغموض مما يجلها التوجهة في رسم سياسة اقتصادية من شانها تؤمن مستوى الاحتياطيات اللازمة من تحقيق التوازن الاقتصادي .

اهمية البحث :

تنطلق الاهمية مفادها (تاتي اهمية البحث من أنه كفاءة الاحتياطيات الاجنبية الدولية وادارتها بشكل سليم يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي) .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها هناك علاقة بين الاحتياطيات الدولية والموازنة العامة في دول العينة مع اشارة الى العراق اذ ان زيادة الاحتياطي يعد من الاسباب الرئيسة في تقليل عجز الموازنة .

هدف البحث:

تهدف الدراسة الى (تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الدولية وتحقيق التوازن بين دول العينة اضافة الى قياس دور الاحتياطيات الاجنبية الدولية في دول العينة بالإشارة الى العراق والتوصل الى نتائج تخدم الجانب النظري).

منهجية البحث:ـ

اعتمدت دراسة البحث على الاسلوب الوصفي التحليلي لغرض وصف ومعرفة طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الاجنبية الدولية تجارب دول مختارة مع اشارة الى العراق وتحليلها بالاعتماد على النشرات والبيانات والتقارير الاحصائية .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

الحدود المكانية :. شملت الاقتصاد الجزائري والتونسي والمصري والعراقي.

الحدود الزمانية :. تشمل المدة (2004 ـ 2019).

هيكلية البحث : من أجل الوصول الى هدف الدراسة والتحقق من فرضية وصحة الدراسة تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات .

اذ تناول الفصل الاول الاطار والنظري للموازنة العامة والعجز المالي وعلاقته بالاحتياطيات الدولية وتضمن ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول الاطار النظري للموازنة العامة والعجز المالي، وتضمن المبحث الثاني الاحتياطيات الدولية (مفهومها . ابعادها ـ ومضامينها الاقتصادية)، اما المبحث الثالث وتناول علاقة عجز الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية.

في حين تناول الفصل الثاني تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في كل من (الجزائر وتونس ومصر)، وتضمن أربعة مباحث، تناول المبحث الأول الواقع الاقتصادي لدول عينة الدراسة وعلاقتها بعجز الموازنة والاحتياطيات الدولية والمبحث الثاني تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في الجزائر، اما المبحث الثالث فقد تناول تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في تونس، والمبحث الرابع فقد تناول تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في مصر.

أما الفصل الثالث فقد اهتم في وصف واقع عجز الموازنة العامة وانعكاساته على الاحتياطيات الدولية في العراق فقد اهتم بالعلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية، وقد تضمن خمسة مباحث تناول المبحث الاول

الواقع الاقتصادي للعراق وعلاقته بعجز الموازنة والاحتياطيات الدولية اما المبحث الثاني فتناول عجز الموازنة العامة في العراق ، اما المبحث الثالث فقد تناول الاحتياطيات الدولية في العراق ، اما المبحث الرابع فقد تناول العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الدولية في العراق ، والمبحث الخامس الاصلاحات الاقتصادية في العراق ودورها بزيادة الاحتياطيات الدولية والحد من عجز الموازنة.

الدراسات السابقة :ـ

اولا :ـ الدراسات العربية :ـ

1ـ دراسة منال علي فاطس (2017) [1] .

تناولت الدراسة بأن هناك علاقة بين اختلال الموازنة العامة والاحتياطيات الأجنبية. إذ أن العجز في الموازنة العامة المتمثل بالتوسع في النفقات العامة أو انخفاض بالإيرادات العامة يسبب الانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية، وأن حدوث الفائض في الموازنة العامة (الزيادة في الإيرادات العامة أو ضبط النفقات العامة) تسبب تراكمها وكان الهدف من الدراسة هو بيان العلاقة بين اختلال الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية في العراق . وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة بين اختلال الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية اذ ادى حدوث الفائض في الموازنة العامة إلى تراكم الاحتياطيات الاجنبية عبر زيادة الايرادات العامة في حين أن حدوث العجز في الموازنة العامة سيكون له تأثير سلبي على الاحتياطيات الأجنبية .

2 ـ دراسة سوسن كريم هودان الجبوري (2015) [2] :ـ

[1] منال علي فاطس، تحليل العلاقة بين اختلال الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية في العراق للمدة من (2003ـ 2015)، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية ، 2017 ، ص 2 .

(2) سوسن كريم هودان الجبوري ، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة(2003ـ 2013) (باستخدام نموذج-(Johansen)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 17 ، العدد 3 ، 2015 .

تناولت هذه الدراسة بان هناك علاقة متوازنة بين الاحتياطي النقدي الاجنبي وعجز الموازنة في العراق اذ ان زيادة الاحتياطي النقدي يعد من اهم الاسباب المؤدية الى التقليل من عجز الموازنة في العراق . وكان هدف الدراسة هو اجراء تحليلاً وصفياً واختباراً قياسياً لوجود علاقة متوازنة بين كل من الاحتياطي النقدي الاجنبي وعجز الموازنة في العراق للمدة (2003 ـ 2013) . وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة عكسية أي ان زيادة الاحتياطي النقدي يمكن ان يساهم في تخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة في العراق .

ثانيا:ــ الدراسات الاجنبية :ــ

1ـ دراسة (Awujola, Abayomi and other)(2014) ([1]) :ـ

تناولت هذه الدراسة هو تقييم العجز المالي وتاثيره على الاحتياطيات الاجنبية في نيجيريا خلال المدة (1988ـ 2012) باستخدام اساليب الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية الحديثة . حيث اشارت النتائج الى ان يتم تحديده الاحتياطي النقدي الاجنبي على المدى الطويل من خلال النفقات التشغيلية والراسمالية حيث تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على مستوى الاحتياطيات الاجنبية في نيجيريا خلال مدة قيد الدراسة وتوصي الدراسة بان يكون هناك استدامة لملف العجز المالي من اجل تنشيط النمو الاقتصادي .

(2) (Fiscal Deficits and Foreign Reserves Evidence From Nigeria), International Journal of Economics Commerce and Management ,United Kingdom Vol. II, Issue 10, Oct 2014

الفصل الاول

الاطار النظري للموازنة العامة والعجز المالي وعلاقتهُ بالاحتياطيات الدولية

تمهيد :-

تعد الموازنة العامة الاداة الرئيسة في تحقيق التوازن بين الايرادات العامة والنفقات العامة من خلال توزيع الموارد المتاحة لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية ومن هنا فان العجز في الموازنة العامة يعد من اهم المشكلات التي تعاني منها اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء, اذا يعد احد اهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة وان تمويليه يتطلب اللجوء الى الاقتراض سواء أكان داخليا ام خارجيا، او ايجاد الحلول المناسبة التي تؤدي تعزيز الايرادات العامة وتحقق الاستقرار الاقتصادي والنقدي عبر العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومضامينها الاقتصادية والاحتياطيات الدولية وفقاً للمؤشرات الاقتصادية التي تحافظ على الاحتياطيات الدولية.

المبحث الاول
الاطار النظري للموازنة العامة والعجز المالي

اولاً ــ تعريف الموازنة واهميتها ومضامينها الاقتصادية :

تعد الموازنة العامة الاداة الاساسية التي يتم من خلالها دراسة المالية العامة للدولة فهي تعد من اهم وابرز ادوات التخطيط المالي ويزداد تاثيرها على التوازن الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي .

ويمكن مناقشة هذه الفتره على النحو الاتي :ــ

1ـ مفهوم الموازنة العامة:

يتضمن تعريف الموازنة العامة للدولة عدة تعاريف مختلفة حيث تكون موافقة حسب المفهوم والاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها .

اذ تعرف الموازنة العامة ((هي توقع واجازة للنفقات العامة والايرادات العامة عن مدة زمنية غالباً ما تكون سنة)) (1).

وتعرف بانها ((تتضمن تقديراً لنفقات وايرادات الدولة خلال فترة قادمة غالباً سنة ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعة اليها السلطة السياسية))(2).

او بانها ((البرنامج الذي يتضمن نفقات الدولة وايراداتها ضمن مدة محدد ويؤذن بها)) (3).

اذ تعرف الموازنة العامة بانها ((مجموعة بيانات تفصيلية يوضح فيها تقدير ايرادات الدولة ونفقاتها، معبرا" عنها بصورة نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطة التشريعية في الدولة)) (4).

وتعرف بانها ((البيان الذي يتضمن تقدير واجازة المصروفات والايرادات العامة خلال فتره زمنية معينة (سنة واحدة))(5).

او ((انها تقدير معتمد من قبل السلطة التشريعية يتكون من الايرادات العامة والنفقات العامة للدولة خلال فترة زمنية مقبلة، وتعتبر الموازنة العامة وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، فهي خطة مالية سنوية ومعتمدة قانونيا" وتتضمن عددا" من البرامج والمشاريع التي سوف تقوم الدولة بانجازها خلال فترة زمنية))(6).

---

(1) صباح حسن خلف ، مبادى المالية العامة وتطبيقاتها في العراق، الطبعة الاولى ، العراق ، بغداد ، منشوات الحلبي الحقوقية ، 2017 ، ص 121.
(2) طاهر موسى العبيدي وزهير جواد الفتال ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985 ، ص155.
(3) عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، 1989، ص 273.
(4) محمد شاكر عصفور،اصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، عمان، 2008، ص 5 .
(5) محمد سلمان سلامة، الادارة المالية، الطبعة الاولى , الاردن، عمان، 2005، ص33.
(6)لحسن دردوري ولقليطي الاخضر، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر،2008، ص 49 .

2ـ اهمية الموازنة :ـ

اكتسبت الموازنة العامة اهمية متزايدة مع تطور النشاط الاقتصادي للدولة . فلم تعد الموازنة العامة مجرد تقدير للإيرادات والنفقات، وانما هي تعبر عن وثيقة ذات صلة بالاقتصاد القومي، والتي تعد الاداة الرئيسية في تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وهي ذات دلالة اقتصادية واجتماعية وسياسية تمكن من الكشف عن مختلف اغراض الدولة عن طريق تحليل تقدير الايرادات العامة والنفقات العامة التي تجمعها وثيقة واحدة هي الموازنة العامة .

وسوف نتطرق الى اهمية الموازنة العامة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الاتي:ـ

أـ الاهمية السياسية :ـ

للموازنة العامة اهمية سياسية بالغة، فهي التي تمكن السلطة التشريعية مراقبة عمل الحكومة بصفة مستمرة حيث يمكن ان تقوم تلك السلطة بتعديل الاعتمادات المطلوبة او رفض مشروع قانون الموازنة العامة[1].

ب ـ الاهمية الاجتماعية :ـ

تبرز الاهمية الاجتماعية للموازنة العامة من خلال تخصيص مشاريع تنموية خاصة بالطبقات الفقيرة من اجل خلق فرص النمو المتوازن بين الطبقات، ومن خلال ذلك يتم التركيز على مفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع، حيث تقوم الحكومة بوضع اسس مالية من قبلها في الموازنة العامة من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتقديم افضل الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الاخرى، ولذلك تلعب النفقات الاجتماعية والترفيهية دوراً فاعلاً في اعادة توزيع الدخل القومي لصالح ذوي الدخل المحدود من خلال السياسة الضريبية وباستخدام الضرائب الاجتماعية لتقليل الفوارق بين طبقات المجتمع[2].

ج ـ الاهمية الاقتصادية :ـ

تعد الاهمية الاقتصادية جانب مهم بالنسبة للموازنة العامة، فهي تعبر عن النشاط الحكومي بما تشمله من الايرادات العامة والنفقات العامة، فهي المرآة التي من خلالها يتم معرفة المركز المالي للدولة، من جوانب ضعفها وقوتها، كما ادى تطور فن الموازنة العامة الى عدم الاهتمام في توازن الموازنة، وقد تحقق الموازنة عجزاً تكون فيه النفقات اكثر من الايرادات، كعجز مقصود لتعجيل حركة الاقتصاد، وتشجيع الجهاز الانتاجي على المزيد من العمل لمواجهة زيادة الطلب والوصول الى التشغيل الكامل، وبالتالي انتقلت الموازنة العامة من اداة رقابية برلمانية يغلب عليها الطابع السياسي الى اداة اقتصادية تعمل على تطوير الاداء الاقتصادي[3].

(1)محمد الساحل، اسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020، ص44.
(2) الحسن دردوري ولقليطي الاخضر، مصدر سابق، ص 153 .
(3)محمد الساحل، مصدر سابق ، ص 44 1.

3 ـ التمييز بين الموازنة العامة والمفاهيم الاخرى :-

أـ التمييز بين الموازنة العامة والميزانية العامة:-

فالموازنة العامة للدولة هي ارقام تقديرية لسنة مالية مقبلة في حين تعبر الميزانية العامة عن بيان يصور المركز المالي للمنشأه او ان ميزانية المنشأه تتضمن ارقاماً فعلية في تاريخ معين.

وتتضمن الميزانية العامة ارصدة الموجودات (الاصول) والمطلوبات (الخصوم) في حين تعبر الموازنة العامة عن ايرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة خلال (سنة واحدة)[1].

ب ـ الموازنة العامة والحساب الختامي:

ان الموازنة العامة تتعلق بمده مستقبلية تعتمد على التقديرات التي يمكن ان تتحقق او لا تتحقق، بينما الحساب الختامي وهو بيان للإيرادات والنفقات العامة الفعلية والتي يتم انفاقها خلال مده زمنية سابقة، ومن هنا نلاحظ ان الموازنة العامة توضع لسنة مالية (واحده) اما الحساب الختامي فيوضع نهاية السنة المالية، او بمعنى اخر تكون النفقات العامة مفصولة عن الايرادات العامة من دون اي استثناء او اي اقتطاع ولقد جاء هذا المبدأ من اجل التخلص من العجز الذي يحدث في الموازنة[2].

ويمكن التفرقة بين الموازنة العامة والحساب الختامي فالحساب الختامي يقصد به بيان الإيرادات التي تم تحصيلها والنفقات العامة التي قامت الحكومة بصرفها خلال العام الماضي . اما الموازنة فلا تعد كونها تقديرات بالايرادات والنفقات المتوقعة في السنة القادمة وان هذا التقدير قد يتحقق او لايتحقق ، فالحساب الختامي يتعامل مع ارقام تحققت فعلاً خلال سنة مالية منتهية ، بينما تتعامل الموازنة مع ارقام لتقديرات متوقعة في سنة مالية قادمة[3].

2ـ نشأة وتطور مراحل الموازنة:

أ ـ نشأة الموازنة:

لم تنشأ الموازنة بمفوهما الحالي الا بعد نشوء الدولة بعد ان كان المجتمع يعيش حياة قبلية بدائية ، حيث كانو يلجؤون الى الضرائب لمواجة الازمات حيث اصبحت هذه الحالة متكررة ، وبعد انتقال المجتمع من الحياة القبلية الى الاقطاعية حيث قامو بتشكل دولة تقوم على رأسها حكومة تقوم بتظيم ايرادات الدولة ونفقاتها في اطار الموازنة

(1)خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة ، المعادي ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، 2006، ص224. 1
(2) دردوري لحسن و لقليطي الاخضر، مصدر سابق، ص 153
(3) علي محمد خليل و سليمان احمد اللوزي ، المالية العامة ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1999، ص 305 .

العامة، حيث يعتقد بان الرومان هم اول من نظم ايرادات الدولة ونفقاتها نظراً لتوسع رقعة الامبراطورية ، حيث ان الموازنة الرومانية كانت توضع آنذاك لفترة خمس سنوات[1].

ب ـ مراحل الموازنة:

1ـ مرحلة الاعداد والتحضير :

تقوم وزارة المالية المتمثلة بالسلطة التنفيذية بالتنسيق مع وزارة التخطيط لأعداد الموازنة العامة ومن ثم الاشراف على اعدادها، حيث تكون هذه المرحلة هي بداية اعداد الموازنة من قبل وزارة المالية وتكون مبنية على اساس موازنة العام السابق وعلى ضوء ما يتم تنفيذه في العام الحالي مع الاخذ بالحسبان اتجاهات السياسة العامة والنواحي الاقتصادية وكل ما هو متوقع من تعديلات في القوانين التي تؤثر على ارقام الموازنة[2].

2ـ مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

ويقصد بها ارسال الموازنة من السلطة التنفيذية الى السلطة التشريعية قبل انتهاء السنة المالية وحسب قوانين نافذه ثم تتولى السلطة التشريعية احالة قانون الموازنة الى اللجنة المالية المختصة لدراسته من كافة الجوانب وتقديم أي مقترح اذا تطلب الامر في ذلك ومن ثم يتم اقرارها من قبل السلطة التشريعية (البرلمان) على مشروع الموازنة العامة ويصبح قانون يسمى (الموازنة العامة السنوية) لسنه مالية قادمة ثم يتم تصديقه من قبل رئيس الجمهورية كما هو الحال في باقي التشريعات وبعد نشرة في الجريدة الرسمية ويصبح نافذ المفعول[3].

3ـ مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:ـ

بعد الانتهاء من مرحلة الاعتماد تصبح الموازنة واجبة التنفيذ اذ يتم المباشرة من الجهاز الاداري المختص بالموازنة بتبليغ كافة الجهات الحكومية على اختلافها بموازناتها المعتمده مع ضرورة مراعاة القواعد والتعليمات المقره بموجب قانون الموازنة فضلاً عن القوانين واللوائح النافذه، وتقوم كل وحده حكومية بدفع النفقات وفقاً لما هو معتمد من ايرادات، اما اذا ازدادت الايرادات التي يتم تحصيلها من قبل الجهات الحكومية ولا يوجد تحسن في الخدمات المقدمة، فان الامر يتطلب إعادة النظر من قبل الجهات التنفيذية في كيفية تقديم هذه الخدمات، وفي حالة زيادة النفقات عن الايرادات فلا بد من اللجوء الى طرق اخرى كالاقتراض وفرض ضرائب جديده على ان تراعي مصالح الطبقات الفقيره، فضلاً عن ضرورة تخفيض الاعتمادات المخصصة للنفقات التي يشوبها التبذير والاسراف في العام القادم[4].

(1) عباس محمد نصر الله ، المالية العامة والموازنة العامة ، الطبعة الاولى ، منشورات زين الحقوقية ، 2015 ، ص 36 ،
(2) عبد الله عبد السلام احمد وامال محمد كمال ابراهيم وتحسين الشاذلي، اساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات ،لا يوجد تاريخ ، ص 7 .
(3)بشرى نجم عبد الله المشهداني وسناء احمد ياسين وسحر طلال ابراهيم،المحاسبة الحكومية مفاهيم ونظريات وتطبيقات علمية، الطبعة الاولى، الذاكر للنشر والتوزيع، بغداد، 2017، ص 87.
(4)عبد الله عبد السلام وامال محمد كمال ابراهيم وتحسين الشاذلي، مصدر سابق، ص 48ـ 49

4ـ مرحلة الرقابة:ـ

تعد هذه المرحلة مهمة جداً حيث تختص في تحقيق سلامة التصرف بالأموال العامة وفقاً للأغراض المحددة حصراً أي تقييد الوحدات الحكومية حسب ما هو موجود في قانون الموازنة العامة السنوي، حسب تعليمات الموازنة، أي يجب ان يكون هناك مقارنة بين الايرادات والنفقات الواردة في الموازنة وتكون مفصلة حسب نوع الحساب مع كافة المبالغ واستخراج النفقات غير الضرورية واتخاذ القرار الخاص بها وثم تقوم الرقابة في عملها سواء كان على مستوى تدقيق داخلي او خارجي من قبل ديوان الرقابة المالية او دائرة المفتش العام او رقابة السلطة التشريعية[1] .

3ـ اهداف الموازنة العامة وهيكلها :

أـ اهداف الموازنة :

1ـ الاهداف الاقتصادية :

ان اتساع وتنوع الاغراض التي تسعى لتحقيقها السياسة المالية الى ان اصبح هدف الموازنة ليس كما كان مرسوماً لها في الدولة الحارسة وهو السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات العامة والايرادات العامة وانما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو اقتضى الامر الخروج عن مبدا توازن الميزانية (2).

2ـ الاهداف الاجتماعية :ـ

الاهداف الاجتماعية تسعى لتحقيق التوازن الاجتماعي بعد ان اصبحت الموازنة العامة وسيلة مهمة لأعادة توزيع الدخل القومي عبر فرض الضرائب التصاعدية وخاصة الضرائب المباشرة واستخدام حصيلتها لتمويل بعض انواع النفقات التي تحصل عليها الطبقات الفقيرة مثل اعانات الضمان الاجتماعي والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية لغرض تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين دخول الافراد، [3].

3ـ الاهداف المالية :ـ

تعد الموازنة المراة العاكسة للمركز المالي للدولة فهي وثيقة مالية تفصل وتعدد مصادر الايرادات العامة خلال السنة المالية كما انها تضع الجداول مفصلة للنفقات العامة والاغراض التي اعتمدت من اجلها ، لذلك فهي تكشف حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازن الموازنة يعطي انطباعاً وسلامة مركز الدولة اذا كان هذا التوازن حقيقياً ،

(1) بشرى نجم عبد الله المشهداني وسناء احمد ياسين وسحر طلال ابراهيم، مصدر سابق، ص 91.
(2)مجدى اشهاب، اصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجمعة الجديدة، الاسكندرية،2004، ص 376.
(3)عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، بيروت، لبنان، عمان، 2008، ص329 .

كما يمكن ان نتعرف من خلالها على ما اذا كانت الموازنة في حالة عجز او فائض ولاي من هذين الفرضيتين تاثيرات عدة على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الاخرى [1].

ب ـ هيكل الموازنة العامة:

1ـ الايرادات العامة :

يقصد بالايرادات العامة مجموعة من الاموال تحصل عليها الدولة وتقوم بتحويلها الى الخزينة لغرض مواجهة النفقات العامة ([2]).

وتتمثل بالإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية، لذلك يطلق عليها الإيرادات السيادية وتشمل الضرائب والرسوم والقروض الإجبارية والغرامات والإصدار النقدي الجديد، اضافة الى الايرادات تحصل عليها الدولة من ممارسة نشاطاً يماثل النشاط الخاص وتشمل إيرادات أملاك الدولة والقروض الاختيارية والإعانات تسمى ايرادات الاقتصاد الخاص ([3]).

2ـ النفقات العامة:

ان العنصر الاساسي للنفقات العامة هو استخدام مبلغ من النقود الذي يمثل الثمن لاحتياجات الدولة من سلع وخدمات اساسية لتامين سير المرافق العامة وثمناً لرؤوس الاموال الانتاجية التي هي بحاجة اليها لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولى امر تنفيذها ، والتي تهدف الى تحسين المستوى المعيشي والضمان الاجتماعي لمواجهه تاثيرات التقلبات الاقتصادية ومنها البطالة (4).

وعلى هذا الاساس تنقسم النفقات العامة الى فرعين هما:.

1- النفقات التشغيلية (الجارية) :

وتتضمن كافة نفقات الوزارات والوحدات المختلفة اي النفقات اللازمة التي تسيّر عمل المرافق العامة ولها تأثير مباشر على الانتاج والاستهلاك.

2- النفقات الاستثمارية:ـ

وهي النفقات الانتاجية التي تؤدي الى تكوين راس المال ومن ثم تساهم في زيادة المقدرة الانتاجية فضلاً عن ما يحدث عن زيادة مباشرة في الدخل القومي[5].

4 ـ قواعد الموازنة العامة:

([1]) عادل العلي ، مصدر سابق، ص 329.

([2]) فليح حسن خلف ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، دار الكتاب العالمي اربد ، 2008 ، ص 163 .

(3) رانيا محمود عماره ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص 34.

([4]) طاهر الجنابي ،علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1985 ، ص 17 .

(5)هلال علي كاظم، وسلمان كاظم خماط، التحليل الاقتصادي للنفقات الاستثمارية والتشغيلية لمحافظة ذي قار لمدة (2006– 2014) مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الاول، 2016، ص 80.

تضمنت المالية العامة مجموعة من القواعد لتنظيم عمل الموازنة العامة وتقديمها الى السلطة التشريعية للاعتماد عليها، وتكون هذه القواعد مبنية على الطبيعة السياسية والادارية للموازنة .

أـ قاعدة سنوية الموازنة:

يقصد بسنوية الموازنة هي ان يتم التحضير والاعداد والتصديق لكافة نفقات الدولة وايراداتها بصورة دورية اي كل عام اذ يتم اعتمادها من قبل السلطة التشريعية سنوياً، وفي حالة عدم اعتمادها فان الحكومة لا تستطيع انفاق اي مبلغ، ومن مقتضيات هذه القاعدة ان تتولى السلطة التنفيذية انفاق ما هو موجود ومعتمد في الموازنة العامة من ايرادات يتم تحصيلها خلال فترة تنفيذها وهي فترة سنة .

ولا يوجد هناك اي صعوبة في حالة حدوث تصرفات مالية موجبة كالدفع الفعلي للنفقات العامة خلال السنة المالية، حيث الايرادات كانت تحت تصرف المنشاة وتم تحصيلها فعلياً خلال السنة ومن ثم فالنفقات والايرادات تمت اضافتها الى حسابات هذه السنة، اما في حالة عدم اضافة هذه النفقات ولم يتم تحصيل الايرادات خلال فترة السنة فلا يمكن اضافتها الى حساب السنة محل البحث[1].

ب ـ قاعدة وحدة الموازنة :

يقضي مبدأ وحدة الموازنة بجمع نفقات الدولة وايراداتها ضمن وثيقة واحدة، وتعتبر هذه القاعدة غير مستثناة من وجود موازنات عامة وخاصة اذا كانت مرتبطة بأشخاص غير مرتبطين بالدولة، وتبرز هذه القاعدة من ناحيتين، هما الناحية المالية اذ يتم من خلالها معرفة المركز المالي للدولة والناحية التوازنية عندما يتم المقارنة بالمجموع الكلي لنفقات الدولة وايراداتها مما يمكن الباحثين والاقتصاديين معرفة الموازنة اذا كانت متوازنة او غير متوازنة[2].

ج ـ قاعدة عمومية وشمول الموازنة:

وفق هذه القاعدة في تحصيل الايرادات من اجل القيام بالنفقات، وان هناك كثير من وحدات القطاع العام تتمتع بإيرادات كبيرة، ولهذا توجد طريقتان يمكن من خلالهما ادراج النفقات والايرادات ضمن الموازنة العامة،الاولى هي اجراء مقاصة بين ايرادات كل وحده ونفقاتها اذ انها لا تظهر في الموازنة الا بنتيجة المقاصة على صافي الايرادات وصافي النفقات وهذه الطريقة يطلق عليها طريقة الناتج الصافي، اما الطريقة الثانية هي ان يتم تدوين كل نفقة وكل ايراد مهما كان مقدارهما ومن دون اجراء اي مقاصة بينهما، وتسمى هذه الطريقة بالموازنة الشاملة، والطريقة الثانية هي الطريقة المتبعة والتي يمكن ان تأخذ بنظر الاعتبار من جانب رقابي لغرض تحقيق اقصى قدر من النفع العام، وتعد الاستثناءات لهذا المبدأ صفة خاصة في حالة اذا كانت المشروعات تجارية وصناعية لكي تقوم الدولة بمنحها الاستقلال المالي[3].

د ـ قاعدة عدم التخصيص للايرادات :

(1)طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص 113 .
(2)طاهر الجنابي,مصدر نفسه، ص 110.
(3)باهر محمد عتلم، المالية العامة، الطبعة الخامسة، الناشر مكتبة الآداب، 1998، ص 298.

تعني هذه القاعدة عدم تخصيص اي ايراد الى اوجه الانفاق المختلفة، والغرض من جمع الايرادات العامة واعادة النظر في توزيعها على جميع اوجه النفقات المختلفة، هو لقطع العلاقة بين النفقات العامة والايرادات العامة ،ولهذه القاعده عدة مبررات منها تحقيق كفاءة الاستخدام للإيرادات العامة، حيث سيتم اعادة تقسيم الاموال حسب النشاطات التي تكون ضمن اولويات الموازنة، مما يضمن تقديم الخدمات العامة وفقاً للتقديرات اللازمة المختلفة[1].

هـ ـ قاعدة توازن الميزانية:

وفق هذه القاعدة ينبغي ان يتساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة دون عجز او فائض ، وفقاً لهذه القاعدة ترى النظرية الكلاسيكية في المالية العامة ان الموازنة العامة للدولة لا تختلفة عن الموازنة الافراد والمشروعات الخاصة ، فان حدوث العجز اذا تمت تغطية عن طريق الاقتراض سيؤدي الى التضخم حيث تختلف النظرية الحديثة في المالية العامة على انها لا ترى في العجز كارثة مالية محققة في ضوء التطورات المالية والاقتصادية(2) .

ثانياً :ــ عجز الموازنة (المفهوم والابعاد الاقتصادية) :

1ـ تعريف عجز الموازنة وأنواعه:

أ ـ تعريف عجز الموازنة العامة :

هو انعكاس لعدم مقدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة ويمثل الوضع او الحالة التي يتجسد فيها تجاوز النفقات العامة على الايرادات العامة[3].

وقد يعرف عجز الموازنة بانة الحالة التي تكون فيها الايرادات العامة للدولة اقل من النفقات العامة ضمن مدة زمنية محدده عادة ما تكون سنة [4] .

ويعرف عجز الموازنة العامة بوجود اختلال بين طرفي الموازنة، اذ تزداد فيها النفقات العامة مقابل تناقص في الايرادات العامة[5].

وقد يعرف عجز الموازنة ايضاً بانه عباره عن عدم قدرة الايرادات العامة بأنواعها المختلفة من ضرائب وغيرها، على تغطية جانب النفقات العامة بأنواعها سواء النفقات العامة الجارية او الرأسمالية))[6].

ب ـ انواع العجز :ـ

---

(1)عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1992، ص (414ـ415) .

(2) طاهر موسى العبيدي وزهير جواد الفتال ، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة جامعة بغداد ، 1985، ص 362.

(3) محمد حميد محمد، عجز الموازنة العامة واساليب علاجة (الصكوك الاسلامية في السودان انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، لا يوجد مجلد، العدد 61، 2020، ص 361.

(5) Wiliam j Bamol & ALans — Blinder Macroeconomics , principles and pplicy ، united States of American , 12 ed , 2010 , p 303 .

(6)حيدر خالد رشيد،دور التهرب الضريبي أنشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية دراسة تطبيقية جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 16،العدد خاص ج2، 2020، ص 538.

(1)محمود حامد، قضايا اقتصاديات معاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص 17.

1ـ العجز الهيكلي :-

يرجع هذا العجز الى زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة مما يتسبب بحدوث اختلال في الهيكل الاقتصادي مما يصعب في ايجاد الحلول المناسبة لمواجهة هذا العجز الا اذا تمت الاستعانة بالوسائل المالية ، وبالامكان هذا النوع من العجز من خلال وسيلتين هما تخفيض النفقات العامة او زيادة الايرادات العامة (1).

2ـ العجز المقصود (المنظم):

عجز الموازنة المقصود هو من اهم انواع العجز وهو الاجراء الذي تتخذه الحكومة عند تعرض اقتصادها الى ازمة اي ان حدوث كساد على سبيل مثال بسبب انخفاض حجم الطلب الكلي الفعال وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات تكون الحكومة امام ثلاث خيارات ان تلجا الى تخفيض الضرائب او زيادة النفقات العامة او كلاهما ، فهذه الخيارات الثلاث تؤدي الى احداث عجز مقصود (2).

3ـ العجز التقليدي:

ويقصد به العجز المالي الذي يمكن من خلاله معرفة الفرق بين اجمالي النفقات العامة وبين الايرادات العامة متضمنة الايرادات الضريبية والغير الضريبية ومشتملة على الدخل من الاقتراض وبهذا فالعجز المالي سوف يُحدث فجوه يجب على الحكومة تغطيتها عن طريق المصارف التجارية او من البنك المركزي[3].

4ـ العجز المؤقت (الدوري) :

يرتبط العجز المؤقت او الدوري بالنشاط الاقتصادي والتقلبات الاقتصادية المؤثرة فية فالموازنة تتوازن اذا كانت النفقات تتساوى مع الايرادات وينتج هذا عجز انكماش الموارد المالية المستحصلة نتيجة لانخفاض الدخل القومي حيث يمكن القبول بهذا العجز اذا تم سياسة مالية موجهة محددة لتوازن الاقتصاد القومي (4).

5ـ العجز المحلي او العجز المستمر:

يحدث العجز المحلي عندما تطرح المنح الخارجية والنفقات الحكومية من الايرادات الحكومية، اذ يعكس لنا هذا العجز الموقف المالي للدولة من غير المنح التي يتم تحصيلها من الخارج، اما العجز المستمر فهو يحدث نتيجة العمليات شبه المالية مثل منح دعم اسعار الفائدة وضمانات اسعار صرف المؤسسات المالية[1].

(2) عادل احمد حشيش ، اصول المالية العامة ، الاسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، 1983 ، ص 397.

(3) منى حبيب محمد احمد العبيدي ، العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية في مصر للمدة من (2001– 2020) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد لا يوجد ، العدد 25 ، 2021 ، ص 162.

(3) بشير علوان،هدى هلال حسن، اثر حوالات الخزينة في تقليص عجز الموازنة الاتحادية في العراق لمدة (2004– 2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 59، 2019، ص258.

(4) عادل احمد حشيش ، مصدر سابق ، ص 394 .

2 ـ اسباب العجز :

1ـ تزايد النفقات العامة(الاسباب الظاهرية لزديادة النفقات العامة)

وهي تلك الاسباب التي تؤدي الى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون ان يقابلها أي زيادة في الحاجات العامة التي تشبعها الدولة، او يترتب عنها ازدياد عدد الافراد الذين يستفيدون من النفقات العامة ومن ثم لا تقابلها أي زيادة في كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد ولا يوجد أي تحسين في نوعية تلك الخدمات، فهي مجرد زيادة رقمية وتعود لعدة اسباب منها:.

1ـ تدهور قيمة العملة:

يؤدي التدهور المستمر في قيمة النقود الى انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد، بسبب ارتفاع الاسعار، فتقوم الحكومة بدفع مبالغ طائلة لشراء الكمية نفسها من السلع والخدمات التي كانت تشتريها سابقا أي ان الزيادة في النفقات العامة تؤدي الى ارتفاع الاسعار وليس زيادة كمية السلع والخدمات التي تحققها النفقات العامة.

ولذلك تطلب الامر المقارنة بين النفقات العامة خلال مدد مختلفة ومن ثم التعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة، وان نستبعد كل التغيرات التي تؤدي الى انخفاض قيمة النقود، وبالاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار الثابتة وعلى النحو الاتي[2]:.

النفقات العامة بالأسعار الثابتة: النفقات العامة بالأسعار الجارية × 100
المستوى العام للأسعار

2ـ اختلاف الفن المالي:-

يختلف الفن المالي في تطبيق القواعد الفنية المتبعة في اعداد الموازنات العامة مما يترتب علية تغيير ظاهري في الانفاق العام، فهذا التغيير يأتي من طرق محاسبية جديدة تؤدي الى زيادة ظاهرية وغير حقيقيه في النفقات العامة، فمعظم الدول تأخذ الموازنات الصافية ، بحيث كانت تقوم بأجراء عملية المقاصة بين الايرادات العامة والنفقات العامة ثم تسجل صافي الايرادات، اما في الوقت الحاضر فأصبحت معظم الدول تسّجل في الموازنة العامة للدولة مختلف النفقات العامة ومختلف الايرادات العامة من دون اجراء أي مقاصة بينهما، ويترتب عن ذلك زيادة

(1) مخيف جاسم محمد وحسن زيدان خلف المجمعي، تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (2003ـ 2015) دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد (41) ج 2، 2018، ص 296 .
(2)خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2012، ص 78 .

حقيقيه في جانب النفقات العامة والسبب هو اختلاف الطرق والوسائل الفنية المستخدمة في اعداد حسابات الموازنة العامة[1].

3ـ زيادة السكان .

تؤدي الزيادة في مساحة الدولة وعدد السكان الى زيادة النفقات العامة للدولة، من خلال مواجهة المطالب المتزايده للسكان، وتعد هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية أي زيادة رقمية فحسب لكونها لا تنتج ولا تتسبب في أي زيادة في انواع الخدمات او تحسنها نوعاً، وانما مواجهة الطلب الاضافي من تلك الخدمات نتيجة الاعداد المتزايدة من السكان واحتياجات الاقاليم الجديدة وينشأ عن ذلك نفقات اضافية تلبي الحاجات العامة.

فالزيادة بالنفقات العامة لا تتأثر بالزيادة المطلقة في حجم السكان وانما بالتغيرات الهيكلية في السكان مثل ارتفاع عدد الاطفال في سن التعليم الذي يؤدي الى زيادة في النفقات التعليمية لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة اعداد السكان، وان الزيادة الحاصلة في اعداد كبار السن تؤدي الى زيادة المرتبات التقاعدية ثم النفقات الصحية والاجتماعية[2].

4ـ الفساد الاداري والمالي

وهو يأخذ اشكالاً متعدده منها نهب المال العام كالتهرب الضريبي والرشاوي والاختلاس والمحسوبية وغيرها، والمحاباة مثلاً في منح العقود الاستثمارية والمقاولات وعقود الاستئجار، فضلاً عن التباطؤ في انجاز المعاملات والابتزاز والتزوير من خلال استغلال المواقع الوظيفية كالتزوير[3].

ب ـ الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة :

ويقصد بالأسباب الحقيقية هي تلك العوامل التي يترتب عنها زيادة فعلية في القيمة الحقيقية لحجم النفقات العامة في اقليم معين دون ان يكون هناك اي تغيير في مساحة وعدد السكان . ويمكن لهذه الزيادة ناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل من تقديم الخدمات العامة .

ويمكن تحديد اهم الاسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة بما يأتي:ـ

1ـ الاسباب الاقتصادية

(1)دردوري لحسن ولقليطي الاخضر، مصدر سابق، ص 74 .

(2)عادل العلي، مصدر سابق، ص 62 .

(3) تغريد داوود سلمان، الفساد المالي والاداري في العراق واثرة على الاقتصاد الاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، مجلد 10، العدد33، 2015، ص 101 .

*الموازنة الصافية (هو النظام الذي لا يسمح للحكومة ان تضخم اجمالي الايرادات واجمالي النفقات بحيث لا يظهر في الموازنة الا المبالغ الصافية) اما الموازنة الاجمالية (فهي ازدواج كل النفقات العامة والايرادات العامة دون اجراء أي مقاصة بينهما)

تعد الاسباب الاقتصادية من اهم الاسباب الحقيقيه للزياده المستمرة في النفقات العامة، اذ بدأت الدولة في التوسع بالمشاريع الاقتصادية العامة بكافة انواعها والتي تهدف الى تحقيق النمو في الدخل القومي، وبالتالي تسعى الدولة الى زيادة الطاقة الانتاجية لمواردها، انتج ذلك التوسع في دخول الافراد وتحسين مستوياتهم، ومقابل ذلك توجهت الدولة نحو التوسع في فرض الضرائب والرسوم الكمركية بحيث لن يكون هناك اي صعوبه في اقتطاع مبالغ كبيره منها، ومن خلال ذلك نجد ان الدولة قد حققت زيادة في ايراداتها، مما ادى الى ضرورة قيام الدولة باشباع الحاجات العامة من جانب، والتوسع في الوظائف التي تحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع للحفاظ على التوازن الاقتصادي وتحقيق التنمية من جانب اخر، ومن ثم ادى ذلك الى زيادة حجم الانفاق العام وتوسيع دائرة الانفاق الاقتصادي فضلاً عن تقديم الاعانات والمنح والمساعدات المالية في الاسواق الداخلية والخارجية[1].

2- الاسباب الاجتماعية

تعد الاسباب الاجتماعية من العوامل التي ادت الى زيادة النفقات العامة للدولة فان انتقال دور الدولة الحارسة الى دور الدولة المتدخلة والمنتجة ، ادى الى احلال سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية القديمة ومن ثم اصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي اضافة الى التوازن الاقتصادي مما ادى الى تقدم الوعي وانتشار الافكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة [2].

3- الاسباب السياسية

لقد كان للعوامل السياسية دور في زيادة النفقات العامة وذلك نتيجة انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والتي تجعل من الدولة تهتم اكثر بالفئات الاجتماعية لا سيما الطبقات الفقيرة منها، فالحكومة المنتخبة تحاول تقديم افضل الخدمات الاجتماعية لتكسب ود الراي العام حتى تكون قادرة من الفوز بالانتخابات القادمة هذا على المستوى الداخلي، اما على المستوى الخارجي فقد ازدادت نفقات التمثيل الخارجي التي تجسدت بزيادة عدد الدول المستقلة من خلال اقامة العلاقات وفقاً لمصلحتها الدولية مما يجعل الدولة تقوم بفتح السفارات والقنصليات لرعاية مصالح البلد في الدول الاجنبية فضلاً عن ازدياد عدد المنظمات الدولية والاقليمية وضرورة المشاركة بها، علاوة على زيادة متطلبات التعاون الدولي والتبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول،فضلاً عن تقديم المساعدات المتنوعة لمن يحتاج اليها في اوقات الازمات كالزلازل والفيضانات والكوارث الطبيعية[3].

(1) اعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،2015، ص 56 .
(2) خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ، مصدر سابق ، ص 83.
(3)سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة،الطبعة الثانية، 2020، ص39- 40.

4ـ الاسباب المالية

يتميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض حيث لم يعد القرض يتحدد بمفهومة السابق على انه مصدراً غير اعتيادي للإيرادات العامة، يفرض على الدولة التي تقترض بشروط صعبة من قبل المؤسسات المقرضة مما يؤدي الى زيادة عبء خدمة الدين العام (اصل الدين مضافاً اليه الفوائد المترتبة علية) نتيجة هذا الاقتراض، اما في الوقت الحالي فنتيجة تطور الاساليب الفنية لاصدار القروض العامة كالاكتتاب بالسندات فان ذلك جعل الدولة تستطيع وبكل سهولة التوجه الى القروض العامة ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك الى ازدياد كبير في حجم النفقات العامة، كما ان توفر فائض في ايرادات الدولة لا سيما من الايرادات الغير مخصصة لغرض معين جعل الحكومة تتوسع في النفقات العامة[1].

5. الاسباب الادارية

ادى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها ادى اتساع الجهاز الاداري وزيادة عدد العاملين فيه ورافق ذلك ارتفاع حجم المستلزمات والسلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز وان هذا التوسع يؤدي الى الى زيادة النفقات العامة سواء كانت على شكل رواتب واجور او كانت ثمناً لمشتريات حكومية (2).

6ـ الاسباب العسكرية

تعد النفقات الحربية من اهم الاسباب التي تؤدي الى زيادة النفقات العامة لا سيما في اوقات الحروب، الا انها تمثل اهمية استثنائية في العالم اليوم بالنظر الى توسع نطاق الاستعداد والتحضير لما يسمى (بالسلم المسلح) والذي سيخلق هيبة الدولة والقوة لحماية امنها على المستوى الاقليمي والدولي الامر الذي سوف يجعل الدولة ملزمة بتوفير النفقات العسكرية في فترات السلم والحرب [3] .

ب ـ انخفاض حجم الايرادات العامة :

1ـ انخفاض حصيلة الضرائب (الايرادات الضريبية): يعد انخفاض الحصيلة الضريبية من العوامل المهمة التي تؤدي الى عجز الموازنة العامة ويعود ذلك الانخفاض لعدة اسباب منها: مستوى الدخل القومي وطرق توزيعه، فضلاً عن طبيعة الهياكل الاقتصادية وماهية الاهداف المرجوة من السياسات الاقتصادية المتبعة، وانخفاض حجم الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، فضلاً عن الاعفاءات الضريبية وصعوبة تحديد المشروعات الخاضعة للضريبة[4] .

3ـ الاثار الاقتصادية للعجز:

(1) المصدر نفسة ، 2020، ص40.
(2)خالد شحادة الخطيب واحمد زهير شامية ، مصدر سابق ، ص 82.
(3)محمود صالح عطية، اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع اشاره الى العراق، مجلة ديالى، العدد 50، 2011، ص 12 .
(4)علي طالب شهاب، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 28، 2011، ص12.

أـ الاثر على الدخل والاستهلاك: يمثل اثر عجز الموازنة على الدخل هو زيادة في الانفاق الاستثماري الاضافي فانه يولد زيادة في الدخل القومي اكبر من الانفاق ووفقاً لنظرية المضاعف التي تعتمد على الميل الحدي للاستهلاك فان العجز يكون مضاعاً في الدخل القومي ، اما اثر العجز على الاستهلاك فالطلب المباشر على السلع والخدمات من الجهاز المركزي يؤدي الى زيادة الاستهلاك القومي هذا من جهه ، من جهة اخرى فان جزءهذا العجز يحول الى دخول الافراد سواء اكانت مقابل او بدون مقابل فانه يؤدي الى زيادة الاستهلاك القومي (1)،

ب ــ الاثر على التضخم:ــ إن تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي يوفر للحكومات مصدرا للإيرادات، وعملية استخدام نقود جديدة تعد واحدة من أهم طرق تمويل عجز الموازنةً وأكثرها إثارة للجدل نظرا لما تثيره من موجات تضخمية في الإقتصاد القومي، ذلك بأن استخدامً النقود الجديدة التي أصدرتها الحكومة لسد عجز الموازنة يزيد من كمية وسائل الدفع دون أن يساهم ذلك في زيادة السلع الاستهلاكية. مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود أي تدهور قوتها الشرائية، وتظهر خطورة هذا الأثر عندما يتراكم عجز الموازنة من سنة لأخرى، مما يؤدي الى زيادة عرض النقود وتزداد حدة الموجة التضخمية الناجمة (2).

ج ــ الاثر على الادخار والاستثمار:ــ توجد الكثير من الادلة المباشرة وغير المباشرة التي تشير بان العجز على الاجل الطويل يؤدي الى تقليل الادخار القومي، مما يؤثر في تقليل الاستثمار القومي، ومن المفترض ان يتساوى الانخفاض في الادخار القومي مع انخفاض الاستثمار القومي، فالادخار القومي يمثل حاصل جمع الادخار الخاص (حيث ينفق القطاع الخاص اقل من دخلة بعد فرض الضريبة) والادخار العام (الذي يحدث عندما يدير القطاع العام فوائض في الموازنة) يمول الادخار القومي الاستثمار القومي، فزيادة العجز في الموازنة وانخفاض المدخرات العامة يقلل من الادخار القومي، ما لم يتحقق زيادة في الادخار الخاص(3).

د ــ الاثر على ميزان المدفوعات: ان تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض الخارجي يؤدي إلى تزايد العجز بميزان المدفوعات، اي ان توازن ميزان مدفوعات للدول التي تتميز بضخامة حجم ديونها الخارجية، يتطلب نمواً سريعاً في صادراتها، ليس فقط أسرع من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فحسب وإنما أيضاً أعلى من معدل نمو الاستيرادات ، وبالامكان ان يتغلب الاقتصاد القومي على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الآجل المتوسط

(1) نداء محمد و ربي رشيد ، العجز المالي واثرة على الاقتصاد الاردني ، المجلد لا يوجد ، العدد 29 ،2012 ، ص 106–107.
(2) مجدي اشهاب ، مصدر سابق ، 140 .
(3) سلام كاظم شاني ، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمده 1988ــ 2009، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، 2011، ص 27.

والطويل، علينا ان نلاحظ ان ظهور العجز في الموازنة العامة يؤدي الى تزايد أعباء خدمة الديون ، فان تمويل عجز الموازنة أصبح يمثل جانباً مهماً من بنود المدفوعات الخارجية الجارية منها والرأسمالية في موازين مدفوعات هذه الدول ومن ثم يعد عاملاً مهماً من عوامل اختلالها(1).

ثالثاً ـ وجهات نظر المدراس الفكرية بخصوص عجز الموازنة العامة :

أـ راي المدرسة الكلاسيكية حول عجز الموازنة :

من الركائز الاساسية التي يستند اليها الفكر الكلاسيكي هو مبدا توازن الموازنة العامة للدولة والابتعاد عن احداث العجز في الموازنة العامة للدولة لما له من اهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني وترتكز نظرية توازن الموازنة العامة للدولة عند الكلاسيك على تساوي الايرادات العامة مع النفقات العامة فمبد توازن الموازنة وفق هذه المدرسة هو هدف رئيي لا بد من تحقيقة في كل الظروف فهو يعتبر وسيلة لادارة الاموال العامة بصورة جيدة ومن اجل ضمان استمرار التوازن في مالية الدولة وفقا لراي هذه المدرسة ضرورة توازن الموازنة العامة وعدم الوقوع في عجز الموازنة العامة من الدور الذي توقوم به الدولة في الفكر التقليدي والمتمثلة بالدولة الحارسة فيكون دورها هو ضمان سير المرافق العامة في اضيق الحدود دون التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لذلك انحصر النظام المالي على الحصول على الايرادات العامة الضرورية للنفقات العامة . ولهذا فان الكلاسيك يعتبرون عجز الموازنة العامة خطراً كبيراً يصيب الاقتصاد الوطني (2).

ب ـ راي المدرسة الكنزية حول عجز الموازنة :

لم تستطيع المدرسة الكلاسيكية في ايجاد الحلول المناسبة حول انهيار الاوضاع الاقتصادي وهي ازمة الكساد الكبير (1929 ـ 1933) ، حيث جاءت المدرسة الكنزية في ايجاد الحلول المناسبة ، ووفقاً لهذه النظرية حيث تكون الدولة عنصراً فعالاً في النشاط الاقتصادي وقال كينز ليس من الضروري الاعتماد على مبدا التوازن السنوي للموازنة العامة ولكن المهم هو توازن الموازنة على مدار الدورة الاقتصادية باكملها ويصبح عجز الموازنة ضروري ما دام يتعلق بزيادة الانتاج والتوظف ، حيث ان الموازنة تقوم بدور تعويضي ويتجلى هذا الدور على انه

(1) صفاء علي حسين البكري ، تقويم مناهج معالجة عجز الموازنة الحكومية (دراسة تطبيقية على عينة من الدول النامية) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، 2011، ص 43.

(2) سيد عطية عبد الواحد ، مبادى واقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 6 .

وجود بطالة فالتمويل بالعجز يؤدي الى زيادة الطلب الفعلي ويتم تعويض النقص الذي يسود طلب قطاعات الاقتصاد الوطني الاخرى من اجل تحقيق التعادل مع مستوى العرض الكلي(1) .

ج ـ رأي المدرسة النقودية حول عجز الموازنة :

ترى المدرسة النقدية إلى أن عجز الموازنة الحكومية قد يكون له تأثير معتدل على الطلب الكلي إذا صاحبه تغير في العرض النقدي اي ليس من الضروري إن يرافق عجز الموازنة تضخم ، وذلك لان حدوث التضخم يعتمد على طريقة تمويل العجز فإذا مول العجز من خلال الإصدار النقدي فان ذلك قد يؤدي إلى حدوث تضخم إما إذا مول العجز بالاقتراض من الجمهور فان اثر التضخم سيكون محدوداً إلا إن أثره الأساسي يتمثل بتحقيق ارتفاع في أسعار الفائدة (2) ، ووفقاً لمحاججة النقوديين فان العجز المالي والنمو النقدي هما السبب الرئيسي للتضخم وان السلطات المالية تلجا الى زيادة عرض النقود كلما ادى عجز الموازنة الى توليد ضغوط على اسعار الفائدة وهذه الزيادة تحدث لان السلطات النقدية والمالية تمارس سياتها النقدية لانها تتحكم باسعار الفائدة ولا تتحكم بالكمية المعروضة من النقود لذا فان ارتفاع العجز يسبب التضخم من خلال زيادة الكميات المعروضة من النقود حيث يقف النقوديون موقفاً معارضاً ضد استعمال السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن الاقتصادي وينطلق ذلك من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع (3).

د ـ راي النيوكلاسيكية حول عجز الموازنة :

تركز هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث ترى بأن السبب الاساسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في الاقتصاد, فالنظرية النيوكلاسيكية تستند على أفكار المدرسة النقدية والتي ترى بأن الهدف للسياسة الاقتصادية يتمثل في مواجهة التضخم وليس تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويؤكد أصحاب هذه المدرسة أهمية وضرورة التخلص من عجز الموازنة العامة , وابتعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي من أجل التقليل من النفقات الجارية خاصة المواد الاستهلاكية والصحة والتعليم ،اضافة الى ذلك ركزت هذه المدرسة على تشجيع الاستثمار الخاص(4).

---

(1) رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، القاهرة ،دار سيناء للنشر ، 1992، ص 48 .

(2)جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، الرياض، السعودية، دار المريخ، الطبعة العربية، 1999، ص 430.

(3) عباس كاظم الدعمي ، السياسات المالية والنقدية واداء اسواق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2010 ، ص 56 .

(4) منال جابر موسى ، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد لا يوجد ، العدد لايوجد ، 2021 ، ص 374.

المبحث الثاني
الاحتياطيات الدولية (مفهومها / أبعادها / مضامينها الاقتصادية)

تظهر أهمية التعامل بالعملات الأجنبية لما شهده العالم من التوجه نحو الانفتاح وتحرير الأسواق والتحول العالمي في الاقتصادات وأصبحت العملات الأجنبية ضرورة لعمليات التجارة الدولية بين الدول التي يترتب عليها تسلم جزء من قيمة صادراتها من هذه السلع ورؤوس الأموال بعملات أجنبية، ودفع قيمة مستورداتها بعملات أجنبية معينة وتسمى العملات الأجنبية بالعملات الرئيسة أو العملات الارتكازية.

اولاً :ـ الاحتياطيات الدولية (تعريفها، انواعها) :ـ

تعد الاحتياطيات الاجنبية الدولية اداة مهمة ورئيسية في الاستقرار الاقتصادي في الدول، لذا غالباً ما تحتفظ بها الدول النامية والمتقدمة بمستوى مختلف من الاحتياطيات الدولية لغرض تحقيق اهداف رئيسية ومهمة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي، ومنها المحافظة على تدفقات ميزان المدفوعات لديها مع الايفاء بالالتزام الخارجي لديونها بالعملات الاجنبية، وتحتفظ بالاحتياطيات الاجنبية من اجل استقرار سعر الصرف والمحافظة على العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية بوصفه متغيراً وسيطاً والغرض منه هو الاستقرار سواءً كان على المستوى الخارجي او الداخلي، فضلاً عن تحديد مستوى معين من الارصدة النقدية الاجنبية لضمان الاستقرار في الناتج والانفاق امام الازمات الاقتصادية سواءً كانت على المستوى الخارجي او الداخلي وخصوصاً البلدان التي تتعرض لازمات بين فترة واخرى، مع الاحتفاظ بالاحتياطيات الاجنبية بمستوى يتلائم مع الاحتياطيات الاجنبية الدولية كدافع قوي لدى الدائنين وتشجيع المستثمرين في زيادة استثماراتهم . ويمكن ان تلعب دوراً فاعلاً في تجنب المعوقات التي تصيب المفاصل الحيوية الاقتصادية للدول فضلاً عن السعي في تطوير البنى التحتية .

1 ـ تعريف الاحتياطيات الاجنبية الدولية :ـ

يستند تعريف الاحتياطيات الدولية على فكرتين رئيسيتين هما[1] :

1. السيطرة الفعلية من السلطات النقدية على تلك الاموال وتمكين السلطات النقدية من استخدامها .

2. يجب ان تكون الاحتياطيات سائلة ويتم تسويتها بالنقد الاجنبي وتخضع لتصرفات السلطات النقدية.

ويمكن تعريف الاحتياطيات الاجنبية الدولية اصولياً ((بانها التحفظ والحذر عن الوقوع في المكروه، وهذا المعنى هو المراد في استعمالات الاصوليين فهو يعني التحفظ والحذر من الوقوع في مخالفة الواقع))[2] .

(1) صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية، 2013، ص2 .

(2) عدنان حسين الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني، الاحتياطيات الاجنبية الدولية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018، ص 10 .

اما اصطلاحاً ((فهي الاموال التي يتم الحصول عليها عن طريق زيادة الايرادات في موازنة معينة واستخدامها لتغطية عجز الموازنة او لتغطية اعتمادات اضافية))[1].

وتعرف الاحتياطيات الاجنبية الدولية ((بانها الاصول التي ان تستخدم بصورة مباشرة لتسوية الديون الدولية والمدفوعات للدول الاجنبية)) [2] .

ويمكن ان تعرف الاحتياطيات الاجنبية الدولية ((بانها تلك الاصول الخارجية التي تكون متاحة بسهولة للسلطات النقدية والتي يتم التحكم بها من اجل التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات والتصحيح الغير مباشر لهذه الاختلالات من اجل التدخل في اسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة والتضخم لأغراض اخرى))[3] .

وتعرف ايضاً ((بانها مجموعة من وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة وغير مشروطة (الذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة، مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي (الشريحة الذهبية) التي تمكن من استخدام ائتمان الصندوق المستحقات القائمة على غير المقيمين والمتاحة للسلطات النقدية لتسوية المدفوعات الدولية وخصوصاً التجارة الدولية))[4] .

وتعرف الاحتياطيات الاجنبية ((بانها الاصول الخارجية المتاحة بسهولة والمستخدمة من قبل السلطات النقدية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات سواء كانت بصورة مباشره لتمويل هذا الاختلال او بصوره غير مباشره عن طريق الدخول الى سوق الصرف الاجنبي والتأثير في سعر الصرف اضافة الى اغراض اخرى))[5].

ومن ما سبق يتضح بان الاحتياطيات الدولية هي اصول خارجية تكون تحت سيطرة السلطات النقدية (البنك المركزي) حيث يتم استحصالها في سبيل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من اجل مواجهة الاختلالات المباشرة منها اختلال ميزان المدفوعات او غير مباشره من خلال تعديل سعر الصرف اضافة الى زيادة الثقة بالعملة المحلية ومواجهة ما تتعرض له الدولة من اي اختلالات خلال دعم وتشجيع قطاع الصناعة الوطنية والزراعة وبعض

(1)عدنان حسين الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني ، مصدر سابق ، ص10.

(2) joce lyu Horne And Daehoon Nahmi international Reseves and Liquidity : AReassment the Australian Research council (ARC) , P 9 .

(3)ميامي صلال صاحب، قياس الاثر ودرجة الاستجابة بين الاحتياطيات الدولية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق للمده 2003 – 2016، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص 174 .

(4)مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي، اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف، 2015، ص 371 .

(5)حسين جواد كاظم، عقيل عبد المهدي،، واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمده من 2004 – 2014، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 8، العدد 1، المجلد 14، 2017، ص 78 .

القطاعات الاخرى ومواجهة الازمات الداخلية في فترات تناقص وانخفاض مصادر الايرادات العامة التي تتعرض لها الدولة [1].

2- انواع الاحتياطيات الاجنبية الدولية :-

أ- الذهب النقدي :-

يعد الذهب احد مكونات الاحتياطي الدولي والذي تمتلكه السلطة النقدية او اي طرف يكون تحت إمرة السلطة النقدية ويتم الاحتفاظ بالذهب كأصول احتياطية وهو يتكون من سبائك الذهب التي تكون على شكل نقود معدنية (ذهبية) او على شكل قوالب سبائك ويتم تداول سبائك الذهب في اسواق منتظمة ومن خلال العلاقة الثنائية بين البنك المركزي ويجب ان تكون حسابات الذهب متهيئة وان تكون متاحة تحت تصرف السلطة النقدية وقت الطلب بالإضافة الى ذلك فان السلطة النقدية بالإمكان ان تضيف صفة نقدية على الذهب عن طريق شرائها ما معروض من ذهب سلعي في الاسواق الخاصة كما يمكنها ان تسحب الصفة النقدية من الذهب من خلال ما متاح من جزء من الذهب النقدي في حوزتها ويمكن استخدامه في اغراض غير نقدية[2] ، وحيث ترغب معظم الدول في شراء الذهب وحيازته كونه يتمتع بصورة فعلية بقيمته الحقيقية على مدار الزمن وطالما الذهب يتمتع بقوته الشرائية بالتساوي مع باقي السلع مثل السكر والحبوب والبترول والمعادن، مما يجعل منه وسيله للتحوط ضد التضخم، وبنفس السياق يعتبر الذهب احد عناصر التنويع للمحفظة المالية لمعظم الدول ضد التقلبات والمخاطر المالية حيث تمتد رغبة الدول في الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطيات الدولية لعنصر الذهب مما يعطي امكانية استخدامه في مواجهة اي عجز يحدث في الميزان التجاري نتيجة الفرق النسبي بين الواردات والصادرات، وكذلك فان كفاية تلك الاحتياطيات توفر الطلبات الغير عادية لدى القطاع العائلي داخل البلد،اذ ان زيادة الطلب عليه تؤدي الى تزايد الاسعار ومن ثم زيادة استيراد الذهب لغرض الاشباع والوصول الى مستوى التوازن في الاسواق الا اذا حدث خلل في ميزان المدفوعات الامر الذي قد يدفع السلطات النقدية الى التدخل طوعاً لاستعادة التوازن مرة اخرى[3]

ب - العملات الاجنبية :

ويقصد بالعملات الاجنبية التي يمكن تحويل بعضها للبعض، وليس التحويل الى الذهب كما كان في السابق في ظل قاعدة الذهب، فان هذه العملات اساساً هي عملات وطنية لأنها تحظى بقبول بشكل واسع مع الايفاء بالالتزامات خارج حدود الدولة، وتعتبر الوظائف التي تؤديها في الخارج هي مشابهه لوظائفها في الاقتصاد المحلي،

(1) سلام كاظم شاني الفتلاوي ، دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختاره) ، اطروحة دكتوراة ،جلمعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2017 ، ص 9.

(2) صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة في العملة الاجنبية، 2009، ص 113.

(3) هاشم جبار الحسيني، رياض رحيم العامري، سعر الصرف الاجنبي واثرة على الاحتياطيات الدولية، دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة لمدة من 2003–2015، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 6،العدد 22، 2017، ص 22.

والتي تتمثل بكونها مخزن للقيمة، وتستخدم في معرفة اسعار السلع الدولية، فضلاً عن انها تلعب دوراً كبيراً كوسيط للتبادل في ظل اتساع المعاملات الدولية[1] .

ان بعض العملات الاجنبية تتمتع بقبول عالمي ووظيفتها الرئيسية تسوية التعاملات الدولية وتكون مقبولة من قبل المدينون والدائنون في تسوية العلاقات الدائنة والمدينة بينهم ومن انواع العملات الاجنبية هي الدولار الامريكي و الين الياباني و الجنيه الاسترليني والدولار الاسترالي والدولار الكندي والفرنك السويسري ووحدات النقد الاوربي (اليورو) وغير ذلك. وعند تحديد العملات التي تتمتع بقبول عالمي والاحتفاظ بها بنسبة عالية فأنها تكون اكثر تداولاً في اسواق النقد العالمية والاستثمارات والصكوك المالية وعلى الرغم من التطورات التي عصفت بالدولار الامريكي باعتباره العملة العالمية وبالأخص بعد فصل العلاقة بينه وبين الذهب في اغسطس عام 1971 والازمات التي تبعت ذلك فانه لايزال العملة العالمية المسيطرة على تكوين الاحتياطيات الدولية في كافة انحاء العالم.

ج ـ حقوق السحب الخاصة:ـ

تتمثل حقوق السحب الخاصة بقروض دفترية يستخدمها صندوق النقد الدولي لمساندة أعضائه المنضمين الى النظام الحديث وتكون بطريقة اجبارية فهي ليست معدنية او ورقية بل انها وحدة حساب لها قاعدة قانونية تعتمد عليها وهي التزام الاعضاء بتوفير ما يقابلها بالعملات النقدية الدولية اذا ما طلب منهم ذلك ويعتبر الالتزام القانوني للدول الاعضاء هو الية يستند عليها الصندوق خصوصاً في اصدار حقوق السحب الخاصة[2] .

ومن الجدير بالذكر ان حقوق السحب الخاصة التي خصصها صندوق النقد الدولي ضمن حدود الشريحة الائتمانية للدولة التي تتمثل بالتسهيلات الائتمانية غير المشروطة وان اي دولة تكون عضو في الصندوق عليها ان تلجا اليها في حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها[3].

ثانياً :ــ اهمية ومصادر تكوين الاحتياطيات الدولية :ـ

1ـ اهمية الاحتياطيات :ـ

أ ـ استخدامها كجزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية سواء كانت على شكل عملات قيادية او ذهب .

ب ـ تعزيز الاستقرار المالي حيث تعمل البلدان على زيادة حجم الاحتياطيات خلال السنوات التي تكون فيها العوائد التصديرية مرتفعة وذلك من اجل استخدامها في السنوات القادمة والتي تتعرض شروط التبادل التجاري الى الاختلال.

(1) عدنان يونس الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني، مصدر سابق، ص 22.

(2)زهرة خليف رفاك، جعفر طالب احمد، تحليل علاقة الاحتياطيات الاجنبية بسعر الصرف في العراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، المجلد 15، العدد 94ــ 95، 2019، ص 68 .

(3)وسام نعمة رجيب الخفاجي، ادارة الاحتياطيات الاجنبية في العراق دراسة تحليلية، الطبعة الاولى، دار البصائر للنشر والتوزيع،لبنان، بيروت، 2016، ص 26.

ج ـ تأييد الثقة في سياسة ادارة النقد وسعر الصرف، مما يدعم قدرة البنك المركزي على التدخل في ادارة العملة المحلية[1].

د ـ تقليل التعرض للأزمات الخارجية، من خلال توفير السيولة الكافية بالعملة الاجنبية لاستيعاب الصدمات او تلطيفها خاصة في حالات تقييد القروض .

هـ ـ تعد احتياطيات النقد الاجنبي قوة شرائية دولية للدولة التي تمتلكها وتكون داعمة لقيمة العملة الوطنية في الخارج خصوصاً في اوقات حدوث عجز في ميزان المدفوعات الخارجية نتيجة هبوط مفاجئ في اسعار الصادرات او ميزان التحويلات كتوقف الحساب الجاري والتحويلات الخارجية .

و ـ يعد احتياطي النقد الاجنبي مؤشراً اساسياً لمعرفة التصنيفات الائتمانية للدولة .

ز ـ توفير عائدات معقولة على الامد الطويل والمتوسط للأموال المستثمرة مع اخذ قيود السيولة وقيود المخاطر بعين الاعتبار.

ح ـ المحافظة على مخاطر السيولة وسوق الائتمان بأسلوب محكم[2] .

ط ـ يمكن استخدامها كجزء من الغطاء النقدي للعملة الوطنية سواء كانت على شكل ذهب او عملات قيادية[3].

2ـ مصادر الاحتياطيات الدولية :

تتخذ الدول اجراءات لتحصين ميزانية الاحتياطيات من مخاطر السوق والنقد الاجنبي وذلك من اجل وضع خصائص للمحافظة على اصول معينة تضاهي خصائص مجموعة من الخصوم الاجنبية المقابلة.

ويمكن تصنيف مصادر الاحتياطيات الاجنبية على الصعيد الدولي الى ثلاث مجاميع وهي[4] :ـ

المجموعة الاولى :ـ دول تستند الى عمق اقتصادياتها الانتاجية السلعية وتشمل دول ذات عملات السيولة الدولية، مثل الولايات المتحدة ودول اليورو كندا وغير ذلك، اذ ان عمق الاقتصاد والانتاج السلعي لدى البلدان وتميز انتاجها بالتطور والحداثة يجعلها ذات قدرة على اضافة ثروات اقتصادية متقدمة، حيث ان الاحتياطيات الاجنبية لهذه البلدان لا تعتمد على موجودات ثمينة مثل الذهب والعملات والسيولة الدولية والاوراق المالية الاجنبية، وانما على موجود من احتياطي يجعلها قادره على التوسع الاقتصادي وفق مجالات الاستثمار الذي يرتبط بالانتاج السلعي واحياناً يكون ذي ثقة عالية.

المجموعة الثانية:

(1) مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزه، مصدر سابق، ص 373.
(2)وسام نعمة رجيب الخفاجي، مصدر سابق، ص 17.
(3) المصدر نفسة ، ص 373 .
(4) المصدر نفسة، ص 20- 21.

وهي البلدان التي تتميز بوفرة الثروات الطبيعية وموقعها الجغرافي المميز حيث تخصص فيها الاحتياطيات من الانتاجية في حقول معينة فضلاً عن انها تتميز بميزان مدفوعات ايجابي وكأنها قد تعاني من ضيق الطاقة الاستيعابية للاستثمار لان عناصر الانتاج محدودة وغير متوازنة مما يجعلها تتمتع بأرصدة اجنبية مرتفعة.

المجموعة الثالثة:

وهي البلدان التي تعتمد على اصدار عملتها المحلية وتسعى جاهدةً للحصول على عملات اجنبية عن طريق صادراتها التقليدية ومصادر الدخل المحلية التي تتميز بها مثل العمالة والسياحة في الخارج اي نقل العاملين الى خارج اراضيها وتتميز هذه المجموعة من الدول بموازين مدفوعات سالبة مع محدودية شديده في التوسع باصدار العملة المحلية واحياناً قد تصاب هذه الدول باختلال في سعر صرف عملتها المحلية مع تقلبات شديده في اسعار صرفها وذلك بسبب تأثيرات التضخم وخاصة المستورد منه .

وتعد ادارة الاحتياطيات لهذه الدول بمثابة الحد الفاصل لقدرتها على خلق التوازن بين عرض النقد المحلي ومتطلبات حاجة الاقتصاد من جهة وبين الحفاظ على القدرة الشرائية واستقرار اسعار صرف العملة المحلية وضمان استمرار عملية النمو الذي يتميز بالبطيء في اغلب هذه الدول من جهة ثانية .

ثالثاً :ـ ادارة الاحتياطيات الاجنبية وتحديد المستوى الامثل والرقابة عليها:ـ

1ـ تعريف ادارة الاحتياطيات :ـ

تعرف ادارة الاحتياطيات ((بانها عملية توفر قدر كاف من الاصول الاجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للسلطات المختصة بصفة دائميه، كما تلزم سيطرة السلطات على تحقيق طائفة محدوده من الاهداف للبلد او الاتحاد[1].

وبالرغم من الترتيبات المؤسسية والبنية العامة للسياسات فأنها تختلف من دولة الى اخرى، وبما ان الدراسات التي تمت ضمن هذا المجال اظهرت وجود تقارب متزايد بشان ما يعبر من ممارسات سلمية تدير الاحتياطيات ومن جملة هذه الممارسات ما يلي :ـ[2]

1. تحقيق الاهداف المطلوبة في ادارة الاحتياطيات .
2. وضع اطار للشفافية يكفل المساءلة وبروز انشطة ادارة الاحتياطيات ونتائجها .
3. تهيئة الهياكل السلمية على المستوى المؤسسي ومستوى التنظيم والادارة .
4. نقل عملية ادارة الاحتياطيات في اسواق تتسم بالكفاءة والسلامة.

(1) صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات النقد الاجنبي، 20 سبتمبر، 2001، ص4 .
(2) مايح حبيب الشمر ، حسن كريم حمزه ، مصدر سابق ، 377 .

2ـ مراقبة الاحتياطيات :ـ

تعد مراقبة الاحتياطيات من المهام الرئيسية والتي تكون ذات اهمية عالية من قبل الادارات المسؤولة بهدف حماية قيم الاصول المكونة للاحتياطيات . فهذه الاموال سوف تواجه نوعين من المخاطر هي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي من الممكن ان تؤدي الى خسائر مفاجئة واضعاف السيولة . انها تؤدي الى تغيير اسعار فائدة الاوراق المالية وقيم الحوالات والسندات انخفاضاً وارتفاعا مما يعرض قيم الاصول المكونة للاحتياطيات الى الانخفاض[1].

3ـ تحديد المستوى الامثل :ـ

اقترح (روبرت هيللر) عام 1966 في المجلة الاقتصادية (Economic journal)مقياساً لتحديد المستوى المتحقق فعلاً من الاحتياطيات الى المستوى الامثل في سنة معينة (Heller,H, Robert,1966,P306) وتمثل معادلة المستوى الامثل للاحتياطيات كما صاغها (هيللر) :ـ[2]

$$Ropt = H \frac{\log(r.m)}{Log0.5}$$

حيث:ـ

Ropt = المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية .

H = التغير الذي يحدث في مستوى الاحتياطيات الدولية .

m = الميل الحدي للاستيراد.

r = تكلفة الفرصة البديلة.

0.5 = احتمال حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

اي ان الزيادة التي تحدث في m او r ستؤدي الى خفض المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية بينما الزيادة في H تؤدي الى زيادة هذا المستوى .

اذا كانت :ـ

Ropt = 1 فان الدولة تكون قد حققت المستوى الامثل (Optimal).

Ropt > 1 فهناك عجز (Deficit).

Ropt < 1 فهناك افراط في الاحتياطيات (Excess Reserves) .

(1) وسام نعمة رجيب، مصدر سابق، ص 18ـ19.

(2) زايري بلقاسم،كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7،2009، ص50.

رابعاً :ـ العوامل المؤثرة في الطلب على الاحتياطيات الدولية :ـ

1ـ ضعف الحساب الجاري :ـ

تتكون الاقتصادات التي تتمثل بدرجة عالية من الانفتاح التجاري والتي ترتبط مع الاسواق الخارجية بروابط تجارية عالية اكثر عرضة للصدمات الخارجية لذا لا بد من ربط زيادة الانفتاح التجاري مع تزايد الطلب على الاحتياطيات لذلك فان التقلبات المفاجئة والكبيرة في مستوى التصدير تكون بحاجة الى مستويات اكبر من الاحتياطيات[1].

2ـ ضعف الحساب الرأسمالي :ـ تعد الاقتصادات ذات الانفتاح المالي الواسعة اكثر الاقتصادات عرضة للازمات المالية، ومن ثم تكون اكثر عرضة للصدمات المفاجئة ومن هذه الصدمات هي هروب رؤوس الاموال من السوق المالي المحلي ولذلك فان البنوك المركزية تميل الى الكثير من الاحتياطيات الدولية لمعالجة هذه المشاكل .

3ـ حجم الاقتصاد :ـ ان ازدياد المعاملات الدولية مع توسع حجم الاقتصاد وزيادة عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، يمكن ان يزيد الطلب على الاحتياطيات الدولية، لذا فان معدلات النمو سوف تؤدي الى ازدياد حجم ومعدلات نمو القطاعات الاقتصادية القابلة للتداول (التجارة) وبالتالي فان طلب السلطات النقدية للاحتياطيات سوف يرتفع نتيجة لاتساع المعاملات التجارية التي تتطلب سيولة احتياطية اذا كانت هناك حالات تراجع في السوق خلال اوقات الازمات .

4ـ درجة مرونة سعر الصرف:ـ ان حاجة البنوك المركزية الى التدخل في سوق الصرف الاجنبي للاحتياطيات الدولية ترتبط بشكل كبير مع المرونة المرتفعة لسعر الصرف، حيث ان البنوك المركزية قد تقلل من الطلب على الاحتياطيات الدولية مع الزيادة من معدل المرونة لسعر الصرف فان الكثير من الاقتصادات تكون بحاجة الى اقل من الاحتياطيات الدولية للقيام بأنشطة التدخل، وان البنوك المركزية لا تحتاج الى مخزون كبير من الاحتياطيات لأغراض التدخل في حالة سعر الصرف تام المرونة[2].

(1)حسين عطوان مهوس معارج، سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطيات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة (1990ـ 2013) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2015، ص 23 .

(2) عدنان حسين الخياط، صفاء عبد الجبار الموسوي، سلام كاظم شاني، مصدر سابق، ص 29 - 30 .

المبحث الثالث

العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية

اولاً : ـ العلاقة بين عجز الموازنة والاستيرادات :ـ

تتفق معظم الدراسات والتحليلات التجريبية الحديثة على وجود علاقة سببية تبدأ من الموازنة إلى العجز الخارجي، وهذه العلاقة ربما تختلف في الأمدين القصير والطويل، إذ تعتمد على الخصائص الطويلة الأمد للسلاسل المشمولة[1] ، اذ يمكن قياس العلاقة بين عجز الموازنة والاستيرادات عن طريق العجز المزدوج اي الربط بين عجز الموازنة والحساب الجاري . اذ يفترض المنهج الكينزي على وجود علاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري فزيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى انخفاض الادخار الحكومي وبالتالي تنخفض المدخرات وترتفع معدلات الفائده وهذا يدفع الاجانب بزيادة الطلب على العملة المحلية مما يترتب علية ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الاجنبية . فتصبح الاستيرادات اقل تكلفة ويزداد الطلب عليها وفي الوقت نفسه تصبح الصادرات اكثر تكلفة ويقل تصديرها ، مما يترتب عنه زيادة الصادرات عن الواردات ويحدث العجز في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري. وبالتالي يؤدي عجز الموازنة الى عجز الحساب الجاري او العجز التوأم[2] ، ومن ما سبق يمكن دراسة العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري استناداً لمتطابقات الدخل القومي حيث يتكون الناتج المحلي الاجمالي (Y) في الاقتصاد المفتوح من مجموع الاستهلاك الخاص (C) و (I) تمثل الاستثمار الخاص و (G) تمثل الانفاق الحكومي و (X) الصادرات من السلع والخدمات و(M) الاستيرادات من السلع والخدمات. ووفقاً للمعادلة الاتية :ـ

$$Y= C + I + G + (X - M) \ldots\ldots(1)$$

اما اذا اغفلنا توازن الانفاق الحكومي وتوازن الدخل فانة يمكن وصف الحساب الجاري (CA) بالصيغة الاتية:ـ

$$CA = (X - M)\ldots\ldots\ldots (2)$$

اما اذا كانت صادرات الدولة اقل مما تستورد فان ذلك يؤدي الى عجز في الحساب الجاري والذي يمول من القروض الخارجية فزيادة العجز بالحساب الجاري تؤدي الى زيادة الدين الخارجي للدولة بمقدار العجز في الحساب الجاري حيث يمكن التعبير عن المدخرات المحلية في الاقتصاد المفتوح على الاقتصاد العالمي وفقا للاتي:ـ

(1)سلام كاظم شاني وعلاء حسين فاضل، قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمده (1988ـ 2009)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 10، لا يوجد تاريخ، ص 244.

(2) نشوى محمد عبد ربه، العجز التوأم دراسة حاله مصر للفتره (1975ـ 2018)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2019، ص 16 .

$$S = Y - C - G + CA \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث (S) تمثل الادخار ويمكن التعبير عنها بالمعادلة الاتية :.

$$S = I + CA \ldots\ldots (4)$$

حيث ان (I) تمثل الاستثمار ويمكن ايضاً التعبير عنها وفق المعادلة الاتية : ـ

$$I = Y + C + G \ldots\ldots (5)$$

وعليه يمكن وصف ميزان الحساب الجاري وفقا للمعادلة الاتية :.

$$CA = S - I - (G + R - T) \quad (6)$$

حيث(R) تمثل التحويلات الحكومية و (T) تمثل الضرائب .

وحسب فرضية فيلدشتاين ـ هوريوكا التي تمثلت في حالتين الحالة الاولى التي اثبتت بوجود علاقة بين المدخرات والاستثمارات وهذه العلاقة تمثلت بزيادة وانتقال رؤوس الاموال الدولية نسبياً وانتجت هذه الزيادة تغير موازي في عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة وحيث يمكن عرضة وفقاً للمعادلة الاتية :.

$$CA = S - I - B \ldots\ldots (7)$$

حيث تمثل(B) حالة توازن الموازنة .

اما الحالة الثانية حيث لا توجد علاقة بين المدخرات والاستثمارات فعند حدوث تغير في عجز الموازنة يحدث تغير في الادخار وهذا لا يؤدي الى زيادة نفقات الاستهلاك ولا عجز في الحساب الجاري حيث سيبدو ذلك واضحاً حسب المعادلة (7) والتي تبين وجود علاقة مباشرة بين التجارة الخارجية والموازنة العامة وبعبارة اخرى سيحدث العجز التوأم اذا تحركا في نفس الاتجاه ونفس الحجم[1].

ثانياً :ـ العلاقة بين عجز الموازنة والدين الخارجي:ـ

يمثل عجز الموازنة الفرق بين اجمالي الايرادات العامة (الحكومية) واجمالي النفقات العامة، والذي يعد احد المتغيرات الاقتصادية والمالية المهمة فعجز الموازنة يكون محدوداً وفقاً لقدرة النشاط الاقتصادي للدولة ضمن الاقتصاد الكلي كما يعتبر احد محددات الطلب الكلي، يزداد العجز اذا كان الطلب الكلي في حالة توسع فان ذلك يعني استخدام سياسة مالية انكماشية،او العجز ينخفض اذا كان الطلب الكلي في حالة انكماش وهذا يعني استخدام سياسة مالية توسعية، ويبدو ان هذا ليس صحيحاً وان العجز يحدث اذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود، حيث ينكمش عندها الدخل ومن ثم الايرادات الضريبية في حين تتزايد النفقات التحويلية والاجتماعية وخاصة في

(1)خالد محمد السواعي، انور احمد العزام، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، حالة الاردن، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2015، ص 101 و102.

الاقتصادات الريعية، فان العجز يحدث بسبب الانخفاض الغير متوقع والمفاجئ في الايرادات الريعية (مثلاً ايرادات النفط)، اما في حالة اذا كان عجز الموازنة له علاقة وثيقة بالنمو والاستقرار الاقتصادي فان حجم العجز وطرق تمويله له تأثير على معدل التضخم واستقرار قيمة العملة المحلية وسعر الفائدة ويرتبط العجز بتطور حجم الدين العام الخارجي والمحلي، وما يترك من اعباء تتحمله الاجيال القادمة[1].

اما قيد الموازنة الحكومية حيث تكون فيه النفقات العامة محدده او مقيده بحجم الايرادات العامة الكلية، حيث يتخذ قيد الموازنة الحكومية الصيغة التالية :.

$$G+TP+IP-Tx= \Delta M + \frac{\Delta B}{i} \quad \ldots\ldots(1)$$

G = الانفاق الحكومي.

TP = المدفوعات التحويلية الحكومية.

IP = مدفوعات الفائدة على الدين العام .

TX = العوائد الكلية للضرائب .

ΔM = التغير في عرض النقد.

ΔB =القيمة النقدية للسندات المصدره للجمهور .

i = سعر الفائده السوقي .

وتوضح المعادلة [1] ان مصادر تمويل النفقات الحكومية الاجمالية تتمثل اساساً بالإيرادات الضريبية والتغير في مقدار عرض النقد والاقتراض من الجمهور، اما الجانب الايسر من المعادلة فيمثل اجمالي النفقات الحكومية فاذا ما تجاوزت النفقات اجمالي الايرادات الضريبية فان (G+TP+IP) فان قيد الموازنة يبين وجود عجز ناجم عن عدم تطابق بين النفقات والايرادات الضريبية وفي هذه الحالة لا بد ان يتم تغطية العجز اما عن طريق تحقيق زيادة في عرض النقد اي اصدار نقود جديدة او عبر اصدار سندات حكومية اضافية تطرح الى الجمهور[2].

أما مؤشر الدين الخارجي فهناك عدة مؤشرات وفقاً للأدبيات الاقتصادية يمكن من خلالها قياس الدين الخارجي ومنها، نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي اذ يعد هذا من المؤشرات التي تبين مدى مساهمة

(1) محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الطبعة الثانية، اليمن ، صنعاء ، الامين للنشر والتوزيع، 2014، ص297.

(2) حيدر حسين احمد محمد ال طعمه، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)، اطروحة دكتوراه،جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2011، ص 31.

القطاعات الاقتصادية في الانتاج ويكون تمويله من مصادر ذاتية او مصادر خارجية مما يؤدي الى ازدياد الاعباء والفوائد [1]. فتكون نسبة الدين في حدود الآمان اذا لم تتعدى (60%) من الناتج المحلي الاجمالي بينما يكون مقترح المنظمة الدولية لتخفيف اعباء الديون ان تتراوح النسبة بين (20ـ 25 %) اما مقترح صندوق النقد الدولي فتكون نسبة الدين من (25ـ 30 %)[2] .اما المؤشر الثاني فهو نسبة الدين الى الصادرات وهذا المؤشر يوضح قدرة الدولة على توفير العملات الاجنبية وفقاً لحجم الصادرات اي كلما تزداد صادرات الدولة فان ذلك يؤدي الى زيادة العملات الاجنبية وبعد ذلك تكون الدولة قادرة على سداد الديون الخارجية نتيجة انخفاض نسبة هذا المؤشر، اما اذا كان هذا المؤشر في حالة ارتفاع فان ذلك يدل على ان الديون اعلى من الصادرات وفي هذه الحالة فان البلد سيواجه مشاكل في الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الدولة الدائنة[3] اما المؤشر الثالث فهو متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي الذي يمكن عن طريقه معرفة نصيب كل فرد من الدين العام الخارجي ويجب ان يكون نصيب الفرد من الدين يتناسب مع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ولهذا يكون نصيب الفرد من الدين بنسبة (50%) من متوسط دخلة في السنة، ويمكن قياسه من خلال المعادلة الاتية :

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدين العام}^{[4]} = \frac{\text{نصيب كل فرد من الدين العام}}{\text{متوسط دخل الفرد}} \times 100$$

اما الرابع فهو مؤشر اعباء خدمة الدين العام الخارجي ويعد هذا من المؤشرات التي تكشف زيادة حجم الديون والفوائد المترتبة التي حصلت بسبب ازدياد العجز في الموازنة العامة، ولذلك فان الفوائد تظهر في المصروفات الجارية في حين تظهر اقساط الدين في جانب التحويلات الاستثمارية فزيادة اعباء الدين تؤدي الى ضغوط شديدة على النقد الاجنبي لذلك نجد ان الدول النامية تتأثر من زيادة اعباء خدمة الدين التي تؤثر على المستوى المعيشي والنمو الاقتصادي[5].

(1)محمد عبد الحليم عمر، الدين العام ـ المفاهيم ـ المؤشرات ـ الاثار ـبالتطبيق على حالة مصر، مكتبة عين الجامعة ، 2003،ص9.
(2) سمير ابو عبد الله ومازن العجلة، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية من 2000– 2011، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 21، العدد1، 2013، ص 283.
(3) عيسى محمد الغزالي، ادارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية،لا يوجد مكان النشر، العدد30، 2004، ص15.
(4) ريام علي طالب، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (1990 – 2016)، المجلة الاقتصادية للعلوم الادارية، المجلد 25، العدد 111، 2019، ص 313 .
(5) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لاخطر المشكلات الراسمالية المعاصرة وسلسلة علم المعرفة ، 226 الكويت ، تصدر من المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، 1988 ،، ص 61 .

ثالثاً :ــ العلاقة بين عجز الموازنة والميزان التجاري:

يرتبط عجز الموازنة العامة مع عجز الميزان التجاري من خلال العلاقة التبادلية بينهما وبين الانتاج والدخل القومي ففي الاقتصادات الصغيرة والمفتوحه على العالم الخارجي تؤدي زيادة الدخل والناتج المحلي الاجمالي الى 1ـ زيادة الرسوم الكمركية والضرائب المفروضة على الواردات والتي ستزداد نتيجة الزيادة في الدخل، 2ـ زيادة الايرادات الضريبية التي فرضت على الدخل والانشطة الانتاجية المحلية . وغالباً ما تكون نسبة الزيادة في الايرادات من الجباية المحلية اقل بكثير من نسبة الزيادة بالإيرادات الكمركية التي يعتمد عليها في الانفاق على الانشطة الحكومية سواء كانت نفقات رأسمالية ام نفقات جارية . وهذا الامر يؤدى الى الاعتماد على زيادة الايرادات الناشئة من التجارة الخارجية والتي من خلالها يمكن تمويل الخزينة . بمعنى انه كلما زادت الايرادات من الضرائب والرسوم الكمركية المفروضة على التجارة الخارجية الى الايرادات الحكومية زاد الاعتماد على زيادة الواردات لتنمية الايرادات العامة [1] ، وتضع المتطابقة الاقتصادية بين الطلب الكلي والعرض الكلي اساساً نظرياً لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ويمكن ان يبين ذلك من خلال متطابقات الدخل القومي[2]:ـ

$$Y = C + I + G + (X-m).....(1)$$

حيث ان (Y) تمثل الناتج المحلي الاجمالي و (C) تمثل الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي و (I) الاستثمار و (G) يمثل الانفاق الحكومي و(X) الصادرات من السلع والخدمات و (M) الواردات من السلع والخدمات، حيث يمكن توضيح ذلك وفقاً للمعادلة الاتية والتي تتمثل باستخدامات الناتج المحلي الاجمالي :ـ

$$Y = C+ S +T .....(2).$$

(1) محمود الجعفري وناصر العارضة، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، تشرين الاول ، 2002، ص 25.

(2) عامر عمران المعموري، مهدي خليل شديد، دراسة العوامل المؤثرة في العجز المزدوج في الاقتصاد الامريكي للمدة (1990ـ 2012) ، المجلد 17، العدد 1، 2015، ص 4.

وحيث ان (S) هو الادخار الخاص و (T) ايرادات الدولة من الضرائب الصافية حيث يبين الادخار الحكومي بانه الفرق بين الايرادات الحكومية من الضرائب (T) والايرادات الاخرى والانفاق الحكومي والتي يتكون من المشتريات الحكومية (G) والتحويلات الحكومية وعند تساوي معادلة (1) ومعادلة (2) نحصل على:

$$C + I + G + X - M = C + S + T$$

وبحذف الاستهلاك من طرفي المعادلة نحصل على:.

$$I + G + X - M = S + T$$

وبأعاده صيغة المعادلة نحصل على :.

$$(X-M) = (S- I) + (T - G)$$

$$Td = Sd + bd \ldots\ldots (3)$$

حيث ان$(X-M) = td$: هو الفرق بين الواردات والصادرات من السلع والخدمات والذي يطلق عليه بالعجز في الميزان التجاري .

وكما تبين $(S-I) = Sd$: هو الفرق بين الاستثمار والادخار او يطلق علية بعجز موارد القطاع الخاص.

وتبين $(T- G) = bd$: هو الفرق بين ايرادات الدولة ونفقاتها او يطلق عليه عجز الموازنة العامة .

وحيث نلاحظ ان فائض الميزان التجاري والمتمثل في قطاع الواردات والصادرات $(X-M)$ يساوي فائض الدخل القومي . والذي يمثل مجموع الموازنة الذي يتكون من الانفاق الحكومي (G) ناقصاً الضرائب (T) منقوصاً منه الادخار $(S-I)$ وفقاً لما يلبي احتياجات الاستثمارات الوطنية ، ومما سبق فان اي انخفاض في الادخار الوطني هو نتيجة العجز الحاصل في الموازنة يتبعه عجز جاري او انخفاض في الاستثمار بينما يؤثر عجز الموازنة سلباً على الميزان التجاري، فان انخفاض العجز في الميزان التجاري ممكن ان يقابله انخفاض في عجز الموازنة العامة[1].

(1) حافظ حمزة، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998– 2008، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 33.

رابعاً ـ العلاقة بين عجز الموازنة وسعر الصرف:

1ـ عجز الموازنة وسعر الصرف الثابت :

يتأثر سعر الصرف الأجنبي بالعجز الذي يحصل في الموازنة الحكومية فإذا أرادت الحكومة إتباع سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في الدخول والطلب الكلي سيؤدي الى ارتفاع الأسعار، وانخفاض بأكبر في قيمة العملة المحلية، وفي حالة سعر الصرف الثابت، عندها يكون السعر اكبر من قيمته الحقيقية، مما يؤثر على الأسعار السلع المنتجة محليا، يؤدي إلى تدهور حجم الصادرات الكلي، ولاسيما إذا كان عليها مرناً ، مما يؤدي الى توجهه المستورد المحلي إلى زيادة الطلب على الاستيراد من الخارج [1]، فتتجه الحكومة الى اتباع سياسة مالية اكثر تقييداً لتقليل العجز القائم او لتحقيق فائض في الموازنة على الاقل فأنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي ومن ثم انخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما يؤدي ذلك الى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات اما بالنسبة الى الحساب الجاري فهو يتجه الى تحقيق فائض في الميزان التجاري وهذا يسبب رفع قيمة العملة في اسواق الصرف مقابل سعر الصرف الاجنبي[2] ، اما في حالة شحة الاحتياطيات من النقد الاجنبي وعدم كفاية رؤوس الأموال المحلية التي تغطي الاستثمارات المتزايدة فان تمويل العجز المالي الكبير يقتضي تزايد الاقتراض الحكومي فترتفع أسعار الفائده وان رفع سعر الفائده يتسبب في اجتذاب رؤوس الاموال الدولية ومن ثم يحسن الوضع المالي للبلد، هذا من جانب. أما من جانب آخر، فإن الزيادة بالإنفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ثم تقوم بتوفير الموارد المحلية المطلوبة لتوسيع الإنتاج وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الحقيقي . ولكن البعض من تلك الزيادة بالإنفاق الحكومي سيتجه جزء منها كطلب على الاستيرادات وهذا يؤثر سلباً على وضع ميزان الحساب الجاري .فالزيادة في الطلب الكلي تسبب ضغوطاً باتجاه رفع مستوى الأسعار بعد فترة قصيره. وهذا يسبب فقدان القدرة التنافسية للبلد بالأسواق الدولية الأمر الذي يؤدي الى تدهور الحساب الجاري على ميزان المدفوعات .وان حجم هذه التغيرات يعتمد على استجابة رؤوس الأموال الدولية في نشاطها الدولي للتغير في سعر الفائده، فإذا كانت هذه التدفقات تستجيب بصورة كبيرة

([1]) عوض فاض اسماعيل ،عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي مع اشارة الى تجربة الاقتصادات الصناعية والمالية ، المجلد 5 ، العدد 7 ، 2003 ، ص13 .

(2)سعد صالح عيسى، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي ـ دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003ـ 2012) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، 2016، ص 250.

للتأثير على سعر الفائده. فان هذا يزيد من عرض العملات الأجنبية ويضع ميزان المدفوعات نحو الفائض في المدى القصير[1]، والشكل (1) يوضح لنا اثار التوسع المالي في حالة ثبات سعر الصرف . نبدأ بحالة التوازن عند النقطة (E1) والتي تتقاطع عندها المنحنيات الثلاث (IS1،LM1،FE)* . فان اتباع سياسة مالية توسعية وحدوث عجز في الموازنة العامة يؤدي الى انتقال المنحنى (IS) الى اليمين (IS1) فيتقاطع مع المنحني (LM) عند النقطة (K) ويكون سعر الفائده مرتفع ومستوى اكبر من الناتج المحلي الحقيقي . وتقاطع النقطة (K) على يسار المنحني (FE) يمثل وجود فائض في ميزان المدفوعات [3].

شكل (1)

عجز الموازنة الحكومية في حالة ثبات سعر الصرف واستجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية

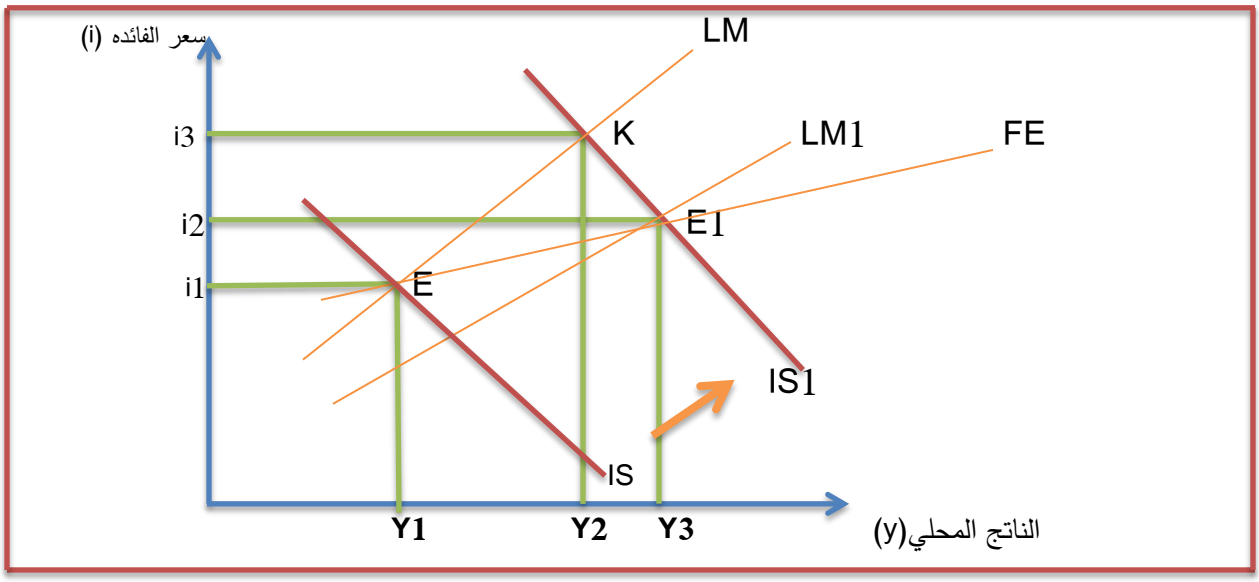

المصدر :- حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975 - 2000) ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،جامعة البصره ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004، ص 36 .

(1)صابرين كاظم زيدان السلطاني، اثر الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي، حالة دراسية للمدة (1990– 2012) رسالة ماجستير،جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد، 2014، ص 65.

* IS:– يمثل المحل الهندسي لجميع احداثيات الناتج المحلي (Y) وسعر فائده (i) والذي يعكس توازناً في السوق المحلية للسلع والخدمات (ميل المنحني IS سالب).اما LM فيمثل المحل الهندسي لجميع احداثيات الناتج المحلي (Y) وسعر الفائدة (i) والذي يعكس توازناً بين عرض النقود (MS) والطلب عليها (ميل منحني LM موجب) .

(2) حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975 – 2000) ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،جامعة البصره ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004، ص 36 .

أما في حالة عدم استجابة تدفقات رؤوس الاموال الدولية للتغير في سعر الفائده فيكون المنحني (FE) شديد الانحدار نسبياً كما هو موضح في الشكل رقم (2) حيث تمثل النقطة (E) نقطة التوازن. وفي حالة زيادة الانفاق الحكومي بصورة متشابهه للحاله السابقة فان ذلك يؤدي الى انتقال المنحني (IS) الى اليمين عند (IS1) ويتقاطع مع النقطة ((LM عند النقطة (K) وذلك لتزايد الناتج المحلي الى (Y2) بسبب زيادة الطلب الكلي. ورفع سعر الفائده الى (i2) وذلك بسبب زيادة الاقتراض الحكومي . وبزيادة الطلب زادت الاستيرادات وهذا يؤثر سلباً على وضع الحساب الجاري وعلى ميزان المدفوعات فيكون في حالة عجز حيث يمكن ان نلاحظ النقطة (k) واقعة اسفل المنحني (FE) .

شكل (2)

عجز الموازنة الحكومية في حالة ثبات سعر الصرف وعدم استجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية

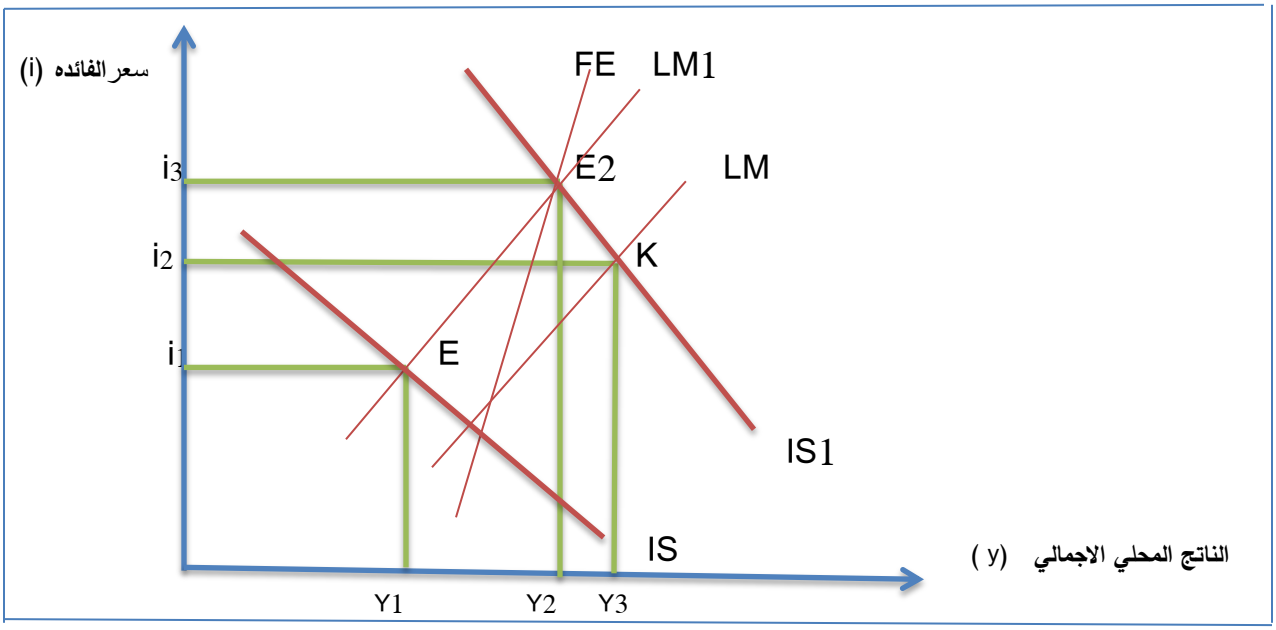

المصدر :- حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975 - 2000) ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ،جامعة البصره ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004، ص 36 .

أما اذا كان سعر الصرف ثابتاً فان البنك المركزي تكون احتياطاته معرضة للخسارة من العملة الصعبة في عملية الدفاع عن سعر الصرف ، وهذا يؤدي الى انخفاض عرض النقد المحلي مما يؤدي الى انتقال المنحني (LM)

الى الوضع (LM1) اذ يكون التوازن الجديد عند النقطة (E2) . ويؤدي ذلك الى انخفاض الناتج المحلي من (Y3) الى (Y2) وارتفاع في سعر الفائدة الى (i3) .[1]

2ـ عجز الموازنة وسعر الصرف المرن :

أذا كان سعر الصرف مرن فان تأثير عجز الموازنة سيرافقه آثار تضخمية محلية وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية بسبب انخفاض قيمتها فان العجز المالي يؤدي الى هبوط سعر الصرف في الدولة التي تعاني من العجز ولا يتوقف على المستوى المحلي فقط وانما يحدث العجز ايضاً في الميزان التجاري، اذ يلعب الانخفاض بسعر الصرف دوراً كبيراً في ارتفاع قيمة الخدمات والسلع المستوردة والمقومة بالعملة المحلية ويطول تأثير انخفاض سعر الصرف بسبب العجز المالي الى قلة الطلب على الاستيرادات وزيادة الطلب على الصادرات الاجنبية بسبب انخفاض اسعارها ومن ثم زيادة الطلب على العملة المحلية ثم زيادة في حصيلة الصادرات التي تحققها المؤسسات التصديرية من تصديرها للسلع والخدمات المحلية نتيجة انخفاض سعر الصرف وفي حال وجود زيادة الطلب الخارجي على هذه السلع وتمتع المؤسسات وجهازها الانتاجي بقدرة على توفير هذا الطلب ومواجهة المنافسة للسلع المماثلة في الاسواق الدولية ، فان ذلك سيقلل من الاثار السلبية لانخفاض سعر الصرف على العجز المالي[2].

ومن الشكل رقم (3) والذي يتضمن التمثيل البياني لكل من السوق النقدية (LM) وسوق الصرف الاجنبي (FE) وسوق السلع والخدمات (IS) اذ يتضح من الشكل حالة الاتجاه الى الفائض بسبب الاثار الكبيرة للتدفقات الرأسمالية الى الداخل وهذا الفائض في ميزان المدفوعات موضح بتقاطع (IS1 LM) الى يسار المنحنى (FE) فان ذلك يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف اذ ان ارتفاع سعر الصرف يعد جزء من الالية التي تؤدي الى تولد العجز

(1)حلمي ابراهيم منشد، مصدر سابق، ص 55ـ69.
(2)حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهره، 1986، ص 106ـ 107 .

بالحساب الجاري ثم يقوم بتقليل الربح في صناعات التبادل ويساعدها في تحويل الموارد الى سلع غير متبادلة، لذلك فالصناعات التصديرية ستواجه المصاعب ويزداد الطلب على الاستيرادات، لذا تنتقل المنحنيات FE و IS1 الى جهة اليسار ويتقاطعان مع المنحنى LM عند النقطة E2 فيتراجع الناتج المحلي من Y2 الى Y3 وذلك بفعل التزاحم المالي الدولي مما يؤدي الى تقليل الدافع التوسعي للتغيرات المالية[1] اما الشكل (4) يظهر حالة العجز في الموازنة الحكومية بسبب الاثر الكبير للطلب الكلي حيث تكون الاستجابة قليلة لتدفقات راس المال الدولي فيتقاطع المنحنيات (IS1 ـ LM) الى يمين المنحنى FE الابتدائي.

شكل (3)

عجز الموازنة الحكومية في حالة سعر الصرف المرن واستجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية

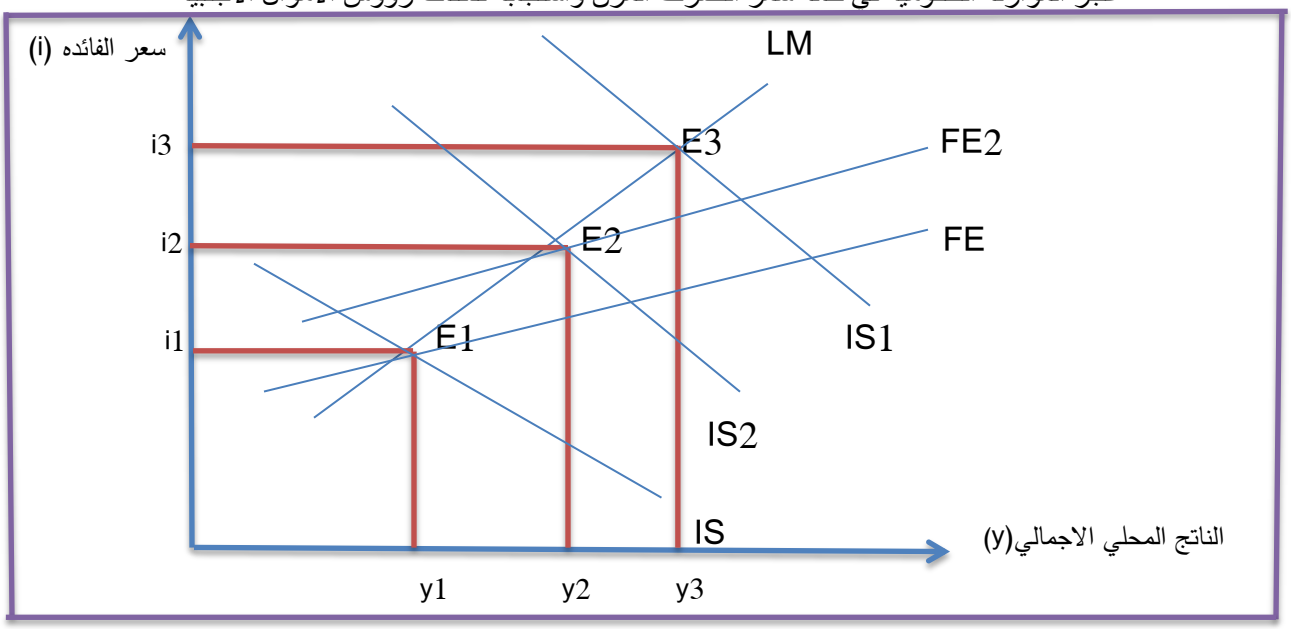

المصدر :ـ حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975 – 2000) ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد جامعة البصره ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004، ص 36 .

(1)ماكس كوردن، الحماية وسعر الصرف والسياسة الاقتصادية الكلية، مجلة التمويل والتنمية، حزيران، 1985، ص 18 .

شكل (4)

عجز الموازنة الحكومية في حالة سعر الصرف المرن وعدم استجابة تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية

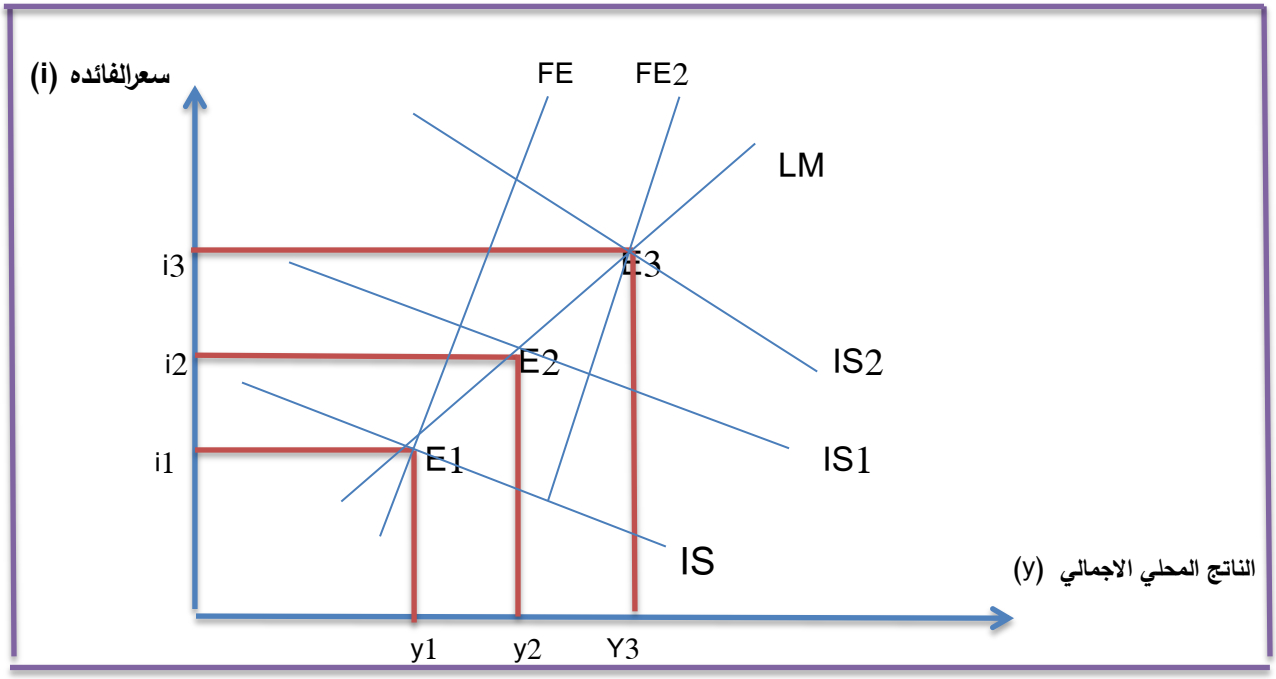

المصدر :- حلمي ابراهيم منشد، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975 - 2000) ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد جامعة البصره ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2004، ص

الفصل الثاني

تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في كل من (الجزائر وتونس ومصر) والواقع الاقتصادي لها

تمهيد :ـ

لم تعد الموازنة العامة للدولة بيان يتمضن تقدير الايرادات والنفقات العامة وانما هي ذات صلة بالاقتصاد القومي والاداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق اهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن ضمن الدور الذي تلعبة الدولة في النشاط الاقتصادي والتجاذبات السياسية ، حيث نجد ان العديد من الدول تعاني من عجز مالي في موازناتها العامة وتتوقع نمو هذا العجز ، حيث يتطلب التوقف بالدراسة والتحليل في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجماعية والسياسية حول اثاره المختلفة ومع نمو هذا العجز يتزايد القلق بشأنه وخاصه في حال تجاوز هذا العجز الى مستويات تهدد الاستقرار المالي والنقدي المرتبط بالعملة المحلية ومستوى معيشة الناس والتخوف من انه يرتبط بصفه دائمة بخصائص الهيكل الاقتصادي لهذه الدول ، وسنوضح في هذا الفصل الى دراسة الواقع الاقتصادي لدول العينة (الجزائر وتونس ومصر) عبر العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الاجنبية الدولية اضافة الى تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية الاجنبية .

المبحث الاول
علاقة الواقع الاقتصادي بعجز الموازنة والاحتياطيات لدول عينة الدراسة

تمثل الاحتياطيات الاجنبية الدولية المرتكز الاساسي لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وذلك من خلال توفير المناخ الملائم للسياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسة النقدية بصورة خاصة وذلك من اجل اداء مهامها بدقة وفعالية مع التنسيق لتفعيل اطار موحد ومضمون لدى السلطات النقدية في اتخاذ القرارات وبمعزل التدخل عن الحكومي .

اولاً:ـ الواقع الاقتصادي للجزائر .

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الريعية اذ تساهم الايرادات النفطية بنسبة (70 %) من الايرادات العامة الامر الذي يجعل اي انخفاض في اسعار النفط يكون له تأثير سلبي في الموازنة العامة والحياة الاقتصادية في الاجلين القصير والمتوسط اما فيما يخص العلاقات الخارجية الاقتصادية للجزائر فأنها تعتمد بالدرجة الاولى على الصادرات النفطية مع انخفاض دور واهمية القطاعات الاخرى[1] .

الموازنة العامة في الجزائر :ـ هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية من مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها التجهيز الحكومي والنفقات الرأسمالية المرخصة [2] .

تعتمد الجزئر في اعداد موازناتها الطريقة التقليدية وهي (موازنة البنود) يعني صرف المخصصات المالية للجهات الإدارية المختلفة مدخلات دون اهمية المخرجات أو النتائج المحققة من طرف هذه الجهات وهذا يؤدي الى إهدار للمال العام ، وفي ظل الإصلاحات الجديدة حيث اتجهت الحكومة على انتهاج تقنية موازنة البرامج و الأداء بحيث من خلالها يتم التركيز على النتائج المحققة بدل الوسائل المستعملة بحيث يتم توزيع المخصصات المالية على مختلف الوزارات وفق قانون الموازنة الأمر الذي يعطي له نوع من الحرية في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق النتائج الموافقة للأهداف المحددة مسبقا ، وهذا يستدعي وجود آلية للرقابة و المتابعة مع استخدام مؤشرات قياس الأداء لمقارنة النتائج المحققة مع المتوقعة وتصحيح الاختلال إن وجد و هذا يضمن نوع من الترشيد في استخدام الايرادات[3] .

---

(1)عماري عمار وفالي نبيلة،الازمة المالية وتداعيتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس ـ سطيف، الجزائر، 2009، ص9ـ11 .

(2) لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2019ـ 2021) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص 452.

(3) فرجي محمد ، المحددات الاساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية ، جامعة جلالي يابس ، سيد بلعباس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، اطروحة دكتوارة في العلوم الاقتصادية ، 2019 ، ص 266 .

اما السياسة النقدية فهي مجموعة الاجراءات أو الادوات التي تعتمدها الدولة أو التي يعتمدها الجهاز المصرفي السلطات النقدية في إدارة كل من النقود والأئتمان في تنظيم السيولة العامة للاقتصاد أو التحكم في عرض النقود ومستوى أسعار الفائدة حيث تظهر القوة الاساسية للسلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي القدره على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي وكذلك في المجتمع وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الوسائل والادوات والاساليب الفنية للسياسة النقدية (1) .

اما فيما يتعلق بالتوازن الكلي وخلال المده (2000ـ 2008) فقد تميزت هذه المده بفائض الادخار عن الاستثمار ضمن هيكلة الاقتصاد المحلي حيث وصفت بوضعية مالية جيده أي يكون قادراً على مواجهة الصدمات الخارجية حيث رافق هذا التوازن تخفيض الدين العام الخارجي القابل للتسديد حتى نهاية عام 2006 فتراكم الايرادات العامة ساهم خلال هذه المده بالانتهاء من الادارة الستراتيجية المستمرة في تقليص المدينوية الخارجية واستمرار تراكم الاحتياطيات الاجنبية والتي تمثل مصدر التوسع النقدي كما تميزت سنة 2008 بالاتجاه الجيد المتميز بانخفاض وتيرة التوسع النقدي الذي تم التخفيف عنه جزئياً بفعل حجم الموارد ومراقبة الايرادات بصوره جيده ، وفي اطار ادارة السياسة النقدية يتدخل بنك الجزائر بواسطة الاستخدام النقدي والذي يتضمن عمليات مع المصارف خارج السوق النقدية ومنها(اعادة الخصم ، منح الامانات) اضافة الى متابعة وتنظيم الاحتياطيات الاجبارية حيث تعتبر الاحتياطيات الاجبارية وسيلة خاصة للسياسة النقدية تتميز بتدخل البنك المركزي الجزائري ولكن عن طريق وجوب تشكيل ودائع مصرفية لدى البنك المركزي الجزائري والغرض منه هو تغطية الاحتياطيات الاجبارية(2).

وفي اطار التوازن الكلي وخلال المده (2008 ـ 2012) اتجهت الجزائر الى القروض المالية خلال الأزمة المالية العالمية والتي وضعت الجزائر ضمن مجموعة البلدان الناشئة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا والذي ادت الى ارتفاع القروض دون أن تلجأ الجزائر إلى مصادر تمويل خارجية منذ ظهور الأزمة المالية العالمية حيث تجدر الإشارة الى أن الجزائر أكملت برنامجها المتعلق بالتسديدات المسبقة لديونها الخارجية قبل ظهور هذه الأزمة أساسا خلال سنة 2006 فضلاً عن ذلك لا يمثل التزام المصارف بالعملة الصعبة سوى (23,0 ٪) من مواردها في نهاية 2012 مقابل (53,0 ٪) في نهاية 2009 في ظروف تميزت بنمو جيد لمواردها المالية ومع تزايد القروض المتوسطة والطويلة الأجل من(63% الى 68 %) حتى نهاية 2011 فإن دينامكية القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد (الاستثمار) ادت الى تحسن هيكل تمويل الاستثمارات العامة والخاصة فقد ارتفعت خلال السنوات

(1) بو دلال علي ، ميزانية الدولة كاداة لضبط الاقتصاد الكلي ، حالة الجزائر ، دراسة تحليلية قياسية ، جامعة ابي بكر تلمسان ، ملفات الابحاث والتسيير ، لا يوجد مجلد ، العدد 4 ، 2015 ، ص 15 .

(2)بنك الجزائر، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر ، 2008 ، ص 177 – 178 .

(2010 ــــ 2012) فـي ظـل ظـروف تميـزت بارتفـاع القـروض المتوسـطة والطويلـة الأجـل المخصصـة لهـذه الاستثمارات (1) .

اما السنوات (2013 ـ 2016) فشهد الاقتصاد الجزائري تغييرات كبيره لانه يعد من الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مصدر واحد من الايرادات وهو الايرادات النفطية اذ تشكل الايرادات النفطية حوالي (70 %) ، وبعد حدوث الازمة المالية العالمية جاءت ازمة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي تسببت في انخفاض الايرادات النفطية مما ادى الى حدوث عجز في الموازنة العامة مما دفع الحكومة التوجه الى الاحتياطيات الاجنبية و الاقتراض الداخلي لمعالجة العجز الحاصل في الموازنة مما ادى الى تقليص الاحتياطيات الاجنبية وتزايد الدين العام الخارجي الواجب الدفع خاصة الانخفاض الكبير للايرادات العامة ، اما النظام المصرفي شهد الارتفاع المنخفض جدا للكتلة النقدية في مجمله تقريباعن اقتران التدفقات الايجابية ذات الصلة بالتوسع في تدفقات القروض الموجهة للدولة وتدفقات القرو ض الموجهة للاقتصاد ذات الصلة بتقلص صافي الموجودات الخارجية والتي تسببت في تقلص السيولة النقدية (2) .

وخلال السنوات (2017 ـ 2018) شهد الاقتصاد الجزائري اسقراراً مالياً بعد ان كان يعاني من عجز خلال السنوات السابقة وتزايد في الدين العام والسبب يعود الى استقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية فضلاً عن الكتلة النقدية أي ان قروض النظام المصرفي الموجهه للدولة ادت الى التوسع النقدي ومن ثم المحافظة على الاحتياطيات الاجنبية (3).

ثانياً :ــــ الواقع الاقتصادي لتونس .

تعد تونس من الدول العربية التي تسعى كغيرها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبعد استقلالها وهي تعمل على بناء اقتصاد قوي بحيث يكون بعيد عن الازمات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية فقد دخلت في تشييد مشاريع تنموية في السبعينات من القرن الماضي وهذه المشاريع تتطلب الى انفاق مبالغ عالية على هذه المشاريع مما ادى الى ارتفاع حجم النفقات العامة ومع بداية الثمانينات ونتيجة استخدام سياسة الانفاق التوسعية بدأت الازمة المالية تلوح في الافق وتعتبر تونس ذات موارد مالية محدودة كما ان انتاجها من النفط محدود بحيث تعتمد بالدرجة الاولى على قطاعي الزراعة والسياحة ، وفي نهاية عام 1986 تعقدّت الاوضاع المالية في تونس ولم تجد مخرجاً الا التوجه الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي اذ قامت بالاقتراض من اجل تمويل احتياجاتها ومنذ تلك الفترة اعتمدت على

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2012 ، ص 183 ـ 184 .
(2)بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2016 ، ص 132ـ 133 .
(3) بنك الجزائر، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر ، 2018 ، ص 137ـ 138 .

صندوق النقد الدولي . اما من ناحية السياسة المالية فكانت تنتهج سياسة ميزانية حذرة عموماً وسياسة انفاقيه انكماشية خصوصاً وذلك بسبب محدودية مواردها لأنها تعتمد على الموارد والاقتراض الخارجي .

حيث يعد الإقتصاد التونسي من الإقتصاديات الناشئة والذي يتميز بالقطاعات الاقتصادية الناشئة المختلفة والتي تعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة ومنها الزراعة والسياحة والمناجم والطاقة والصناعات التحويلية ومنذ الإستقلال وتونس تسعى للوصول لتحقيق الإستقرار الإقتصادي والتوازن الإقتصادى وذلك بالإعتماد على سياسات إقتصادية عامة وسياسة الميزانية بشكل خاص خصوصا بعد دخول تونس لمرحلة الإصلاحات الإقتصادية بتدخل المؤسسات المالية الدولية في بداية الثمانينيات من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي.

وفي بداية الثمانينات أدت التقلبات الاقتصادية التي اثّرت على اقتصاديات دول العالم عموما والدول النامية خصوصا وبالتحديد الدول التي كانت تعتمد على الايرادات النفطية وهو ما أثر سلباً على النمو الإقتصادي في هذه الدول ومنها تونس حيث كانت تتبع سياسة مالية توسيعه بحيث تستخدام الايرادات العامة بطريقة لا تلائم الاقتصاد التونسي مما ادى الى تدهور الظروف الإقتصادية والإجتماعية وتقلص ملحوظ في الإنتاجية إضافة إلى تزايد العجز العام وارتفاع نسبة خدمة الدين حيث أصبحت كل المؤشرات الإقتصادية الكلية لتونس خلال هذه الفتره تدل على وضعية اقتصادية غير مستقره مما دفع الحكومة الى اتخاذ اصلاحات تشمل كل القطاعات الاقتصادية(1). وتعرف الموازنة العامة في تونس بأنها وثيقة قانونية تشمل تقدير الموارد والنفقات المرخصة للحكومة في تنفيذها كل سنة .

ومن التعريف اعلاه بأن الموازنة العامة للدولة تنص على جملة من تكاليف الدولة وإيراداتها بحيث يؤذن بها ضمن حدود واهداف مخططات التنمية وعلى اساس تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي الذي يضبطه الميزان الاقتصادي(2).

اذ كانت نتيجة الاصلاحات الاقتصادية خلال السنوات (2004 ـ 2010) هو انتعاش الطلب الخارجي ومنها قطاع الصناعة و السياحة اذ سجل الاقتصاد الوطني في سنة (2008) نسبة نمو قدرها (3 ٪) وهو مستوى يماثل السنوات السابقة التي تضررت بتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ، اما قطاعات الصيد البحري والزراعي فقد شهدت نمواً منخفضاً خلال المده نفسها نتيجة الظروف المناخية الغير ملائمة اضافة الى انخفاض في القطاع النفطي حيث سجلت في سنة (2010) نسبة نمو قدرها (5 %) ، اما بالنسبة الى صادرات السلع والخدمات فقد سجلت انتعاشاً وكانت متساوية مع الاستيرادات وفيما يخص الطلب الداخلي شهد ارتفاعاً بالاستثمارات

(1) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر ـ تونس، اطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيضر ـ بسكره، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014، ص245

(2) المصدر نفسة ، ص 230.

الحكومية ، اما بالنسبة للعلاقة التوازنية بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية فقد كانت غير مستقره نتيجة توسع عجز ميزان المدفوعات مع الخارج بسبب أثر ارتفاع الأسعار العالمية خاصة وتزايد الضغوطات التضخمية التي تزامنت مع ادارة الموارد المالية بشكل عام (1).

وعلى الرغم من وجود عجز في الموازنة العامة لا يزال الاستقرار الاقتصادي في حالة توازن حيث شهدت السنوات (2011 ـ 2015) معدلات نمو مرتفعه بلغت (0.8 ، 2.3 %) نتيجة انتعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الاستخراجية ، اما قطاع السياحة فقد انخفض خلال هذه المدة نتيجة الاهتمام الحكومي في قطاع الصناعة اضافة الى تراجع الصادرات والواردات من السلع والخدمات بصوره متساوية ، وفي جانب آخر ان دعم انتعاش النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي من خلال حوكمة أفضل للجهاز المصرفي وتعزيز الرقابة الحذرة الدقيقة فقد عمل البنك المركزي بالتعاون مع وزارة المالية على إصلاح القانون المصرفي ويهدف هذا الاصلاح بالاساس إلى وضع إطار قانوني متطور قادر على الحفاظ على الاحتياطيات الاجنبية وتعزيز الدعم للاقتصاد عبر تعزيز الشفافية والعدالة التنافسية (2) .

وقد اتسمت السنوات (2016 ـ 2019) بالادارة المالية الكفوءة التي تمخضت عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة على المستوى المحلي والدولي اضافة الى تراكم ضعف الموسسات المالية والغير المالية المحلية مما ادى الى تخفيف الضغوط المسلطة على سيولة البنوك بعد اعتماد إجراءات وسياسات نقدية واحترازية ادت الى تقليص الطلب على السيولة لدى البنك المركزي ووفقاً لذلك اتبعت البنوك سياسة نقدية جيده تجنباً للصدمات المالية والسبب يعود الى دعم وزيادة الاحتياطيات من العملة الاجنبية بالاساس اضافة الى القروض الخارجية والايرادات السياحية وايرادات العمال التونسين في الخارج (3) .

ثالثاً :ـــ الواقع الاقتصادي لمصر .

شهد الاقتصاد المصري انفتاحاً بعد عام 2003 حيث زادت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من المستويات العالية نسبيًا للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة ظلّت الظروف المعيشية للفقراء والمواطنين العاديين في تدهور وأكثر سوءً مما ساهم في استياء الرأي العام، وبعد الاضطرابات التي اندلعت في يناير 2011 تراجعت الحكومة المصرية عن الإصلاحات الاقتصادية وزاد الإنفاق الحكومي الاجتماعي بشكل كبير لمعالجة هذه الاضطرابات ولكن حالة عدم الاستقرار السياسي ادت الى تراجع النمو

(1) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي ، 2010 ،ص 20 – 71 .
(2) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي ، 2015 ، ص 31 .
(3) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي ، 2019 ، ص 193– 159.

الاقتصادي بشكل ملحوظ في جميع القطاعات الاقتصادية اضافة الى تقليص الإيرادات الحكومية وكان قطاع السياحة والصناعة التحويلية والبناء من بين القطاعات الأكثر تضررا في الاقتصاد المصري.

وقد حرص البنك المركزي بداية السنوات المالية (2005 ـ 2006) على تفعيل وتدعيم سوق الصرف الاجنبي بكافة مجالاته من خلال القوانين الصادره من البنك المركزي ، اضافة الى اتباع سياسة اكثر مرونه في التعامل مع شركات الصرافة ثم تكثيف التنسيق مع الجهاز المصرفي من اجل تلبية الطلبات المتعلقة لدى البنوك لفتح الاعتمادات حيث ساهمت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تشجيع الافراد على الادخار بالجنيه المصري والتنارل عن النقد الاجنبي حيث نتج عن هذه الاجراءات والسياسات حدوث تغيير كامل في توقعات العاملين في السوق باتجاه الدولار من اجل تعزيز الاحتياطيات الاجنبية ومن ثم تمكين البنوك من توفير احتياجيات عملائها اضافة الى القضاء على السوق الموازية للنقد الاجنبي ، اما عند حدوث اختلال في الموازنة فيتم تمويلة من خلال مصادر محلية او مصادر خارجية مما يؤدى الى انخفاض الاحتياطيات ، ومن اجل المحافظة على الاحتياطيات الاجنبية تلجأ الحكومة الى اتباع ستراتيجية جديده وبالتعاون مع الخبراء في الاستثمار والعمل في احدث الانظمة في ادارة الاحتياطيات لمواجهة الصدمات الخارجية وبالاشتراك مع البنك الدولي في ادارة وتطوير الاحتياطيات (1) .

يسعى البنك المركزي الى زيادة الاحتياطيات الاجنبية من خلال انتهاج سياسة نقدية تؤدي الى الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال الوصول الى معدل ملائم في الاستثمار والنمو الاقتصادي حيث ساهمت هذه السياسة بزيادة الاحتياطيات الاجنبية الدولية اضافة الى نمو النقد المتداول خارج البنك المركزي ورغم زيادة الاحتياطيات الاجنبية الا ان عجز الموازنة مستمر اذ شهدت السنوات (2009 ـ 2010) انخفاض في الايرادات العامة نتيجة انخفاض الايرادات الغير الضريبية اضافة الى حدوث الازمة المالية العالمية اما الايرادات الضريبية فكانت متزايده نتيجة توسيع القاعده الضريبية ومنها (تسهيل الاجراءات الخاصة بالكمارك في كافة المنافذ والموانئ البرية والجوية) مما ادى الى معالجة العجز الحاصل في الموازنة العامة من خلال الايرادات الضريبية (2) .

وقد شهدت الاحتياطيات الاجنبية حالة عدم الاستقرار نتيجة العجز المستمر في الموازنة العامة خلال المده (2011ـ 2015) حيث شهدة هذه المدة تزايد في النفقات العامة والمتمثلة بفوائد الديون الداخلية والخارجية وارتفاع

(1) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2006 ، ص 27ـ 29 ــ 71 .
(2) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2010 ، ص 27 ــ 65 ـ 66 .

الاجور وتعويضات الموظفين في الدولة وزيادة الاستثمارات الخاصة بالحكومة ومنها تحديث البنى الاساسية ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع المشتريات من السلع والخدمات اضافة الى ذلك ارتفاع النفقات الجارية مما ادى الى توجه الحكومة الى تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة من الاحتياطيات الاجنبية والايرادات الضريبية (1) .

وقد استقرت الاحتياطيات الاجنبية الدولية خلال المده (2016 ـ 2019) نتيجة انخفاض العجز الحاصل في الموازنة العامة المتثمل بالاجراءات التي يتم تنفيذها من قبل الحكومة ضمن اطار الاصلاح الاقتصادي الشامل ومنها الايرادات الضريبية ومنها زيادة حصيلة الضرائب على القيمة المضافة على السلع والخدمات وعلى الدخول والارباح الراسمالية على التجارة الدولية (الكمارك) ، اما الايرادات الضريبية والغير الضريبية كان لها دور كبير في دعم واستقرار الاحتياطيات الاجنبية الدولية وارتفاعها خلال هذه المده (2) .

المبحث الثاني

تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الاجنبية الدولية في الجزائر

ويتخذ البنك المركزي الجزائري الحذر في ادارة الاحتياطيات الاجنبية الدولي معززاً ذلك باتخاذ اجراءات ادارية جيدة حذرة ومن هذه الاجراءات حماية راس المال والاستثمارات من اي خسارة من جهة والسعي الى تحقيق مستوى يتلائم مع العوائد من جهة اخرى فضلاً عن ذلك تساهم الادارة للاحتياطيات الاجنبية الدولية في تحقيق الاستقرار المالي الخارجي على الامد المتوسط من خلال خلق سعر صرف فعلي وواقعي بالشكل الذي يكون قريب من المستوى التوازني(3).

اولاً :ـ ـ تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية (نفقات ـ ايرادات عجز او فائض الموازنةـ الاستيرادات)

1ـ نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر .

تعد الايرادات العامة واحده من اهم ادوات السياسة المالية فالحكومة تستمد منها ما تحتاجه من اموال لتغطية نفقاتها المختلفة لغرض اشباع الحاجات العامة حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير في ميزانيتها على الايرادات التي تأتي من تصدير النفط على اعتبار ان الريع النفطي يعد عنصراً مهماً من عناصر الايرادات العامة اللازمة لتغطية النفقات العامة كما تعد الايرادات العامة من المؤشرات الاقتصادية التي من خلالها يمكن معرفة مدى تطور اقتصاديات الدول فكلما كانت ايرادات الدولة تأتي من مصادر مختلفة كلمّا دلّ ذلك على تطور الدولة وتعزيز قدرتها على التقليل من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد .

جدول (1)

(1) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2015 ، ص 67 ـ 69 .
(2) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص 30 ـ 55ـ 56 .
(3) بنك الجزائر، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر ، 2015، ص 66 . 3

تطور الايرادات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الايرادات العامة	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	30881	-	85003	36.33
2005	49311	59.68	10306.6	47.84
2006	50768	2.95	11722.0	43.31
2007	53165	4.72	13503.2	39.37
2008	80388	51.20	17175.6	46.80
2009	50602	-37.05	13812.6	36.63
2010	59042	61.68	16115.9	36.64
2011	79476	34.61	19939.5	39.86
2012	81743	2.85	20780.7	39.34
2013	76637	-6.25	20873.0	36.72
2014	48755	-36.38	22009.1	22.15
2015	45315	-7.06	16367.3	27.69
2016	45782	1.03	16014.1	28.59
2017	54796	19.69	16739.1	32.74
2018	55791	1.82	17375.6	32.11
2019	53869	-3.45	16989.4	31.71

المصدر :-

1 ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

2 ـ العمود (3) ، صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

3ـ الاعمده (2 و 4) استخرجت من قبل الباحث .

- **احتسب معدل النمو البسيط وفقاً للصيغة الاتية :-**

$$R = (Y2 - Y1)/Y1 * 100$$

عند تتبع مسار تطور الايرادات العامة في الجزائر والتي يعكسها الجدول (1) للمدة (2004 ـ 2019) نلاحظ ان قيم الايرادات العامة في الفترة (2004 ـ 2008) كانت متزايدة ففي سنة (2004) بلغت الايرادات العامة (30881) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (36.33%). ثم ارتفعت في سنة (2008) الى (80388) مليون دولار ومعدل نمو (51.20 %) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (46.80 %)

والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط وتطوير الايرادات غير النفطية والمتمثلة بالايرادات الضريبية والغير الضريبية المفروضة على الدخل والسلع والخدمات (1) .

وفي السنوات (2009ـ 2013) انخفضت قيمة الايرادات العامة ففي سنة (2009) بلغت (50602) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (37.05 ــ %) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (36.63%).ثم ارتفعت حيث وصلت في سنة (2013) الى (76637) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (6.25 – %) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (36.72 %) والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط لان الايرادات النفطية تشكل نسبة كبيرة في الايرادات العامة ([2]).

اما في السنوات (2014 ـ 2019) انخفضت قيمة الايرادات العامة حتى وصلت الى (48755) مليون دولار في سنة (2014) وبمعدل نمو متراجع (36.38 – %) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (22.15%) وعلى مدار نفس الفترة ارتفعت الايرادات العامة حيث وصلت في سنة (2019) الى (53869) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (3.45 – %) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (31.71%) والسبب يعود الى انخفاض الايرادات النفطية لانها تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة ([3]).

2ـ نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي .

عند تتبع مسار وطبيعة النفقات العامة في الجزائر والتي يعكسها الجدول(2) وللمدة (2004 ـ 2019) نلاحظ ان قيم النفقات العامة تكون مختلفة بين سنة واخرى.

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008، ص107.
(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ،2013 ، ص 88.
(3) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018 ، ص 64 .

جدول (2)

تطور النفقات العامة، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	24892	–	85003	29.28
2005	29801	19.72	10306.6	28.91
2006	34268	14.99	11722.0	29.23
2007	46850	36.72	13503.2	34.70
2008	66825	42.64	17175.6	38.91
2009	60358	-9.68	13812.6	43.70
2010	61128	1.28	16115.9	37.93
2011	82121	34.34	19939.5	41.19
2012	91871	11.87	20780.7	44.21
2013	78685	-14.35	20873.0	37.70
2014	87301	10.95	22009.1	39.67
2015	93285	6.85	16367.3	56.99
2016	66723	-28.47	16014.1	41.67
2017	64120	-3.90	16739.1	38.31
2018	66675	3.98	17375.6	38.37
2019	62118	-6.83	16989.4	36.56

المصدر :-

1 ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019).

2ـ العمود (3) ، صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

3ـ الاعمده (2 و 4) استخرجت من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004ـ2008) بلغت النفقات العامة (24892) مليون دولار لسنة (2004) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (29.28 %).اما في سنة (2008) ارتفعت النفقات العامة الكلية (66825) مليون دولار وبمعدل نمو (42.64 %) اما نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي فكانت (38.91 %) وحصل هذا الارتفاع نتيجة مساهمة راس المال في اوجه الانفاق المختلفة خلال السنوات السابقة (1).

اما في السنوات (2009ـ2013) انخفضت النفقات العامة ففي سنة (2009) بلغت (60358) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (9.68– %) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (43.70%) ثم ارتفعت

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008، ص109 .

النفقات العامة في سنة (2013) لتصل الى (78685) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (14.35 – %) ونسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (37.70 %) وكانت نتيجة هذا الارتفاع زيادة في النفقات الاستثمارية عن النفقات الجارية وهذه النفقات تعتبر جزء من النفقات العامة الكلية واستقرار نفقات راس المال(1).

اما فيما يخص السنوات (2014 ـ 2019) استمرت النفقات العامة بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2014) الى (87301) مليون دولار وبمعدل نمو (10.95%) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (39.67 %). ثم انخفضت النفقات العامة الكلية في السنوات المذكورة ففي سنة (2019) بلغت النفقات العامة (62118) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (6.83 – %) ونسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي هي (36.56 %) وسبب هذا الانخفاض هو استقرار نفقات راس المال والاستثمار والنفقات الجارية التي هي جزء من النفقات العامة الكلية (2).

3ـ نسبة العجز او الفائض من الناتج المحلي الاجمالي.

عند تتبع مسار تطور الفائض او العجز في الميزانية الحكومية في الجزائر للمدة من (2004 ـ 2019) والتي يعكسها الجدول (3) نلاحظ ان الميزانية حققت فائض في السنوات (2004 و2005 و2006 و2007 و2008) والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الكميات المصدرة منه.

جدول (3)

العجز في الموازنة الحكومية ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	فائض او العجز	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة صافي العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	5989	–	85003	8.40
2005	12219	71.04	10306.6	11.86
2006	16501	35.04	11722.0	14.08
2007	6314	-61.74	13503.2	4.68
2008	13562	114.79	17175.6	7.90

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2013، ص93.
(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018،ص 66.

7.06	13812.6	-28.06	-9757	2009
1.38	16115.9	-77.19	-2226	2010
1.33	19939.5	18.82	-2645	2011
4.87	20780.7	282.95	-10129	2012
1.51	20873.0	-68.85	-3155	2013
6.35	22009.1	342.63	-13965	2014
30.83	16367.3	261.28	-50453	2015
13.05	16014.1	-58.57	-20901	2016
5.57	16739.1	-55.36	-9330	2017
6.26	17375.6	16.66	-10884	2018
4.85	16989.4	-24.22	-8248	2019

المصدر :-

1- العمود (1) التقرير الاقتصادي العربي ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

2 - العمود (3) ، صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

3- الاعمده (2 و 4) استخرجت من قبل الباحث .

ففي سنة (2004) حققت الميزانية فائضاً بلغ (7144) مليون دولار وبنسبة عجز للناتج المحلي الاجمالي بلغت (8.40%) ثم ارتفع الفائض في سنة (2005) ليصل الى (12219) مليون دولار بمعدل نمو (71.04%) ونسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (11.86%) وهكذا استمرت الميزانية الحكوميه بتحقيق فوائض مالية ومعدلات نمو سنوية متدنية خلال الفترة (2006ـ 2009) ففي سنة (2009) حققت الميزانية عجزاً بلغ (9757 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (28.06 –%) وبنسبة عجز الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (7.06 %) والسبب يعود الى انخفاض الايرادات النفطية على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية سنة (2008) وانخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية (1) .

ومن خلال السنوات (2010 ـ 2014) حققت الميزانية الحكومية عجزاً بسبب انخفاض اسعار النفط وزيادة النفقات العامة ففي سنة (2010) بلغ العجز (2226–) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (77.19 –%) اما نسبة مساهمة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغ (1.38%) ، اما في سنة (2014) فقد ارتفع مقدار العجز في الميزانية الحكومية الى (13965–) مليون دولار وبمعدل نمو (342.63%) وبنسبة عجز الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (6.35%) .

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008، ص111.

وفي السنوات (2015- 2019) استمرت الحكومة في تحقيق العجز نتيجة إستمرار انخفاض أسعار النفط العالمية مما ادى الى تقليل تصدير النفط ، وفي سنة (2015) بلغ مقدار العجز (50453 –) مليون دولار وبمعدل نمو (261.28 %) اما نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (30.83 %). واستمر العجز في الميزانية لينخفض في سنة (2019) الى (8248–) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (24.22 – %) اما نسبة العجز الى الناتج المحلي فقد بلغت (4.85%) (1).

واستمر العجز في السنوات اللاحقة نتيجة انخفاض اسعار النفط وتوقف بعض النفقات الاستثمارية ونفقات راس المال تسببت بأزمة اقتصادية عالمية وزيادة النفقات العامة الا ان الحكومة وفّرت النفقات الضرورية .

4ـ نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي .

عند تتبع مسار تطور الاستيرادات في الجزائر والتي يعكسها الجدول (4) نلاحظ ان قيم الاستيرادات للمدة (2004 ـ 2019) حققت استيرادات مرتفعة.

جدول (4)

تطور الاستيرادات ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ،للمدة 2004 ــ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاستيرادات	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	16544.0	–	85003	19.46
2005	79462	-51.97	10306.6	7.70
2006	20680.1	160.25	11722.0	17.64
2007	25992.3	25.69	13503.2	19.24
2008	37444.2	44.06	17175.6	21.80
2009	36754.7	-1.84	13812.6	26.60
2010	37806	2.86	16115.9	23.34
2011	46459	22.89	19939.5	23.30
2012	44694	-3.80	20780.7	21.51
2013	52040	16.44	20873.0	24.93
2014	60246	15.77	22009.1	27.37
2015	52254	-13.27	16367.3	31.93
2016	49287	-5.68	16014.1	30.78

(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018، ص 69 .

2017	48813	-0.96	16739.1	29.16
2018	49012	0.41	17375.6	28.21
2019	43241	-11.77	16989.4	25.45

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

2ـ العمود (3) ، صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

3ـ الاعمده (2 و 4) استخرجت من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004 ـ 2008) كانت قيمة الاستيرادات متزايدة ففي سنة (2004) بلغت قيمة الاستيرادات (16544.0) مليون دولار وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت (19.46%) ثم ارتفعت الاستيرادات اذ وصلت في سنة (2008) الى (37444.2) مليون دولار وبمعدل نمو (44.06 %) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (21.80%) وذلك بسبب الارتفاع بالمستوى العام للأسعار العالمية وخصوصاُ المنتجات الاساسية والمواد الاولية (1) .

وفيما يتعلق بالسنوات (2009 ـ 2013) ، ففي سنة (2009) انخفضت الاستيرادات حيث بلغت (36754.7) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (1.84 – %) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (26.60 %).ثم ارتفعت حيث وصلت سنة (2013) الى (52040) مليون دولار وبمعدل نمو (16.44 %) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (24.93 %). ونتيجة لذلك الارتفاع فقد تراجع جزء من المنتجات الاساسية والمواد الاولية الا ان بنك الجزائر قام بتمويل هذا التراجع لغرض الاستقرار في الاستيرادات امام الاسواق العالمية (2) .

ففي السنوات (2014 ـ 2019) استمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2014) الى (60246) مليون دولار وبمعدل نمو (15.77 %) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (27.37 %) ثم انخفضت في سنة (2019) حيث وصلت الى (43241) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (11.77 – %) وبنسبة مساهمة الى الناتج المحلي الاجمالي (25.45 %) وذلك بسبب ارتفاع المنتجات الاساسية والمواد الاولية التي حققت تنافساً في التجارة الخارجية اما بالنسبة للانخفاض فانه تم تمويله من الصادرات وسبّب هذا استقرار الاستيرادات وتقليص العجز في الميزان التجاري (3).

ثانياً :ــ واقع الاحتياطيات الدولية في الجزائر واهميتها الاقتصادية :ــ

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008، ص55.

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2013 ، ص 42 .

(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018 ، ص 25.

1ـ الاحتياطيات الدولية / عرض النقد بالمعنى الواسع.

يعد عرض النقود من أهم المؤشرات التي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، وتشكل الموجودات التي تقابل عرض النقود أساس إصداره، فيما تعد احتياطيات العملة الأجنبية في الاقتصاد الجزائري من اهم مكونات الموجودات في قائمة المركز المالي للبنك المركزي الجزائري لارتباطها برصيد ميزان المدفوعات وما يشهده من تغيرات. لذا تتم عملية التحكم في الكتلة النقدية للبنك المركزي الجزائري عن طريق استخدام مجموعة من الإجراءات والأدوات التي يطلق عليها السياسة النقدية، حيث يعد عرض النقود المؤشر الأساس لها(1).

جدول (5)

تطور الاحتياطيات الدولية، وعرض النقد في الجزائر، للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو (%)	عرض النقد بالمعنى الواسع	معدل النمو (%)	نسبة الاحتياطيات الى عرض النقد (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	45691.652	–	36442.934	——	125.38
2005	59167.068	29.49	40704.426	11.69	145.36
2006	81462.730	37.68	48700.719	19.64	167.27
2007	11497.2269	-85.89	59946.076	23.09	19.18
2008	14809.8646	28.81	69559.677	16.04	21.29
2009	15511.1906	4.74	72926.947	4.84	21.27
2010	17046.1132	9.90	82807.404	13.55	20.59
2011	19136.9111	12.27	99291.877	19.91	19.27
2012	20058.6904	4.82	11015.1347	-88.91	182.10
2013	20143.6604	0.42	11941.5075	8.41	168.69
2014	18635.0590	-7.49	13663.9116	14.42	136.38
2015	15059.5236	-19.19	13704.5114	0.30	109.89
2016	12078.8088	-19.79	13816.3093	0.82	87.42
2017	10485.2543	-13.19	14974.2341	8.38	70.02
2018	87382.910	733.39	16636.7124	11.10	525.24
2019	72600.000	-16.92	16510.6841	-0.76	439.72

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) تقرير ويكيبيديا، متاح على الانترنت.

(1)البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات المالية والنقدية ، المؤتمر السنوي الرابع الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات)، عدد خاص ، المؤتمر السنوي الرابع ،2018،ص5.

2- العمود (3) التقرير السنوي للبنك الدولي للانشاء والتعمير، سنوات مختلفة (2004 ـ 2019) ، صفحات مختلفة .

3- استخرجت الاعمده (2 و 4 و 5) من قبل الباحث.

وعند تتبع مسار تطور عرض النقد في الجزائر والتي يعكسها الجدول (5) للمدة (2004ـ 2008) ، ففي سنة (2004) بلغت قيمة عرض النقد (36442.934) مليون دولار ، اما معدل نسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد فقد بلغت (125.38 %)، ثم ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت في سنة (2008) الى (69559.677) مليون دولار وبمعدل نمو (16.04 %) وبنسبة مساهمة للاحتياطيات بلغت(21.29 %) وذلك بسبب التوسع المتحقق في الموجودات الخارجية (1) .

ففي السنوات (2009ـ 2014) ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت في سنة (2009) الى (72926.947) مليون دولار وبمعدل نمو (4.84 %) ونسبة مساهمة للاحتياطيات بلغت (21.27 %)، واستمرت بالارتفاع لتصل في سنة (2014) الى (13663.9116) مليون دولار بمعدل نمو (14.42 %) ونسبة مساهمة للاحتياطيات بلغت (136.38 %) وذلك بسبب التوسع المتزايد في الموجودات الخارجية (2).

اما في السنوات (2015 ـ 2019) فقد ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت في سنة (2015) الى (13704.5114) مليون دولار وبمعدل نمو (0.30 %) وبنسبة مساهمة للاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بلغت (109.89%) ، واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2019) الى (16510.6841) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (0.76 – %) ونسبة مساهمة للاحتياطيات الى عرض النقد بلغت (439.72 %). وذلك بسبب الحفاظ على الموجودات الخارجية الصافية تجنباً للصدمات الخارجية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني (3)

2:ـ الاحتياطيات الدولية / السيولة النقدية.

جدول (6)

تطور الاحتياطيات الدولية ، والسيولة النقدية في الجزائر، للمده 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو (%)	السيولة النقدية	معدل النمو (%)	نسبة الاحتياطيات الى السيولة (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	45691.652	–	42816.99	-	1.07
2005	59167.068	29.49	56575.44	32.13	1.05
2006	81462.730	37.68	77662.17	37.27	1.05
2007	11497.2269	-85.89	11047.3	42.25	1.04

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008 ، ص 182 .
(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2014،ص 132.
(3) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018 ، ص 136.

1.03	30.06	14367.9	28.81	14809.8646	2008
1.03	5.25	15122.82	4.74	15511.1906	2009
1.06	6.70	16135.67	9.90	17046.1132	2010
1.05	13.11	18250.43	12.27	19136.9111	2011
1.05	4.76	19119.36	4.82	20058.6904	2012
1.03	2.17	19534.71	0.42	20143.6604	2013
1.04	-7.85	18002.05	-7.49	18635.0590	2014
1.04	-19.51	14489.18	-19.19	15059.5236	2015
1.05	-20.73	11485.12	-19.79	12078.8088	2016
1.00	-8.60	10497.2	-13.19	10485.2543	2017
0.99	-16.14	88024.52	733.39	87382.910	2018
0.92	-9.95	79267.98	-16.92	72600.000	2019

المصدر :-

1- العمود (1) تقرير ويكيبيديا، متاح على الانترنت،

2. العمود (3) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004 ـ 2019) ،

3 ـ استخرجت الاعمدة (2 و 4 و5) من قبل الباحث .

وعند تتبع مسار مؤشر السيولة في الجزائر والتي يعكسها الجدول (6) حيث يلاحظ قيم السيولة للسنوات (2004 ــ 2008) ، ففي سنة (2004) بلغت السيولة النقدية (42816.99) مليون دولار وبنسبة مساهمة للاحتياطيات بلغت (1.07 %) . ثم ارتفعت في سنة (2008) حيث بلغت (14367.9) مليون دولار بمعدل نمو (30.06 %) ونسبة مساهمة للاحتياطيات بمعدل (1.03 %) والسبب يعود الى اولاً ارتفاع تداول الموجودات الخارجية لبنك الجزائر وثانياً ارتفاع تداول النقد الائتماني وثالثاً ارتفاع ودائع الخزينة (الحساب الجاري وصندوق ضبط الايرادات) لدى بنك الجزائر (1) .

ففي السنوات (2009 ـ 2014) ارتفعت السيولة حيث بلغت في سنة (2009) (15122.82) مليون دولار وبمعدل نمو (5.25 %) ونسبة مساهمة الاحتياطيات بلغت (1.03 %) وعلى مدار نفس الفترة استمر بالارتفاع حيث بلغ في سنة (2014) الى (18002.05) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (7.85 – %) ونسبة مساهمة الاحتياطيات بلغت (1.04 %) . وذلك بسبب زيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص (المؤسسات والمواطنين) ذات الفوائد المرتفعة مع ثبات الموجودات الخارجية الصافية (2) .

اما في السنوات (2015 ـ 2019) فقد انخفضت السيولة حيث بلغت في سنة (2015) (14489.18) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (19.51 – %) ونسبة مساهمة الاحتياطيات بلغت (1.04 %) . وفي نفس الفترة

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008 ، ص 206 .

(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2015 ، ص 136.

استمر الانخفاض حيث وصل في سنة (2019) الى (79267.98) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (9.95 – %) ونسبة مساهمة الاحتياطيات بلغت (0.92%). وذلك بسبب تقليص الموجودات الخارجية وتعويض جزء من التقليص من ودائع الخزينة العمومية وتزايد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر (1) .

3 ـ كفاية الاحتياطيات الدولية في الجزائر .

جدول (7)

كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري ، للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي (%)	عرض النقد بالمعنى الواسع	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع.	الدين العام	معدل النمو السنوي (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين الخارجي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2004	45691.652	–	36442.934	125.38	21821.0	-	209.39
2005	59167.068	29.49	40704.426	145.36	17191.0	-21.22	344.17
2006	81462.730	37.68	48700.719	167.27	56120	-67.36	145.16
2007	11497.2269	-85.89	59946.076	19.18	55730	-0.69	20.63
2008	14809.8646	28.81	69559.677	21.29	59210	6.24	25.01
2009	15511.1906	4.74	72926.947	21.27	56870	-3.95	27.27
2010	17046.1132	9.90	82807.404	20.59	56810	-0.11	30.01
2011	19136.9111	12.27	99291.877	19.27	44050	-22.46	43.44
2012	20058.6904	4.82	110151347	182.10	36370	-17.43	55.15
2013	20143.6604	0.42	11941.5075	168.69	33960	-6.63	59.32
2014	18635.0590	-7.49	13663.9116	136.38	30104	-11.35	61.90
2015	15059.5236	-19.19	13704.5114	109.89	30208	0.35	49.85
2016	12078.8088	-19.79	13816.3093	87.42	38490	27.42	31.38
2017	10485.2543	-13.19	14974.2341	70.02	39890	3.64	26.29
2018	87382.910	733.39	16636.7124	525.24	40420	1.33	216.19
2019	72600.000	-16.92	16510.6841	439.72	38320	-5.20	189.46

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) تقرير ويكيبيديا، متاح على الانترنت .
2ـ العمود (3) البنك الدولي للأنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004 ــ 2019)،
3ـ العمود (5) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .
4ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و6 و7) من قبل الباحث .

يوضح الجدول (7) ان الاقتصاد الجزائري يعتمد على سياسة التدخل في سعر الصرف . فان الحجم الكافي للاحتياطيات وفقاً لمؤشر عرض النقد بالمعنى الضيق حيث يتراوح بين (10ـ 20 %) عند تتبع مسار تطور كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري وفقاً لذلك . ففي السنوات (2004 ـ 2008) كانت غير مستقره مع توفير الحجم الكافي من السيولة النقدية اذ سجّلت الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع نسبة

(3) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018، ص 141.

(125.38 ، 167.27،145.36 ، 19.18 ، 21.29 %) على التوالي وهذا يدل على انخفاض مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد.

ففي السنوات (2009ـ 2014) سجّلت نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (21.27%) في سنة (2009) ثم ارتفعت لتصل في سنة (2014) بنسبة (136.38%) وهي اعلى من الحجم الكافِ وهذا يدل على ارتفاع مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد ، ثم سجّلت اعلى نسبة للاحتياطيات الاجنبية الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (525.24 %) في سنة (2018) وهي ضمن الحجم الكاف وهذا يدل الى استمرار ارتفاع مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد. فيما كانت اقل نسبة (19.18 %) في سنة (2007).

فيمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات الدولية وفق مؤشر الدين العام أي ان الحجم الذي يغطي الديون قصيرة الاجل والتي هي جزء من الديون الخارجية الكلية بأكملها ، وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في مأمن اذا كان يمتلك احتياطيات تعادل جميع ديونه الخارجية التي المستحقة التسديد خلال سنة واحده.

ومن الجدول (7) اذ يمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات وفقاً الى هذا المؤشر، اذ يبين ان حجم الاحتياطيات الدولية تجاوزت الحجم الكافِ طيلة فترة البحث ، اذ سجّلت اعلى نسبة بلغت (344.17 %) في سنة (2005) اما اقل نسبة فبلغت (20.63 %) في سنة (2007) وهذه النسب تعتبر من الدين العام قصير الاجل الذي يعتبر جزء من الدين العام الكلي .

ثالثاً :ــ تحليل مؤشرات وابعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في الجزائر.

1ـ عجز الموازنة / الاحتياطيات الدولية .

عند تتبع مسار تطور عجز الموازنة في الجزائر والتي يعكسها الجدول (8) نلاحظ ان قيم الموازنة العامة في السنوات (2004 ـ 2008) حققت فائضا طول هذه الفترة ، ففي سنة (2004) بلغ فائض الموازنة (7144) مليون دولار ونسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ (15.64 %) واستمر تحقيق فائض الموازنة حيث وصل في سنة (2008) الى (13562) مليون دولار ومعدل نمو (114.79) ونسبة مساهمة الاحتياطيات بلغت (9.16%) وشهدت هذه الفترة ارتفاع في معدلات الاحتياطيات ، وذلك لان الايرادات العامة اعلى من النفقات العامة المذكورة في الموازنة العامة لذلك تحقق فائض في الموازنة ([1]).

(1) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ،2008، ص111.

جدول (8)

تطور عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية ونسبة مساهمتها في الاقتصاد الجزائري ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض الموازنة	معدل النمو (%)	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو (%)	نسبةالعجز الى الاحتياطيات الاجنبية (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	7144	–	45691.652	–	15.64
2005	12219	71.04	59167.068	29.49	20.65
2006	16501	35.04	81462.730	37.68	20.26
2007	6314	-61.74	11497.2269	-85.89	5.49
2008	13562	114.79	14809.8646	28.81	9.16
2009	-9757	-28.06	15511.1906	4.74	6.29
2010	-2226	-77.19	17046.1132	9.90	1.31
2011	-2645	18.82	19136.9111	12.27	1.38
2012	-10129	282.95	20058.6904	4.82	5.05
2013	-3155	-68.85	20143.6604	0.42	1.57
2014	-13965	342.63	18635.0590	-7.49	7.49
2015	-50453	261.28	15059.5236	-19.19	33.50
2016	-20901	-58.57	12078.8088	-19.79	17.30
2017	-9330	-55.36	10485.2543	-13.19	8.90
2018	-10884	16.66	87382.910	733.39	12.46
2019	-8248	-24.22	72600.000	-16.92	11.36

المصدر :-

1 - العمود (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004- 2019) .

2- العمود (3) تقرير ويكيبيديا، متاح على الانترنت .

3- استخرجت من الاعمده (2 و 4 و5 و 6) قبل الباحث .

ففي السنوات (2009- 2013) حققت الموازنة الحكومية عجزاً بسبب انخفاض اسعار النفط وحدوث الازمة المالية العالمية وزيادة النفقات على الايرادات ، وفي سنة (2009) بلغ عجز الموازنة (9757 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (28.06 – %) ونسبة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغت (6.29 %)، اما في سنة (2013) انخفض عجز الموازنة ليصل الى (3155–) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (68.85–%) ونسبة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغت (1.57%) ومع تحقق العجز الا ان الاحتياطيات الدولية استمرت بالارتفاع

خلال هذه الفترة ولكن زادت النفقات على الايرادات مما دفع الحكومة للجوء الى الاحتياطيات لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة ([1]).

اما في السنوات (2014ـ 2019) فقد استمر عجز الموازنة الحكومية بسبب انخفاض اسعار النفط مع تدني الايرادات الغير النفطية وفي سنة (2014) بلغ عجز الموازنة (13965-) مليون دولار ومعدل نمو (342.63 %) ونسبة العجز الى الاحتياطيات الدولية (7.49 %) اما في سنة (2019) حققت الحكومة عجزاً في الموازنة بلغ (8248-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (24.22 - %) ونسبة العجز الى الاحتياطيات الدولية (11.36%) وان فائض الموازنة تحقق نتيجة لجوء الحكومة الى الاحتياطيات الدولية لان الاحتياطيات الدولية انخفضت خلال هذه الفترة وزيادة الايرادات الغير النفطية ([2]).

2ـ عجز الموازنة / الدين العام.

عند تتبع مسار تطور الدين العام في الجزائر والتي يعكسها الجدول رقم (9) نلاحظ ان قيم الدين انخفضت بشكل متدني والغرض من الدين العام هو لسد جزء من العجز الناجم في الموازنة العامة .

جدول (9)

تطور الدين العام وعجز الموازنة في الاقتصاد الجزائري ،للمدة 2004 ــ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض الموازنة	معدل النمو (%)	الدين العام	معدل النمو (%)	نسبة العجز الى الدين العام (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	7144	-	21821.0	-	32.74
2005	12219	71.04	17191.0	-21.22	71.08
2006	16501	35.04	56120	-67.36	294.03
2007	6314	-61.74	55730	-0.69	113.30
2008	13562	114.79	59210	6.23	22.90
2009	-9757	-28.06	56870	-3.94	-17.16
2010	-2226	-77.19	56810	-0.11	-3.92
2011	-2645	18.82	44050	-22.46	-6.00
2012	-10129	282.95	36370	-17.43	-27.85
2013	-3155	-68.85	33960	-6.63	-9.29
2014	-13965	342.63	30104	-11.35	-46.39
2015	-50453	261.28	30208	0.35	-167.02

([1]) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2013، ص 93.

([2]) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018، ص 68.

2016	-20901	-58.57	38490	27.42	-54.30
2017	-9330	-55.36	9890	3.64	-23.39
2018	-10884	16.66	40420	1.33	-26.93
2019	-8248	-24.22	38320	-5.20	-21.52

المصدر :-

1- العمود (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004 ـ 2019) .

2- العمود (3) صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

3- استخرجت الاعمده (2 و4 و 5) من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004 ـ 2008) ومع وجود فائض في الموازنة الا ان الدين العام كان له جزء من تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة ، وفي سنة (2004) بلغت قيمة الدين العام (21821.0) مليون دولار مع نسبة مساهمة العجز في الدين العام (32.74 %) اما في سنة (2008) فقد ارتفعت قيمة الدين العام حيث وصلت الى (59210) مليون دولار بمعدل نمو (6.23 %) ونسبة مساهمة العجز في الدين العام (22.90 %) وذلك بسبب الفوائد العالية المترتبة على الدين العام([1]).

وفي السنوات (2009 ـ 2013) انخفضت قيمة الدين العام خلال هذه المدة ففي سنة (2009) بلغت قيمة الدين العام (56870) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (3.94 – %) ونسبة مساهمة العجز في الدين العام (17.16 –%) . واستمرت بالانخفاض حيث وصلت في سنة (2013) الى (33960) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (6.63 –) وكانت نسبة مساهمة العجز في الدين العام (9.29–%) . وهذا الانخفاض يعود الى انقسام الدين العام الى نوعين الاول قروض حكومية والثاني قروض تجارية مضمونة واساس هذه القروض تمنحها الشركات الرئيسة لفروعها بالجزائر([2]).

وفيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) استمر انخفاض قيمة الدين العام ليصل في سنة (2014) الى (30104) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (11.35 – %) وبنسبة مساهمة العجز في الدين العام (46.39–%) ثم ارتفع في سنة (2019) حيث وصل الى (38320) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (5.20 – %) وبنسبة مساهمة العجز في الدين العام (21.52 – %). وذلك بسبب اولاً انخفاض جزء من الديون القصيره الاجل والتي هي جزء من الدين العام الخارجي ثم ارتفاعها ثانياً نتيجة القروض التي حصل عليها بعض الاقتصاديين لتمويل وارداتهم من السلع والخدمات اضافة الى تنوع القروض المختلفة والفوائد التي تمنحها الشركات الام لفروعها في الجزائر([3]) .

([1]) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008، ص 97.
([2]) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2013 ، ص 72.
([3]) ،بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر 2018 ، ص 50.

3 ـ عجز الموازنة / صافي الميزان التجاري.

عند تتبع مسار تطور صافي الميزان التجاري في الجزائر والتي يعكسها الجدول (10) نلاحظ ان قيم صافي الميزان التجاري التي حققت فائضاً كانت الصادرات والاستيرادات مرتفعة سواء كانت منها الصادرات والاستيرادات النفطية او الغير النفطية ،اما في حالة العجز فان الصادرات والاستيرادات قد انخفضت نتيجة انخفاض الصادرات والاستيرادات النفطية والغير النفطية .

جدول (10)

تطور عجز الموازنة وصافي الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري ، للمدة 2004 ـ 2019(مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض الموازنة	معدل النمو (%)	صافي الميزان التجاري	معدل النمو (%)	نسبة العجز الى صافي الميزان التجاري (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	7144	–	14270.0	-	50.06
2005	12219	71.04	26470.0	85.49	46.16
2006	16501	35.04	34060.0	-65.94	48.45
2007	6314	-61.74	34240.0	0.53	18.44
2008	13562	114.79	40600.0	18.57	33.40
2009	-9757	-28.06	77800	-80.84	12.54
2010	-2226	-77.19	18200.0	133.93	12.23
2011	-2645	18.82	25953.0	42.60	10.19
2012	-10129	282.95	20237.0	-22.02	50.05
2013	-3155	-68.85	93160	-53.97	3.39
2014	-13965	342.63	60000	64.24	23.28
2015	-50453	261.28	-17881.8	-99.97	282.15
2016	-20901	-58.57	-19955.0	11.59	104.74
2017	-9330	-55.36	-14208.1	-28.80	65.67
2018	-10884	16.66	-72930	-48.67	14.92
2019	-8248	-24.22	-79380	8.84	10.39

المصدر:-

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019).

1ـ العمود (3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

2ـ استخرجت الاعمده (2 و 4 و5) من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004 ـ 2008) وخلال هذه المدة حققت الحكومة فائضاً في الميزان التجاري، ففي سنة (2004) بلغت قيمة صافي الميزان التجاري (14270.0) مليون دولار وبنسبة مساهمة للعجز الى صافي الميزان التجاري (50.06 %) . وعلى مدار نفس الفترة استمر تحقيق الفائض حيث وصل في سنة (2008) الى (40600.0) وبمعدل نمو (18.57) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (33.40%) ، والسبب يعود الى ارتفاع اسعار المنتجات النفطية وارتفاع استيرادات السلع والخدمات خلال هذه المده([1]).

اما في السنوات (2009 ـ 2013) فقد استمر تحقيق الفائض ، ففي سنة (2009) بلغ (77800) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (80.84 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري بمعدل (12.54 %) . وعلى مدار نفس المدة استمر الارتفاع في الفائض في سنة (2013) حيث بلغ (93160) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (53.97 –%) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري بمعدل (3.39 %) . وذلك بسبب انخفاض الصادرات النفطية اما الصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات فأنخفضت بشكل قليل جداً مما تسببت في التأثير المباشر على السنوات اللاحقة ([2]).

وفيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) استمرت الحكومة بتحقيق الفائض ، ففي سنة (2014) بلغ (60000) مليون دولار وبمعدل نمو (64.24 %) وكانت نسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (23.28 %). وعلى مدار نفس المده حيث انتقلت الحكومة من تحقيق الفائض الى العجز، ففي سنة (2019) بلغ (79380 –) مليون دولار وبمعدل نمو (8.84%) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري بمعدل (10.39%) وذلك بسبب انخفاض الصادرات والاستيرادات النفطية وشبه الاستقرار لغير النفطية ([3]).

المبحث الثالث

تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في تونس .

تعتمد الموازنة العامة في تونس على القوانين الصادرة من الحكومة وهذه القوانين تكون هي المحور الاساسي في الموازنة العامة بحيث تكون متوازنة من جانبي الايرادات العامة والنفقات العامة فضلاً عن مراعاة الظروف الاقتصادية للدولة .

([1]) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2008، ص 78.
([2]) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2013 ، ص 63.
(2) بنك الجزائر ، التقرير السنوي ـ التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر ، 2018 ، ص 43.

اولاً :ـ تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية (نفقات ـ ايرادات ـ عجز او فائض الموازنة ـ الاستيرادات) .

1 ـ نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (11)

تطور الايرادات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس ، للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الايرادات العامة	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	8748	-	29253	29.90
2005	8505	-2.78	32256	26.37
2006	9399	10.51	34419	27.31
2007	10622	13.01	38967	27.26
2008	12787	20.38	44924	28.46
2009	12050	-5.76	43551	2.77
2010	12823	6.41	44017	29.13
2011	14554	13.50	45874	31.73
2012	14324	-1.58	45134	31.74
2013	12205	-14.79	46903	26.02
2014	12189	-0.13	48544	25.11
2015	10274	-15.71	43158	23.81
2016	10396	1.19	41817	24.86
2017	9969	-4.11	39739	25.09
2018	10106	1.37	39724	25.44
2019	10958	8.43	38764	28.27

المصدر :ـ

1 ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

2ـ العمود (3) ، صندوق النقد العربي الموحد ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

3ـ الاعمده (2 و 4) استخرجت من قبل الباحث .

عند تتبع مسار تطور الايرادات العامة في تونس والتي يبينها الجدول (11) للمدة (2004 ـ 2019) نلاحظ ان قيم الايرادات العامة في المدة (2004 ـ 2008) كانت متزايدة ، ففي سنة (2004) بلغت الايرادات العامة (8748) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (29.90%) ، اما في سنة (2008)

ارتفعت الايرادات العامة حيث وصلت الى (12787) مليون دولار بمعدل نمو (20.38 %) وبمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (28.46 %) نتيجة ازدياد الايرادات الذاتية اضافة الى القروض العامة التي ساهمت في زيادة الايرادات العامة وزيادة الايرادات الضريبية (1) .

اما في السنوات (2009 ـ 2012) فقد انخفضت قيمة الايرادات العامة ففي سنة (2009) بلغت (12050) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (5.76 – %) وبمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (2.77%)،ثم ارتفعت الايرادات حيث وصلت في سنة (2012) الى (14324) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (1.58 – %) وبمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (31.74 %). وذلك بسبب زيادة الموارد الذاتية وتزايد موارد الاقتراض الموظفة في الخارج والتوسع في فرض الضرائب([2]) .

ففي السنوات (2013 ـ 2019) فقد انخفضت قيمة الايرادات العامة حيث بلغت (12205) مليون دولار في سنة (2013) وبمعدل نمو متراجع (14.79– %) وبمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (26.02%)، واستمرت بالانخفاض حيث وصلت في سنة (2019) الى (10958) مليون دولار بمعدل نمو (8.43 %) وبمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (28.27 %)، وذلك بسبب تراجع الموارد الذاتية اضافة الى تراجع جباية الضرائب سواء بشكل مباشر او غير مباشر ([3]).

2ـ نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي .

عند تتبع مسار تطور النفقات العامة في تونس والتي يوضحها الجدول (12) وللمدة (2004 ـ 2019) تبين ان قيم النفقات العامة كانت متزايدة ، ففي سنة (2004) بلغت النفقات العامة (9381) مليون دولار وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (32.07 %).

جدول (12)

تطور النفقات العامة ،ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)

(1) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ،2009،ص 334.
(2) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ،2012، ص 46.
(3) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص 70.

32.07	29253	–	9381	2004
28.75	32256	-1.13	9275	2005
28.80	34419	6.87	9912	2006
28.99	38967	13.95	11295	2007
29.18	44924	16.06	13109	2008
3.04	43551	1.08	13250	2009
30.59	44017	1.63	13466	2010
34.58	45874	17.81	15864	2011
34.22	45134	-2.63	15446	2012
30.46	46903	-7.50	14288	2013
28.59	48544	-2.85	13881	2014
33.92	43158	5.48	14641	2015
26.75	41817	-23.59	11187	2016
28.32	39739	0.62	11256	2017
2.92	39724	3.14	11610	2018
28.69	38764	-4.20	11122	2019

المصدر :-

1- العمود (1) صندوق النقد العربي الموحد ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004- 2019).

2 - العمود (3) ، صندوق النقد العربي الموحد ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019).

3 - الاعمده (2 و 4) استخرجت من قبل الباحث .

فقد ارتفعت النفقات العامة حيث وصلت في سنة (2009) الى (13250) مليون دولار وبمعدل نمو (1.08 %) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (3.04%) والسبب يعود الى زيادة التوظيف الحكومي وتراجع اسعار المواد الاساسية وارتفاع تسديد اصل الدين الخارجي ([1]).

واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2013) الى (14288) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (7.50 – %) ونسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (30.46 %) والسبب في ارتفاع النفقات هو زيادة نفقات تجهيز الوقود المرتبطة مباشرة بالاستثمار ونفقات الدعم للمشاريع العامة ثم النفقات الجارية([2]) .

ثم انخفضت النفقات العامة حيث وصلت في سنة (2014) الى (13881) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (2.85- %) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (28.59%) . واستمرت بالانخفاض حيث وصلت

([1]) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2009، ص 238.

([2]) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2013 ،ص 48 .

سنة (2019) الى (11122) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (4.20 – %) وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (28.69 %) وذلك بسبب انخفاض الموارد الذاتية وخاصة الضرائب مع عدم اللجوء الى الاقتراض ([1]).

3ـ نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي.

عند تتبع سلسلة تطور الفائض او العجز في الموازنة العامة لدولة تونس للمدة من (2004 ـ 2019) والتي يوضحها الجدول (13) نلاحظ ان الموازنة حققت عجزاً طول مدة الدراسة.

جدول (13)

العجز في الموازنة الحكومية ،ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس، للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض الموازنة	معدل النمو(%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	-633	—	29253	-2.16
2005	-770	21.64	32256	-2.39
2006	-513	-33.38	34419	-1.49
2007	-672	30.99	38967	-1.72
2008	-322	-52.08	44924	-0.72
2009	-1200	272.67	43551	-2.76
2010	-462	-61.50	44017	-1.05
2011	-1311	183.77	45874	-2.86
2012	-1125	-14.19	45134	-2.49
2013	-2083	85.16	46903	-4.44
2014	-1678	-19.44	48544	-3.46
2015	-2633	56.91	43158	-6.10
2016	-791	-69.96	41817	-1.89
2017	-1287	62.71	39739	-3.24
2018	-1504	16.86	39724	-3.79
2019	-164	-89.10	38764	-0.42

المصدر :-

1 ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

(3) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2019 ،ص 73.

2 ـ العمود (3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

3 ـ الاعمده (2 و 4) استخرجت من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004 ـ 2008) نلاحظ ان قيم العجز متزايدة ففي سنة (2004) حققت الموازنة الحكومية عجزاً بلغ (633 –) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (2.16–%) ، فقد انخفض العجز في سنة (2008) ليصل الى (322 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (52.08 – %) ونسبة مساهمة العجز للناتج المحلي الاجمالي (0.72 –%) .

ثم ارتفع العجز في السنوات (2009 ـ 2013) حيث وصل في سنة (2009) الى (1200 –) مليون دولار وبمعدل نمو (272.67 %) وبنسبة مساهمة العجز في الناتج المحلي (2.76 –%) ، واستمر بالارتفاع حيث وصل في سنة (2013) الى (2083–) مليون دولار وبمعدل نمو (85.16%) ونسبة مساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي (4.44 –%) والسبب يعود الى انخفاض الدين العام اما الارتفاع هو تراجع حسابات الادارة المركزية ومن ثم زيادة النفقات العامة مع ارتفاع نسبة الدين العام ([1]) .

اما في السنوات (2014ـ 2019) فقد انخفض العجز حيث وصل في سنة (2014) الى (1678 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (19.44 – %) وبنسبة مساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي(3.46– %). واستمر بالانخفاض حيث وصل في سنة (2019) الى(164–) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (89.10 – %) وبنسبة مساهمة العجز في الناتج المحلي (0.42–%) بسبب إجراء بعض الاصلاحات التي ادّت الى استقرار العجز وذلك في ظل سياق اقتصاد بطيء النمو، واستهدفت الإجراءات المتخذة، دعم الموارد وترشيد النفقات العام والاهتمام بالإيرادات المحلية من خلال مكافحة التهرب الضريبي ([2]).

4 ـ نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي .

عند تتبع سلسلة تطور الاستيرادات في تونس والتي يوضحها الجدول (14) تبين ان قيم الاستيرادات للمدة (2004 ـ 2019) حققت استيرادات متزايدة ، ففي السنوات (2004 ـ 2008) كانت قيمة الاستيرادات متزايدة وفي سنة (2004) بلغت الاستيرادات (13220.2) مليون دولار وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (45.19 %).ثم ارتفعت الاستيرادات حيث وصلت في سنة (2008) الى (24568.4) مليون دولار وبمعدل نمو

([1])البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2013 ، 51.

([2]) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص76 .

(28.68 %) وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (54.68 %) وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الاساسية والسيطرة على كل الاستيرادات ([1]).

جدول (14)

تطور الاستيرادات، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في تونس ،للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاستيرادات	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	13220.2	–	29253	45.19
2005	13179.6	-0.31	32256	40.86
2006	15425.6	17.04	34419	44.81
2007	19092.7	23.77	38967	48.99
2008	24568.4	28.68	44924	54.68
2009	19177.1	-21.94	43551	44.03
2010	22209	15.81	44017	50.86
2011	23933	7.76	45874	52.17
2012	24445	2.14	45134	54.16
2013	24309	-0.56	46903	51.82
2014	24756	1.84	48544	50.99
2015	19079	-22.93	43158	44.20
2016	19443	1.91	41817	46.49
2017	20.674	6.33	39739	51.95
2018	22673	9.67	39724	57.07
2019	21569	-4.87	38764	55.64

المصدر:-

1 ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) ، الملحق (1/8) .

2 ـ العمود (3) ، صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019)، الملحق (2/2) .

3 ـ الاعمده (2 و 4 و5) استخرجت من قبل الباحث .

أما في السنوات (2009 ـ 2013) فقد انخفضت الاستيرادات لسنة (2009) حيث بلغت (19177.1) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (21.94 – %) وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (44.03%) ، ثم ارتفعت اذ وصلت في سنة (2013) الى (24309) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (0.56 – %) وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (51.82 %) وذلك بسبب زيادة الطلب على المواد الغذائية وخصوصا الحبوب

([1]) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2009، ص245.

(الحنطة والشعير) فيما سجلت السلع الاستهلاكية والمواد الاولية ونصف المصنعة ارتفاعاً بطيئاً مقارنة بالسنة السابقة وذلك بالتوازي مع زيادة الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي ([1]) .

اما فيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) فقد استمر ارتفاع الاستيرادات حيث وصلت في سنة (2014) الى (24756) مليون دولار وبمعدل نمو (1.84 %) وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (50.99 %) ثم انخفضت الاستيرادات حيث وصلت في سنة (2019) الى (21569) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (4.87 – %) وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (55.64 %) وذلك بسبب تراجع المشتريات من مختلف مجموعات المواد باستثناء الاستيرادات النفطية وهذا يؤدي الى العجز التجاري الهيكلي ([2]).

ثانياً :ـ واقع الاحتياطيات الدولية في تونس واهميتها الاقتصادية :ـ

1ـ الاحتياطيات الدولية / عرض النقد بالمفهوم الواسع .

جدول (15)

تطور الاحتياطيات الدولية ، وعرض النقد ، ونسبة مساهمة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقد في تونس ، للمده 2004 ـ 2019 (مليار دولار)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو (%)	عرض النقد بالمفهوم الواسع	معدل النمو (%)	**نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد (%)**
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	48131	–	20381.378	-	236.15
2005	44391	-7.77	22657.882	11.17	195.92
2006	67768	52.66	25324.111	11.77	267.60
2007	79548	17.38	28711.130	13.37	277.06
2008	89572	12.60	32538.745	13.33	275.28
2009	10642.8	18.82	36721.214	12.85	28.98
2010	95455	-10.31	41037.602	11.75	232.60
2011	75489	-20.92	44969.319	9.58	167.87
2012	86420	14.48	48596.392	8.07	0.18
2013	75588	-12.53	51629.993	6.24	146.40
2014	76470	1.17	55732.941	7.95	137.21
2015	73430	-3.98	58749.509	5.41	124.99
2016	58570	-20.24	63473.064	8.04	92.28
2017	54816	-6.41	71067.241	11.96	77.13

(1) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2013، ص 62.

(1) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2019، ص87.

2018	50296	-8.25	76122.916	7.11	66.07
2019	72023	43.20	84456.534	10.95	85.28

المصدر :-

1- العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019).

2- العمود (3) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019) .

3 - استخرجت الاعمدة (2 و 4 و5) من قبل الباحث .

عند تتبع سلسلة تطور عرض النقد في تونس والتي يوضحها الجدول (15) نلاحظ ان قيمة عرض النقد للمدة (2004- 2019) تميزت بارتفاع مستمر، ففي سنة (2004) بلغت قيمة عرض النقد (20381.378) مليون دولار وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بلغت (236.15 %)، ثم ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت في سنة (2008) الى (32538.745) مليون دولار وبمعدل نمو (13.33 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية في عرض النقد بلغت (275.28 %) وذلك بسبب ارتفاع الموارد الشبه نقدية والتي ادت الى تزايد الموارد النقدية([1]) .

واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2009) الى (36721.214) مليون دولار وبمعدل نمو (12.85 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية في عرض النقد بلغت (28.98 %). ثم ارتفعت قيمة عرض النقد في سنة (2013) لتصل الى (51629.993) مليون دولار وبمعدل نمو (6.24%) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية في عرض النقد بلغت (146.40 %) وذلك بسبب قيام الحكومة باسترجاع الاوراق النقدية وفقاً لقرار البنك المركزي التونسي الذي نصّ على سحب بعض الفئات من الاواق النقدية في التداول ([2]).

اما في سنة (2014) ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت الى (55732.941) مليون دولار وبمعدل نمو (7.95 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية في عرض النقد بلغت (137.21%).ثم ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت في سنة (2019) الى (84456.534) مليون دولار وبمعدل نمو (10.95%) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية في عرض النقد بلغت (85.28 %) وذلك بسبب تدخل البنك المركزي خلال هذا العام اضافة الى تضافر التأثيرات الناجمة للسيولة المصرفية وخاصة الاثر التوسعي المرتبط بدعم الموجودات من العملة الاجنبية

(1) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2009 ، ص 316.
(2) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2013 ، ص 90.

وتأثير تطبيق نسبة التحول المحتسبة من خلال القروض والودائع حيث يتم استخدام هذه النسبة الاخيرة كأداة احترازية كلية للسيطرة على تطور القروض في الاقتصاد ([1]).

2 ـ الاحتياطيات الدولية / السيولة النقدية .

جدول (16)

تطور الاحتياطيات الدولية ، ونسبة مساهمتها الى السيولة النقدية في تونس للمده 2004 ـ 2019(مليون دولار امريكي).

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو (%)	السيولة النقدية	معدل النمو (%)	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الى السيولة (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	48131	–	49679.171	-	96.88
2005	44391	-7.77	69036.303	38.96	64.30
2006	67768	52.66	15537.588	-77.49	436.16
2007	79548	17.38	37390.809	140.65	212.75
2008	89572	12.60	66635.311	78.21	134.42
2009	10642.8	18.82	31734.786	-52.38	33.54
2010	95455	-10.31	57833.622	82.24	165.05
2011	75489	-20.92	43135.409	-25.41	175.00
2012	86420	14.48	93716.880	117.26	92.21
2013	75588	-12.53	82676.332	-11.78	91.43
2014	76470	1.17	14834.429	-82.06	515.49
2015	73430	-3.98	22159.824	49.38	331.37
2016	58570	-20.24	82807.663	273.68	70.73
2017	54816	-6.41	26303.233	-68.24	208.40
2018	50296	-8.25	52457.240	99.43	95.88
2019	72023	43.20	88349.633	68.42	81.52

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

1ـ العمود (3) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

2ـ استخرجت الاعمده (2 و 4 و 5) من قبل الباحث .

وعند تتبع مؤشر السيولة في تونس والتي يوضحها الجدول (16) نلاحظ ان قيم السيولة في السنوات (2004 ـ 2008) ارتفعت بمعدلات متزايدة ففي سنة (2004) بلغت السيولة النقدية (49679.171) مليون دولار وبمساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيوله (96.88 %) . ثم ارتفعت حيث وصلت في سنة (2008) الى

(3) البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص118 .

(66635.311) مليون دولار وبمعدل نمو (78.21 %) وبمساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (134.42 %) وذلك بسبب دعم صافي الاصول على الخارج الذي خفف من الاثر التقييدي والذي ادىّ الى ارتفاع الاوراق النقدية والمسكوكات في التداول حيث ساهم في دعم الحسابات الجارية العادية للبنوك لدى البنك المركزي التونسي([1]).

أما فيما يتعلق بالسنوات (2009 ـ 2014) فقد انخفضت السيولة حيث وصلت في سنة (2009) الى (31734.786) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (52.38 – %) وبمساهمة الاحتياطيات الدولية (33.54 %) ، واستمرت هذه المده بالارتفاع المنخفض حيث وصلت في سنة (2014) الى (14834.429) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (82.06 – %) وبمساهمة الاحتياطيات الدولية (515.49 %) وذلك بسبب تفاقم الاثار المفروضة على صافي الموجودات من الاوراق النقدية والعملة الاجنبية والمسكوكات في التداول وكذلك الاثار التي تأتي من الزيادة في قاعدة احتساب الاحتياطي الاجباري بعنوان قروض الاستهلاك ([2]).

اما في السنوات (2015 ــ 2019) فقد ارتفعت السيولة حيث وصلت في سنة (2015) الى (22159.824) مليون دولار وبمعدل نمو (49.38 %) وبمساهمة الاحتياطيات الدولية (331.37 %)

واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2019) الى (88349.633) مليون دولار وبمعدل نمو (68.42 %) وبمساهمة الاحتياطيات الدولية (81.52 %) نتيجة العوامل الذاتية التي أدت الى ارتفاع السيولة وارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملة الاجنبية على القطاع الخارجي مما ادى الى التوسع في صافي الموجودات من العملة الاجنبية([3]) .

3 ــ كفاية الاحتياطيات الدولية في تونس.

جدول (17)

كفاية الاحتياطيات الاجنبية الدولية في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 - 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي (%)	عرض النقد بالمعنى الواسع	معدل النمو السنوي (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (%)	الدين العام	معدل النمو (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية الى الدين العام(%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(7)	(8)	(9)

([1]) التقرير السنوي، البنك المركزي التونسي ، 2009 ، ص 277 .
([2]) التقرير السنوي، البنك المركزي التونسي ، 2014 ، ص 97.
([3])التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي، 2019 ، ص 137.

255.87	—	18810	236.15	-	20381.378	—	48131	2004
233.70	0.98	18995	195.92	11.17	22657.882	-7.77	44391	2005
374.51	-4.74	18095	267.60	11.77	25324.111	52.66	67768	2006
406.81	8.06	19554	277.06	13.37	28711.130	17.38	79548	2007
408.46	12.15	21929	275.28	13.33	32538.745	12.60	89572	2008
507.18	-4.31	20984	28.98	12.85	36721.214	18.82	10642.8	2009
443.07	2.67	21544	232.60	11.75	41037.602	-10.31	95455	2010
319.41	9.70	23634	167.87	9.58	44969.319	-20.92	75489	2011
351.90	3.91	24558	0.18	8.07	48596.392	14.48	86420	2012
288.39	6.73	26210	146.40	6.24	51629.993	-12.53	75588	2013
264.14	10.46	28951	137.21	7.95	55732.941	1.17	76470	2014
259.05	-2.09	28346	124.99	5.41	58749.509	-3.98	73430	2015
190.60	8.41	30729	92.28	8.04	63473.064	-20.24	58570	2016
161.21	10.65	34002	77.13	11.96	71067.241	-6.41	54816	2017
129.03	14.64	38981	66.07	7.11	76122.916	-8.25	50296	2018
205.11	-9.92	35115	85.28	10.95	84456.534	43.20	72023	2019

المصدر :-

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

2 ـ العمود رقم (3) البنك الدولي للأنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ2019)،

3ـ العمود (7) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004ـ2019).

4ـ استخرجت الاعمده (2 و 4 و5 و 6 و 8 و 9) من قبل الباحث .

يوضح الجدول (17) ان الاقتصاد التونسي يعتمد على سياسة التدخل في سعر الصرف . فان توفير الحجم الكافي للاحتياطيات الاجنبية وفقاً لهذا المؤشر يجب ان يتراوح بين (10ـ 20 %) عند تتبع مسار تطور كفاية الاحتياطيات الاجنبية الدولية في الاقتصاد التونسي وفقاً لذلك . ففي السنوات (2004 ـ 2009) كانت غير مستقره مع انخفاض الحجم الكافِ من السيولة النقدية اذ سجلت نسبة (236.15، 195.92، 267.60، 277.06، 275.28 ، 28.98%) للسنوات المذكوره على التوالي وهذا يدل على عدم استقرار مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد .

اما في السنوات (2010ـ 2014) فقد ارتفعت الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (232.60 %) في سنة (2010) ثم انخفضت حيث وصلت في سنة (2014) الى (137.21 %) وهي اقل من الحجم الكافِ للاحتياطيات الدولية ، وهذا يدل على انخفاض مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد وقد سجلت اعلى نسبة للاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (277.06%) في سنة (2007) وهي اعلى من الحجم الكافِ للاحتياطيات الاجنبية وهذا يدل على استقرار مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد . فيما كانت اقل نسبة (0.18%) في سنة (2012) .

اما مؤشر الدين العام الخارجي فيمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات الاجنبية الدولية بالحجم الذي يغطي الديون الخارجية ، وفي هذه الحالة يعتبر الاقتصاد في حالة جديدة اذا كان يمتلك احتياطيات تعادل كامل ديونه الخارجية التي تستحق التسديد خلال سنة واحدة.

ومن الجدول (17) يمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات الدولية وفقاً الى هذا المؤشر ، اذ يظهر ان حجم الاحتياطيات الدولية غير كافِ في حال تعرض البلد الى ازمات اقتصادية ، حيث سجلت اعلى نسبة (507.18 %) في سنة (2009) اما اقل نسبة فبلغت (129.03%) في سنة (2018) وهذه النسب تعتبر من الدين العام.

ثالثاً :- تحليل مؤشرات وابعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في تونس .

1- عجز الموازنة / الاحتياطيات الدولية .

عند تتبع سلسلة تطور عجز الموازنة في تونس والتي يوضحها الجدول (18) تبيّن ان قيم الموازنة العامة في السنوات (2004 - 2008) حققت عجزاً متزايداً طوال هذه المدة ففي سنة (2004) بلغ عجز الموازنة (633-) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (1.31-%).

جدول (18)

تطور عجز او فائض الموازنة والاحتياطيات الدولية في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

لسنوات	عجز او فائض الموازنة	معدل النمو (%)	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو (%)	نسبة العجز الى الاحتياطيات الدولية (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	-633	—	48131	–	-1.31
2005	-770	21.64	44391	-7.77	-1.73
2006	-513	-33.38	67768	52.66	-0.76
2007	-672	30.99	79548	17.38	-0.84
2008	-322	-52.08	89572	12.60	-0.36
2009	-1200	272.67	10642.8	18.82	-11.28

2010	-462	-61.50	95455	-10.31	-0.48
2011	-1311	183.77	75489	-20.92	-1.74
2012	-1125	-14.19	86420	14.48	-1.30
2013	-2083	85.16	75588	-12.53	-2.76
2014	-1678	-19.44	76470	1.17	-2.19
2015	-2633	56.91	73430	-3.98	-3.59
2016	-791	-69.96	58570	-20.24	-1.35
2017	-1287	62.71	54816	-6.41	-2.35
2018	-1504	16.86	50296	-8.25	-2.99
2019	-164	-89.10	72023	43.20	-0.23

المصدر :-

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

2 ـ العمود (3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004-2019).

3ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و 5) من قبل الباحث .

واستمر تحقيق العجز حيث وصل في سنة (2008) الى (322 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (52.08 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (0.36– %) وذلك بسبب الضغط المسلط على المالية العمومية بهدف حماية الاقتصاد الوطني والذي ادى الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي دون المساس بالاحتياطيات الاجنبية ([1]).

اما في السنوات (2009ـ 2013) فقد حققت الموازنة الحكومية عجزاً ففي سنة (2009) بلغ عجز الموازنة (1200 –) مليون دولار وبمعدل نمو (272.67 %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ (11.28–%) .

ثم ارتفع عجز الموازنة ليصل في سنة (2013) الى (2083–) مليون دولار وبمعدل نمو (85.16 %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ (2.76–%) وذلك بسبب انخفاض الموارد الذاتية التي ادت الى عدم استقرار الاحتياطيات الدولية اضافة الا ان الاقتصاد التونسي لن يتخذ الاجراءات الكفيله بمعالجتها ومنها التحكم بالعجز والاعتماد على القروض والمنح فضلاً عن عدم المحافظة على الاحتياطيات الدولية ([2]) .

امّا فيما يخص السنوات (2014ـ 2019) فقد انخفض عجز الموازنة حيث وصل في سنة (2014) الى (1678 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (19.44 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ (2.19 –%) . واستمر بالانخفاض حيث وصل في سنة (2019) الى (164 –) مليون دولار وبمعدل نمو

(1) القرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2009 ، ص 243.

(1)التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2013، ص 51 .

متراجع (89.10 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغت (0.23 –%) نتيجة الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومنها مراجعة حجم نفقات التجهيز وفقاً للتقدم المالي لإنجاز المشاريع اضافة الى الاصلاحات التي تم العمل بها المتعلقة بالموارد الذاتية والجهاز المصرفي ومكافحة التهرب الضريبي مما ادى الى المحافظة على الاحتياطي الاجنبي خلال هذه المده ([1]).

2 ـ عجز الموازنة / الدين العام.

تبين سلسلة تطور الدين العام في تونس والتي يبينها الجدول (19) ان قيم الدين العام ارتفعت بشكل كبير والغرض من الدين العام هو لسد جزء من العجز الناجم في الموازنة العامة .

جدول (19)

تطور الدين العام وعجز الموازنة في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 ــ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز الموازنة العامة	معدل النمو (%)	الدين العام	معدل النمو (%)	نسبة العجز الى الدين العام (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	-633	—	18810	—	-3.36
2005	-770	21.64	18995	0.98	-4.05
2006	-513	-33.38	18095	-4.74	-2.84
2007	-672	30.99	19554	8.06	-3.44
2008	-322	-52.08	21929	12.15	-1.47
2009	-1200	272.67	20984	-4.31	-5.72
2010	-462	-61.50	21544	2.67	-2.14
2011	-1311	183.77	23634	9.70	-5.55
2012	-1125	-14.19	24558	3.91	-4.58
2013	-2083	85.16	26210	6.73	-7.95
2014	-1678	-19.44	28951	10.46	-5.80
2015	-2633	56.91	28346	-2.09	-9.29
2016	-791	-69.96	30729	8.41	-2.57
2017	-1287	62.71	34002	10.65	-3.79
2018	-1504	16.86	38981	14.64	-3.86
2019	-164	-89.10	35115	-9.92	-0.47

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

([1])التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي، 2019 ، ص 69.

2 ـ العمود (3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

3ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و 5 و 6) من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004 ـ 2008) ومع وجود العجز في الموازنة الا ان للدين العام كان له جزء من تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة وفي سنة (2004) بلغت قيمة الدين العام (18810) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (3.36 – %)، اما في سنة (2008) فقد ارتفعت قيمة الدين العام حيث وصلت الى (21929) مليون دولار وبمعدل نمو (12.15%) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (1.47–%) نتيجة ارتفاع القروض المتعلقة بالأسواق العالمية اي ارتفاع قيمة العملات الاجنبية فضلاً عن الديون السابقة الغير مسدده([1]) .

اما في السنوات (2009 ـ 2013) فقد انخفض الدين العام خلال هذه المدة حيث وصل في سنة (2009) الى (20984) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (4.31 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (5.72 –%) ، ثم ارتفع الدين العام حيث وصل في سنة (2013) الى (26210) مليون دولار وبمعدل نمو (6.73 %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (7.95 –%) وذلك بسبب ارتفاع النفقات الجارية سواء على مستوى دعم المشاريع العامة والاستثمارية والطاقة والمواد الغذائية ([2]).

ففي السنوات (2014 ـ 2019) استمر ارتفاع الدين العام ليصل في سنة (2014) الى (28951) مليون دولار وبمعدل نمو (10.46 %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (5.80 –%) وفي نفس المدة ارتفع بنسبة عالية حيث وصل في سنة (2019) الى (35115) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (9.92 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (0.47 –%) نتيجة ارتفاع القروض الخارجية والداخلية المتمثلة بموارد الخزينة والاملاك لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة ([3]) .

3 ـ عجز الموازنة / صافي الميزان التجاري.

عند تتبع سلسلة تطور صافي الميزان التجاري في تونس والتي يبينها الجدول (20) تبين ان قيم صافي الميزان التجاري التي حققت عجزاً كانت فيها قيم الصادرات والاستيرادات منخفضة سواء ، كانت الصادرات والاستيرادات النفطية او غير النفطية ، اما في حالة الفائض فان الصادرات والاستيرادات قد ارتفعت نتيجة ارتفاع الصادرات والاستيرادات النفطية والغير النفطية .

([1]) التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2009 ، ص 245.
([2])التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2013 ، ص 324.
([3]) التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2019 ، ص 78.

جدول (20)

تطور عجز الموازنة وصافي الميزان التجاري في الاقتصاد التونسي ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض الموازنة	معدل النمو (%)	صافي الميزان التجاري	معدل النمو (%)	نسبة العجز الى صافي الميزان التجاري (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	-633	—	24439	–	-2.59
2005	-770	8.60	-19677	-19.49	-3.91
2006	-513	-33.38	-25163	27.88	-2.04
2007	-672	30.99	-28791	14.42	-2.33
2008	-322	-52.08	-40141	39.42	-0.80
2009	-1200	272.67	-37011	-7.80	-3.24
2010	-462	-61.50	-45708	23.50	-1.01
2011	-1311	183.77	-47989	4.99	-2.73
2012	-1125	-14.19	-61051	27.22	-1.84
2013	-2083	85.16	-72622	18.95	-2.87
2014	-1678	-19.44	-80291	10.56	-2.09
2015	-2633	56.91	-50281	-37.38	-5.24
2016	-791	-69.96	-48081	-4.38	-1.65
2017	-1287	62.71	-53073	10.38	-2.42
2018	-1504	16.86	-59495	12.10	-2.53
2019	-164	-89.10	-54308	-8.72	-0.30

المصدر :.

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

2ـ العمود (3) صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004 ـ 2019).

3ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و5) من قبل الباحث .

فيما يتعلق بالسنوات (2004 ـ 2008) وخلال هذه المدة حققت الحكومة فائضاً في الميزان التجاري. ففي سنة (2004) بلغت قيمة صافي الميزان التجاري (24439) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (2.59 –%).

وعلى مدار نفس المدة حققت الحكومة عجزاً في صافي الميزان التجاري حيث وصل في سنة (2008) الى (40141 –) مليون دولار بمعدل نمو (39.42%) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (0.80 –%) وذلك بسبب ارتفاع الاسعار العالمية على المواد الاساسية ([1]).

(1) التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2009 ، ص 188.

ففي السنوات (2009 ـ 2013) استمر تحقيق العجز حيث بلغ في سنة (2009) (37011 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (7.80 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (3.24 –%) .

استمر الارتفاع في العجز حيث وصل في سنة (2013) الى (72622 –) مليون دولار بمعدل نمو (18.95 %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (2.87 –%) وذلك بسبب انخفاض نسبة الانفتاح الاقتصادي على الخارج المتعلقة بالمبادلات التجارية وشمل هذا الانخفاض اغلب قطاعات الصادرات ([1]).

اما في السنوات (2014 ـ 2019) ارتفع العجز حيث وصل في سنة (2014) الى (80291 –) مليون دولار بمعدل نمو (10.56 %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (2.09–%) ، وعلى مدار نفس المدة انخفض العجز حيث وصل في سنة (2019) الى (54308 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (8.72 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (0.30 –%) بسبب المبادلات التجارية حيث كانت الصادرات اعلى من الواردات وادى ذلك الى تقليص العجز التجاري([2]) .

المبحث الرابع

تحليل مسار وطبيعة العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية الاجنبية في مصر.

تلعب الاحتياطيات الاجنبية الدولية دورا بارزاً في النشاط الاقتصادي لدولة مصر حيث تمتلك السلطات النقدية انواع مصادر الايرادات من العملات الاجنبية وتتضمن ستة مجالات رئيسة وهي ايرادات قناة السويس وايرادات السياحة و تحويلات المصريين العاملين في الخارج وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات المصرية للخارج اضافة الى استثمارات الاجانب في ادوات الدين الحكومية المصرية (اذونات وسندات الخزانة) .

اولاً :ـ تحليل تطور بعض المؤشرات الكلية (نفقات ـ ايرادات ـ عجز او فائض الموازنة ـ الاستيرادات) ..

1 ـ نسبة الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (21)

تطور الايرادات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في مصر، للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الايرادات العامة	معدل النمو	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الايرادات العامة الى الناتج

([1]) التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2013 ، ص 58.
([2]) التقرير السنوي ، البنك المركزي التونسي ، 2019 ، ص 86.

		(%)	بالاسعار الجارية	المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	16130	-	78505	20.55
2005	18431	14.27	89528	20.59
2006	26293	42.66	10737.8	244.86
2007	31545	19.97	13036.7	241.97
2008	40168	27.34	16246.4	247.24
2009	51095	27.20	18848.9	271.08
2010	48527	-5.03	21838.7	222.21
2011	45558	-6.12	23546.4	193.48
2012	50532	10.92	26219.5	192.73
2013	54238	7.33	27144.3	199.81
2014	65537	20.83	28676.6	228.54
2015	63335	-3.36	332700	19.04
2016	48657	-23.18	33292.7	146.15
2017	36991	-23.98	23432.5	157.86
2018	46428	25.51	25089.5	185.05
2019	56400	21.48	30317.4	186.03

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004ـ 2019).

2 ـ العمود (3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

3 ـ استخرجت الاعمده (2 و 4) من قبل الباحث .

يتبين من الجدول (21) مسار تطور الايرادات العامة في مصر للمدة (2004 ـ 2019) حيث تظهر ان قيم الايرادات العامة في المده (2004 ـ 2008) كانت متزايدة ، ففي سنة (2004) بلغت الايرادات العامة (16130) مليون دولار وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (20.55%) ، وفي سنة (2008) ارتفعت الايرادات العامة حيث بلغت (40168) مليون دولار وبمعدل نمو (27.34 %) و بنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (247.24 %) وذلك لان الايرادات الضريبية اعلى من الايرادات الغير ضريبية وخصوصا ضريبة المبيعات([1]).

أما في السنوات (2009ـ 2013) فقد ارتفعت قيمة الايرادات العامة في سنة (2009) حيث بلغت (51095) مليون دولار وبمعدل نمو (27.20 %) وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج

[1]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2008 ، ص 65.

المحلـــي الاجمـــالي (271.08%) . اســـتمرت بالارتفـــاع حيـــث وصـــلت فـــي ســـنة (2013) الـــى (54238) مليـــون دولار وبمعـــدل نمـــو (7.33%) وبنســـبة مســـاهمة الايـــرادات العامـــة الـــى النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي (199.81 %) وذلـك بسـبب ارتفـاع كافـة الايـرادات الضـريبية وخصوصـاً الايـرادات المفروضـة علـى الهيئـات البترولية التي جاءت بالمرتبة الاولى ([1]).

وفي السنوات (2014 ـ 2019) استمر ارتفاع الايرادات العامة حتى وصل الى (65537) مليون دولار في سـنة (2014) وبمعـدل نمـو (20.83 %) وبنسـبة مسـاهمة الايـرادات العامـة الـى النـاتج المحلـي الاجمـالي (228.54 %) ، ثم انخفضت الايرادات العامة حيث وصلت في سنة (2019) الى (56400) مليون دولار وبمعدل نمو (21.48 %) وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (186.03%) وذلك بسبب انخفاض المنح الخارجية والايرادات الضريبية ومنها الضرائب على الدخول والارباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على الممتلكات وانخفاض الايردات الغير ضريبية ([2]) .

2 ـ نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي .

عند تتبع مسار وطبيعة النفقات العامة في مصر والتي يوضحها الجدول (22) وللمدة (2004 ـ 2019) تبين ان قيم النفقات العامة تكون مختلفة بين سنة واخرى ، ففي السنوات (2004ـ 2008) سجلت النفقات العامة ارتفاعاً خلال هذه المده حيث سجلت(23979) مليون دولار وبمساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (30.54 %) ، اما في سنة (2008) فقد ارتفعت النفقات العامة الكلية الى (51257) مليون دولار وبمعدل نمو (24.66 %) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغ (315.50 %) نتيجة دعم المواد الغذائية والهيئات النفطية وبعض بنود الدعم الاخرى تماشياً مع سياسة الحكومة في ظل مواجهة ارتفاع الاسعار العالمية ([3]).

جدول (22)

تطور النفقات العامة ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في مصر، للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	النفقات العامة	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)

([2]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2013 ، ص 75.
([2])البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص 56.
([3])البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2008 ، ص 66.

30.54	78505	-	23979	2004
30.18	89528	12.67	27017	2005
326.43	10737.8	29.74	35051	2006
315.41	13036.7	17.31	41119	2007
315.50	16246.4	24.66	51257	2008
340.00	18848.9	25.03	64086	2009
303.46	21838.7	3.41	66272	2010
291.55	23546.4	3.59	68649	2011
298.52	26219.5	14.01	78270	2012
336.54	27144.3	16.71	91352	2013
34.98	28676.6	-89.02	10031.4	2014
30.01	332700	895.22	99835	2015
30.67	33292.7	-89.77	10211.0	2016
301.33	23432.5	591.50	70609	2017
284.63	25089.5	1.14	71412	2018
258.13	30317.4	9.59	78259	2019

المصدر :-

1- العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019) .

2 - العمود (3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019) .

3 - استخرجت الاعمده (2و 4) من قبل الباحث .

فيما يتعلق بالسنوات (2009- 2013) ارتفعت النفقات العامة الكلية حيث وصلت في سنة (2009) الى (64086) مليون دولار بمعدل نمو(25.03 %) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (340.00%) واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2013) الى (91352) مليون دولار بمعدل نمو (16.71 %) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (336.54 %) نتيجة زيادة الفوائد المدفوعة على الديون الخارجية وتقديم الدعم لذوي الدخل المحدود والاجور وتعويضات العاملين والنفقات الاخرى وشراء الاصول الغير مالية (الاستثمارات) ([1]).

اما في السنوات (2014 . 2019) ارتفعت النفقات العامة في سنة (2014) حيث بلغت (10031.4) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (89.02 -%) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت (34.98%) ، ثم انخفضت النفقات العامة حيث وصلت في سنة (2019) الى (78259) مليون دولار وبمعدل

([1]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2013 ، ص76.

نمو (9.59%) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (258.13 %) نتيجة انخفاض الانفاق على فوائد الديون الخارجية والمحلية و الاستثمارات الخاصة بالموازنة العامة اضافة الى تقليص اجور العاملين و مشتريات السلع والخدمات وبعض النفقات الجارية([1]).

3 ـ نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي .

يتبين من الجدول (23) مسار تطور الفائض او العجز في الموازنة الحكومية في مصر للمدة من (2004 ـ 2019) حيث نلاحظ ان الموازنة حققت عجز خلال مدة الدراسة .

جدول (23)

العجز او الفائض، ونسبة صافي العجز الى الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	العجز او الفائض	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة العجز او الفائض في الناتج المحلي الاجمالي(%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	-7449	—	78505	-9.99
2005	-8586	9.39	89528	-9.59
2006	-8512	2.00	10737.8	-79.27
2007	-9574	9.32	13036.7	-73.44
2008	-11089	15.82	16246.4	-68.26
2009	-12991	17.15	18848.9	-68.92
2010	-17744	36.59	21838.7	-81.25
2011	-23091	30.13	23546.4	-98.07
2012	-27745	20.12	26219.5	-105.82
2013	-37114	33.80	27144.3	-136.73
2014	-35977	-249.55	28676.6	-125.46
2015	-36499	-165.76	332700	-10.97
2016	-41717	-205.33	33292.7	-125.30
2017	-26095	-187.44	23432.5	-111.36
2018	-24985	-25.68	25089.5	-99.58
2019	-21859	-12.51	30317.4	-72.10

(2) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص 57.

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004ـ 2019) .

2 ـ العمود (3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

3 ـ استخرجت الاعمده (2و 4) من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004ـ 2008) كانت معدلات العجز متزايدة ، ففي سنة (2004) حققت الميزانية عجزاً قدره (7449 –) مليون دولار وبمساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (9.99– %) ، ثم ارتفع العجز في سنة (2008) ليصل الى (11089–) مليون دولار بمعدل نمو (15.82%) وبمساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (68.26 %) وذلك بسبب زيادة دعم المنتجات النفطية والمواد الغذائية نتيجة تأثير الاسعار العالمية على الاسعار المحلية([1]).

وهكذا واستمرت الموازنة الحكومية بتحقيق عجوزات مالية مرتفعة خلال الفترة (2009ـ 2013) ، ففي سنة (2009) حققت الميزانية عجزاً بلغ (12991 –) مليون دولار وبمعدل نمو (17.15%) وبمساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (68.92– %) ، اما في سنة (2013) ارتفع العجز الى (37114 –) مليون دولار وبمعدل نمو (33.80 %) وبمساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (136.73 –%) وذلك بسبب زيادة النفقات العامة على الايرادات العامة نتيجة السياسة المالية المتبعة ومن ثم الازمة المالية العالمية التي ادّت الى ارتفاع الاسعار اضافة الى تراجع الاستثمارات الخاصة في الصادرات السلعية ([2]).

وفيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) انخفض العجز حيث وصل في سنة (2014) الى (35977–) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (249.55 – %) وبمساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (125.46–%) . استمر العجز بالانخفاض حيث وصل في سنة (2019) الى (21859–) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (12.51– %) وبمساهمة العجز في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (72.10 –%) نتيجة الاجراءات الحكومية في مجال المالية العامة في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة([3]) .

4:ـ نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي .

([1])البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2008 ، ص65.

([2]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2013 ، ص 77.

([3]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص 58.

تعد الاستيرادات من المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي تقوم بتوفير كل ما تحتاجه الاسواق المحلية من السلع والخدمات من خلال علاقات البلد الخارجية مع الاسواق الاجنبية ويعد الكثير من الاقتصادين الهيكل الاستيرادي مقياساً يعبر عن درجة التطور الاقتصادي الذي يطمح الية البلد وذلك من خلال تقسيم السلع المستوردة الى سلع استهلاكية وانتاجية وبالإضافة الى ذلك فانها تساعد على رفع معدلات الدخل القومي سواء كانت بصورة مباشرة او غير مباشرة من اجل تمكين الاقتصاد بالحصول على كل ما يحتاجه من السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج من اجل القيام بعميلة التنمية .

جدول (24)

تطور الاستيرادات ، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في مصر ،للمدة 2004 – 2019(مليون دولار امريكي)

السنوات	الاستيرادات	معدل النمو(%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	19717	ــــــــ	78505	25.12
2005	33104	67.90	89528	36.98
2006	33270	0.50	10737.8	309.84
2007	45255	36.02	13036.7	347.14
2008	56623	25.12	16246.4	348.53
2009	45564	-19.53	18848.9	241.73
2010	51537	13.11	21838.7	235.99
2011	63789	23.77	23546.4	270.91
2012	73552	15.31	26219.5	280.52
2013	70598	-4.02	27144.3	260.08
2014	72659	2.92	28676.6	253.37
2015	74374	2.36	332700	223.55
2016	71357	-4.06	33292.7	214.33
2017	66565	-6.72	23432.5	284.07
2018	81910	23.05	25089.5	326.47
2019	78043	-4.72	30317.4	257.42

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

2 ـ العمود (3) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

3 ـ استخرجت الاعمده (2و 4) من قبل الباحث .

يتبين مسار تطور الاستيرادات في مصر من خلال الجدول (24) حيث يظهر فيه أن قيم الاستيرادات للمده (2004 ـ 2019) حققت قيم متزايدة. ففي سنة (2004) بلغت قيمة الاستيرادات (19717) مليون دولار وبمساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (25.12%) . ثم ارتفعت الاستيرادات حيث وصلت في سنة (2008) الى (56623) مليون دولار وبمعدل نمو (25.12 %) وبمساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (348.53 %) وذلك بسبب زيادة كافة المجموعات السلعية وخاصة السلع الوسيطة مما ساهم بشكل كبير في الانتاج وتعزيز دور الصادرات في دعم النمو الاقتصادي وكذلك ارتفاع مجموعة السلع الاستثمارية المتحققة في الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر([1]).

اما في السنوات (2009 ـ 2013) ففي سنة (2009)انخفضت الاستيرادات حيث بلغت (45564) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (19.53 – %) وبمساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (241.73 %) .

ثم ارتفعت الاستيرادات حيث وصلت في سنة (2013) الى (70598) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (4.02 – %) وبمساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (260.08 %) نتيجة تراجع استيرادات المواد الخام والسلع الوسيطة وكذلك السلع الاستثمارية اما الاستيرادات المتنوعة فقد ارتفعت بشكل كبير مما سبب زيادة في استيرادات السلع الاستهلاكية والغير معمره ([2]) .

وفي السنوات (2014 ـ 2019) ارتفعت الاستيرادات حيث وصلت في سنة (2014) الى (72659) مليون دولار وبمعدل نمو (2.92 %) وبمساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (253.37 %) . واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2019) الى (78043) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (4.72 – %) وبمساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي(257.42 %) وذلك بسبب ارتفاع الاستيرادات السياحية من خلال تقديم افضل الخدمات الفندقية والنقل وخصوصاً استيرادات قناة السويس والخدمية الحكومية ومنها الاستثمارات والتامين والآلات والإعلانات وبحوث التسويق ([3]).

ثانياً :ـ واقع الاحتياطيات الدولية في مصر واهميتها الاقتصادية :ـ

1 ـ الاحتياطيات الدولية / عرض النقد بالمفهوم الواسع :ـ

جدول (25)

(1) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2008 ، ص 77.
([2]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2013 ، ص 91–90.
(3) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص 70–71.

تطور الاحتياطيات الدولية ، ونسبة مساهمة الاحتياطيات الاجنبية الى عرض النقدفي مصر 2004– 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو(%)	عرض النقد بالمفهوم الواسع	معدل النمو (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد(%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	14261.7	-	46918.137	–	30.40
2005	20613.7	44.54	52308.728	11.49	39.41
2006	24456.9	18.64	60156.142	15.00	40.66
2007	30187.8	23.43	71654.537	19.11	42.13
2008	32219.0	6.73	79166.007	10.48	40.70
2009	32281.0	0.19	86665.080	9.47	37.25
2010	36037.9	11.64	97427.594	12.42	36.99
2011	18141.0	-49.66	10392.103	-89.33	174.57
2012	15036.8	-17.11	11675.247	12.35	128.79
2013	16122.4	7.22	13880.785	18.89	116.15
2014	12906.0	-19.95	16069.284	15.77	80.31
2015	14289.0	10.72	19058.968	18.60	74.97
2016	20854.3	45.95	26589.003	39.51	78.43
2017	33208.3	59.24	32026.586	20.45	103.69
2018	41325.0	24.44	36286.807	13.30	113.88
2019	44797.8	8.40	41105.155	13.28	108.98

المصدر :-

1- العمود (1) صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019).

2- العمود (3) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، سنوات مختلفة (2004 – 2019).

3- استخرجت الاعمده (2 و4 و 5) من قبل الباحث .

من الجدول (25) يتضح مسار تطور عرض النقد في مصر حيث نلاحظ ان قيمة عرض النقد للمدة (2004- 2008) حققت معدلات متزايده ، ففي سنة (2004) بلغت قيمة عرض النقد (46918.137) مليون دولار وبمعدل مساهمة الاحتياطيات الدولية (30.40 %) ، اما في سنة (2008) فقد ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت الى (79166.007) مليون دولار وبمعدل نمو (10.48 %) وبمعدل مساهمة الاحتياطيات الدولية (40.70%) وذلك بسبب نمو الودائع بالعملة المحلية لدى البنوك من جانب وارتفاع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي من جانب اخر([1]) .

(1) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2008 ، ص 19.

أما في السنوات (2009- 2013) استمرت بالارتفاع حيث وصلت قيمة عرض النقد في سنة (2009) الى (86665.080) مليون دولار وبمعدل نمو (9.47%) وبمعدل مساهمة الاحتياطيات الدولية (37.25 %) ،ثم انخفضت حيث وصلت في سنة (2013) الى (13880.785) مليون دولار بمعدل نمو (18.89 %) وبمعدل مساهمة الاحتياطيات الدولية (116.15 %) نتيجة انخفاض النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي ومن ثم الودائع الجارية بالعملة المحلية ([1]) .

وفي السنوات (2014 ــ 2019) ارتفعت قيمة عرض النقد حيث وصلت في سنة (2014) الى (16069.284) مليون دولار وبمعدل نمو (15.77 %) وبمعدل مساهمة الاحتياطيات الدولية (80.31 %)، واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2019) الى (41105.155) مليون دولار وبمعدل نمو (13.28%) وبمعدل مساهمة الاحتياطيات الدولية (108.98 %) نتيجة انخفاض النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي وتراجع الودائع المحلية ومنها القطاع العائلي وقطاع الاعمال ([2]).

2 ـ الاحتياطيات الدولية / السيولة النقدية .

جدول (26)

تطور الاحتياطيات الدولية والسيولة النقدية ،ونسبة مساهمتها الى السيولة النقدية في مصر ، للمده 2004ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو(%)	السيولة النقدية	معدل النمو (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	14261.7	-	07301.65	-	195.32
2005	20613.7	44.54	13974.61	91.39	147.51
2006	24456.9	18.64	23241.85	66.31	105.23
2007	30187.8	23.43	38743.4	-83.33	77.92
2008	32219.0	6.73	55792.76	13.50	57.75
2009	32281.0	0.19	45748.69	-18.00	70.56
2010	36037.9	11.64	50116.77	9.55	71.91
2011	18141.0	-49.66	42633.7	-91.49	42.55
2012	15036.8	-17.11	26027.31	510.49	57.77
2013	16122.4	7.22	17931.97	-31.10	89.91

(2) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2013 ، ص 20.
([2]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2019 ، ص 21.

75.44	-4.60	17106.97	-19.95	12906.0	2014
203.01	-58.86	07038.45	10.72	14289.0	2015
192.24	54.12	10847.83	45.95	20854.3	2016
804.10	-61.93	04129.87	59.24	33208.3	2017
236.80	-57.74	17451.2	24.44	41325.0	2018
262.04	879.63	17095.69	8.40	44797.8	2019

المصدر:-

1- العمود (1) صندوق النقد العربي الموحد، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019) .

2- العمود (3) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، سنوات مختلفة (2004 - 2019) ، صفحات مختلفة .

3- استخرجت الاعمده (2 و4 و 5) من قبل الباحث .

يتبين مسار مؤشر السيولة في مصر من خلال الجدول (26) حيث يتضح منه ان قيم السيولة متزايدة ففي السنوات (2004 ـ 2008) وفي سنة (2004) بلغت السيولة النقدية (07301.65) مليون دولار وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية (195.32 %) ،اما في سنة (2008) فقد ارتفعت السيولة النقدية اذ بلغت (55792.76) مليون دولار بمعدل نمو (13.50 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية (57.75 %) وذلك بسبب ارتفاع صافي الاصول الاجنبية لدى البنك المركزي ومن ثم اجراء التسوية على جزء من الديون وجدولتها في اطار نادى باريس بين الحكومة والبنك المركزي ([1]).

اما فيما يتعلق بالسنوات (2009 ـ 2013) فقد انخفضت السيولة حيث وصلت في سنة (2009) الى (45748.69) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (18.00 – %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات (70.56 %) واستمر الانخفاض اذ وصل في سنة (2013) الى (17931.97) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (31.10– %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات (89.91 %) وذلك بسبب انخفاض السيولة الاجنبية لدى البنك المركزي وزيادة التزاماته الخارجية ([2]).

ففي السنوات (2014 ـ 2019) واستمر انخفاض السيولة النقدية ففي سنة (2014) بلغت (17106.97) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (4.60 – %) ونسبة مساهمة الاحتياطيات (75.44%) وعلى مدار نفس المده انخفضت السيولة حيث وصلت في سنة (2019) الى (17095.69) مليون دلار وبمعدل نمو (879.63 %) ونسبة مساهمة الاحتياطيات (262.04 %) وذلك بسبب تراجع السيولة الاجنبية لدى البنك المركزي وزيادة السيولة لدى البنوك الخاصة([3]).

([1]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2008 ، ص 19 .

([2]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2013 ، ص 23.

([3]) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2019 ،ص 21.

3 ـ كفاية الاحتياطيات الدولية في مصر .

جدول (27)

كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد المصري ، للمدة 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي %	عرض النقد بالمعنى الواسع	معدل النمو السنوي %	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (%)	الدين العام	معدل النمو (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى الدين العام (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2004	14261.7	-	46918.137	–	30.40	31099.0	-	45.86
2005	20613.7	44.54	52308.728	11.49	39.41	2.692.0	-13.44	76.57
2006	24456.9	18.64	60156.142	15.00	40.66	28958.0	7.57	84.46
2007	30187.8	23.43	71654.537	19.11	42.13	32840.0	13.41	91.92
2008	32219.0	6.73	79166.007	10.48	40.70	32123.0	-2.18	100.30
2009	32281.0	0.19	86665.080	9.47	37.25	33287.0	3.62	96.98
2010	36037.9	11.64	97427.594	12.42	36.99	34993.0	5.13	102.99
2011	18141.0	-49.66	10392.103	-89.33	174.57	33693.0	-3.72	53.84
2012	15036.8	-17.11	11675.247	12.35	128.79	38824.0	15.23	38.73
2013	16122.4	7.22	13880.785	18.89	116.15	45752.2	17.85	35.24
2014	12906.0	-19.95	16069.284	15.77	80.31	41324.0	-9.68	31.23
2015	14289.0	10.72	19058.968	18.60	74.97	47791.9	15.65	29.90
2016	20854.3	45.95	26589.003	39.51	78.43	67322.6	40.87	30.98
2017	33208.3	59.24	32026.586	20.45	103.69	82884.5	23.12	40.07
2018	41325.0	24.44	36286.807	13.30	113.88	92644.0	11.77	44.61
2019	44797.8	8.40	41105.155	13.28	108.98	11033.40	-88.09	406.02

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019).

2 ـ العمود (3) البنك الدولي للأنشاء والتعمير، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

4ـ العمود (6) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004 ـ 2019).

3ـ استخرجت الاعمده (2 و 4 و5 و 7و8) من قبل الباحث .

يبين الجدول (27) ان الاقتصاد المصري يعتمد على سياسة التدخل في سعر الصرف ، فان توفير الحجم الكافي للاحتياطيات وفقاً لهذا المؤشر يجب ان يتراوح بين (10ـ 20 %) وعند تتبع مسار تطور كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد المصري وفقاً لذلك يتضح انه في السنوات (2004 ـ 2008) كانت مستقره مع توفر الحجم الكافِ من السيولة النقدية اذ سجلت نسبة (30.40 ،39.41، 40.66 ، 42.13 ، 40.70 %) على التوالي وهذا يدل على استقرار مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد .

ففي السنوات (2009ـ 2013) سجّلت نسبة انخفاض ضئيلة بالاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (37.25 %) في سنة (2009) ثم ارتفعت لتصل في سنة (2013) بنسبة (116.15 %) وهي اعلى من الحجم الكافِ وهذا يدل على ارتفاع مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد ثم سجلت اعلى نسبة للاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع (174.57 %) في سنة (2011) وهي اعلى بكثير من الحجم الكافِ للاحتياطيات وهذا يدل على استمرار ارتفاع مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد فيما كانت اقل نسبة (30.40 %) لسنة (2004) .

اما مؤشر الدين العام فيمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات الدولية بالحجم الذي يغطي الديون الخارجية ، وفي هذه الحالة يعتبر الاقتصاد في مأمن اذا كان يمتلك احتياطيات تعادل جميع ديونه الخارجية التي تستحق التسديد خلال سنة واحده .

ومن الجدول (27) حيث يمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات وفقاً لهذا المؤشر ، اذ يظهر ان حجم الاحتياطيات الدولية غير كاف في حال تعرض البلد الى ازمات اقتصادية حيث سجلت اقل نسبة (29.90 %) في سنة (2015) اما اعلى نسبة فبلغت (406.02 %) في سنة (2019) وهذه النسب تعتبر من الدين العام .

ثالثاً :ـ تحليل مؤشرات وابعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية في مصر .

1 ـ عجز الموازنة / الاحتياطيات الدولية .

يبين مسار تطور عجز الموازنة في مصر والتي يوضحها الجدول (28) نلاحظ ان قيم الموازنة العامة في السنوات (2004 ـ 2008) حققت عجزاً طول هذه المده ففي سنة (2004) بلغ عجز الموازنة (7449 –) مليون دولار وبمعدل مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (52.22 –%) واستمر تحقيق العجز بالموازنة حيث وصل في سنة (2008) الى (11089 –) مليون دولار وبمعدل نمو (15.82 %) وبمعدل مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (34.42– %) وخلال هذه المده شهدت تزايد في معدلات الاحتياطيات، وعلى الرغم من تزايد الاحتياطيات الا ان وجود العجز اثر بشكل كبير مما ادى الى توجه الحكومة الى الاقتراض سواء على المستوى الخارجي او الداخلي ([1]).

جدول (28)

([1]) التقرير السنوي، البنك المركزي المصري ، 2008 ، ص 68.

تطور عجز او فائض الموازنة والاحتياطيات الدولية ونسبة مساهمتها في الاقتصاد المصري ، للمده 2004ــ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض	معدل النمو (%)	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو (%)	نسبة العجز الى الاحتياطيات الدولية (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	-7449	—	14261.7	-	-52.22
2005	-8586	9.39	20613.7	44.54	-41.65
2006	-8512	2.00	24456.9	18.64	-34.80
2007	-9574	9.32	30187.8	23.43	-31.71
2008	-11089	15.82	32219.0	6.73	-34.42
2009	-12991	17.15	32281.0	0.19	-40.24
2010	-17744	36.59	36037.9	11.64	-49.24
2011	-23091	30.13	18141.0	-49.66	-127.29
2012	-27745	20.12	15036.8	-17.11	-184.51
2013	-37114	33.80	16122.4	7.22	-230.20
2014	-35977	-249.55	12906.0	-19.95	-278.76
2015	-36499	-165.76	14289.0	10.72	-255.43
2016	-41717	-205.33	20854.3	45.95	-200.04
2017	-26095	-187.44	33208.3	59.24	-78.58
2018	-24985	-25.68	41325.0	24.44	-60.46
2019	-21859	-12.51	44797.8	8.40	-48.79

المصدر :-

1 ـ العمود (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004ـ 2019)،

2ـ العمود (3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004ـ 2019).

2ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و 5) من قبل الباحث .

ففي السنوات (2009ـ 2013) ارتفع عجز الموازنة العامة ففي سنة (2009) حيث وصل الى (12991 –) مليون دولار بمعدل نمو (17.15 %) وبمعدل مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ (40.24 –%) ، اما في سنة (2013) استمر ارتفاع عجز الموازنة ليصل الى (37114–) مليون دولار وبمعدل نمو (33.80 %) وبمعدل مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ(230.20 –%) وذلك بسبب استمرار تزايد الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة في ظل الظروف السياسية التي تشهدها الحكومة خلال السنة المالية فضلاً عن عدم متابعة الايرادات العامة المتحصلة خلال السنة المالية مع تزايد الانفاق العام مما ادى الى توجه الحكومة الى تمويل العجز من الاحتياطي الاجنبي ([1]).

([1]) التقرير السنوي ، البنك المركزي المصري ، 2013 ، ص 77.

وفيما يتعلق بالسنوات (2014ـ 2019) انخفض عجز الموازنة حيث وصل في سنة (2014) الى (35977 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (249.55– %) وبمعدل مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ (278.76 –%) واستمر بالانخفاض حيث وصلت في سنة (2019) الى (21859 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (12.51 – %) وبمعدل مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية بلغ (48.79 –%) وذلك بسبب الاجراءات المتخذة في مجال المالية العامة ضمن الاطار الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة فضلاً عن المحافظة على الاحتياطيات الاجنبية([1]).

2 ـ عجز الموازنة / الدين العام.

يتبين مسار تطور الدين العام في مصر من خلال الجدول (29) حيث نلاحظ ان قيم الدين ارتفعت بشكل كبير والغرض من الدين العام هو لسد جزء من العجز الناجم في الموازنة العامة .

جدول (29)

تطور الدين العام ،عجز الموازنة ونسبة مساهمة في الاقتصاد المصري ، للمدة 2004 ــ 2019 (مليار دولار)

السنوات	عجز او فائض	معدل النمو(%)	الدين العام	معدل النمو(%)	نسبة العجز الى الدين العام (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	-7449	—	31099.0	-	-23.95
2005	-8586	9.39	26920	-13.44	-31.89
2006	-8512	2.00	28958.0	7.57	-29.39
2007	-9574	9.32	32840.0	13.41	-29.15
2008	-11089	15.82	32123.0	-2.18	-34.52
2009	-12991	17.15	33287.0	3.62	-39.03
2010	-17744	36.59	34993.0	5.13	-50.71
2011	-23091	30.13	33693.0	-3.72	-68.53
2012	-27745	20.12	38824.0	15.23	-71.46
2013	-37114	33.80	45752.2	17.85	-81.12
2014	-35977	-249.55	41324.0	-9.68	-87.06
2015	-36499	-165.76	47791.9	15.65	-76.37
2016	-41717	-205.33	67322.6	40.87	-61.97
2017	-26095	-187.44	82884.5	23.12	-31.48

(2) التقرير السنوي ،البنك المركزي المصري ، 2019 ، ص 58.

2018	-24985	-25.68	92644.0	11.77	-26.97
2019	-21859	-12.51	11033.40	-88.09	-198.12

المصدر :-

1 ـ الاعمده (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات، سنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

2ـ العمود (3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات، سنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

3ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و5) من قبل الباحث .

ففي السنوات (2004 ـ 2008) ومع وجود عجز في الموازنة الا ان الدين العام كان له جزء من تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة وفي سنة (2004) بلغت قيمة الدين العام (31099.0) مليون دولار وبمساهمة العجز الى الدين العام (23.95- %) ، ثم ارتفع الدين العام حيث وصل في سنة (2008) الى (32123.0) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (2.18 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (34.52 -%) وذلك بسبب ارتفاع أسعار صرف بعض العملات المقترض بها مقابل الدولار الامريكي من جهة واستخدام صافي القروض والتسهيلات من جهة اخرى([1]) .

وفيما يتعلق السنوات (2009 ـ 2013) ارتفع الدين العام خلال هذه المدة ففي سنة (2009) حيث وصلت قيمة الدين العام الى (33287.0) مليون دولار وبمعدل نمو (3.62 %) وبمساهمة العجز الى الدين العام (39.03 -%) ، واستمر بالارتفاع حيث وصل في سنة (2013) الى (45752.2) مليون دولار وبمعدل نمو (17.85%) وبمساهمة العجز الى الدين العام (81.12 -%) وذلك بسبب زيادة استخدام القروض والسندات والتسهيلات وانخفاض اسعار صرف بعض العملات مقابل الدولار([2]).

اما في السنوات (2014 ـ 2019) انخفض الدين العام ليصل في سنة (2014) الى (41324.0) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (9.68- %) وبمساهمة العجز الى الدين العام (87.06 -%)، ثم ارتفع في سنة (2019) حيث وصل الى (11033.40) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (88.09 - %) وبمساهمة العجز الى الدين العام (198.12 -%) وذلك بسبب زيادة استخدام القروض والتسهيلات وتراجع اسعار صرف بعض العملات المقترض بها مقابل الدولار ([3]).

3 ـ عجز الموازنة / صافي الميزان التجاري.

(1) التقرير السنوي،البنك المركزي المصري ، 2008 ، ص 31.

([2])التقرير السنوي، البنك المركزي المصري ، 2013 ، ص 37.

([3])التقرير السنوي، البنك المركزي المصري ، 2019 ،ص 33.

يتبين مسار تطور صافي الميزان التجاري في مصر والتي يوضحها الجدول (30) حيث يظهر من الجدول ان قيم صافي الميزان التجاري وعجز الموازنة يحدث في حالة زيادة في الاستيرادات أو تناقص في الصادرات او كليهما لدولة ما لاسباب خارجية او مستقلة عن الدخل وهذا يؤدي إلى تناقص الدخل والتوظيف وتراجع مستوى الطلب مما يؤدي إلى تراجع الانتاج والصناعة المنتجة لهذه السلع وانخفاض الصادرات وزيادة الاستيرادات .

جدول (30)

تطور عجز او فائض، ونسبة العجز الى صافي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض	معدل النمو (%)	صافي الميزان التجاري	معدل النمو(%)	نسبة العجز الى صافي الميزان التجاري (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	-7449	—	-66262	–	-11.24
2005	-8586	9.39	-77450	16.88	-11.09
2006	-8512	2.00	-85840	10.83	-9.92
2007	-9574	9.32	-15168.4	76.71	-63.12
2008	-11089	15.82	-19758.9	30.26	-56.12
2009	-12991	17.15	-16817.6	-14.89	-77.25
2010	-17744	36.59	-21135.6	25.68	-83.95
2011	-23091	30.13	-21572.0	2.06	-107.04
2012	-27745	20.12	-27348.1	26.78	-101.45
2013	-37114	33.80	-22384.4	-18.15	-165.80
2014	-35977	-249.55	-30830.9	37.73	-116.69
2015	-36499	-165.76	-31389.1	1.81	-116.28
2016	-41717	-205.33	-31047.8	-1.09	-134.36
2017	-26095	-187.44	-29064.5	-6.39	-89.78
2018	-24985	-25.68	-29589.6	1.81	-84.44
2019	-21859	-12.51	-31406.6	6.14	-69.60

المصدر :-

1 ـ العمود (1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004-2019).

2ـ العمود (3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة(2004-2019).

3ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و 5) من قبل الباحث .

قيما يتعلق بالسنوات (2004 ــ 2008) وخلال هذه المدة حققت الحكومة عجزاً في الميزان التجاري ففي سنة (2004) بلغت قيمة عجز الميزان التجاري (66262 –) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (11.24 –%) ، ثم ارتفع العجز في الميزان التجاري حيث وصل في سنة (2008) الى (19758.9 –)

مليون دولار بمعدل نمو (30.26%) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (56.12 –%) وذلك لان الاستيرادات النفطية والغير النفطية اعلى من الصادرات النفطية والغير النفطية([1]) .

في السنوات (2009 ـ 2013) انخفض العجز في الميزان التجاري حيث وصل في سنة (2009) الى (16817.6 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (14.89 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (77.25 – %)، ثم ارتفع عجز الميزان التجاري حيث وصل في سنة (2013) الى (22384.4 –) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (18.15 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (165.80– %) وذلك بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية الى الاستيرادات السلعية ([2]).

اما في السنوات (2014 ـ 2019) استمر ارتفاع عجز الميزان التجاري حيث وصل في سنة (2014) الى (30830.9 –) مليون دولار بمعدل نمو (37.73 %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (116.69–%)، ثم ارتفع العجز في الميزان التجاري ليصل في سنة (2019) الى (31406.6) مليون دولار بمعدل نمو (6.14 %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (69.60– %) نتيجة زيادة مدفوعات الاستيرادات السلعية الغير النفطية عن الصادرات السلعية النفطية ([3]).

([1])التقرير السنوي ، البنك المركزي المصري ، 2008 ، ص 68.
(1)التقرير السنوي، البنك المركزي المصري ، 2013، ص 79 .
(2) التقرير السنوي،البنك المركزي المصري ، 2019، ص59.

الفصل الثالث

واقع عجز الموازنة العامة وانعكاساته على الاحتياطيات الدولية في العراق

تمهيد :-

يتمثل عجز الموازنة بتزايد حجم الانفاق العام من جهة وانخفاض الايرادات العامة من جهه اخرى في العراق نتيجة اعتمادة مصدر واحد في الايرادات وهو النفط ، ومع تسارع الاحداث الاقتصادية في العالم وتحول الانظمة الاقتصادية إلى أنظمة اقتصاد السوق تغيرت السياسات الاقتصادية وانعكس ذلك على معظم الدول النامية عموما والعراق خصوصا ومع تفاقم أزمة المديونية واللجوء للمؤسسات المالية الدولية من اجل الاصلاحات وتجاوز الاختالالات الاقتصادية عموما وعجز الموازنة العامة خصوصا والذي تزايد حجمه بسبب التسارع الهائل في نمو الانفاق العام وشح الموارد المالية واعتماد الدولة على موارد معينة محدودة وغير مستقرة ، حيث أصبح عجز الموازنة من أهم المشاكل التي تواجهها الحكومة لما له من آثار اقتصادية واجتماعية .

المبحث الاول

الواقع الاقتصادي للعراق وعلاقته بعجز الموازنة والاحتياطيات الدولية

اولاً :ـ الواقع الاقتصادي للعراق

تمثل سياسة الموازنة من أبرز السياسات التي تستعملها الحكومة من اجل الوصول الى الاستقرار الاقتصادي حيث يكون لها دورا كبيرا في معالجة التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني و من ابرز أهدافها هو تحقيق حد مقبول من الاستقرار في مستويات التشغيل والانتاج والاسعار وتنطوي وظيفة الاستقرار الاقتصادي على تحسين توازن الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا وذلك من اجل المحافظة على الطاقة الانتاجية وتحقيق الاستقرار النسبي للمستوى العام للاسعار للاقتصاد فهي تعتبر من أهم الوسائل التي تستعملها الحكومة للتحكم في أوضاعها الاقتصادية خصوصا عندما تواجهها أحد المشاكل الاقتصادية و بالاخص مشكلة التضخم أو الكساد و تعتبر سياسة الموازنة ناجحة ومرنة في معالجة هذه المشكلة لأنها تؤثر بدرجة كبيرة في مستوى الدخل ومستوى العمالة والمستوى العام للاسعار اضافة الى ضبط معدل التضخم و على هذا الاساس تعتبر عاملاً رئيسيا واساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بواسطة أدواتها المتنوعة ومن بين أهم أدواتها سياسة الانفاق العام و التي تعتمد على تخفيض أو زيادة الانفاق أو إعادة هيكلة بنيانه ومما تجدر الاشاره الى ان النفقات العامة يمكن أن تزداد استناداً لظروف لا إرادية تفرضها الظروف السياسة والاجتماعية والطبيعية للدولة كحالة الازمات والكوارث و في هذه الحالة يزداد حجم الانفاق العام دون التحكم فيه وغير مخطط لها مسبقا، أما فيما يخص إعادة هيكلة بنية الانفاق العام فتقوم الحكومة بترتيب نفقاتها على حسب الوضعية الاقتصادية فمثال ذلك عندما تخصص الدولة مبالغ إضافية لقطاع الامن والدفاع مما يؤدي الى آثار تضخمية جراء انخفاض الانتاج المدني وبالتالي يؤدى الى ارتفاع الاسعار [1].

ثانياً : ـ مصادر تمويل ومعالجة العجز

[1] محمد شاكر عصفور ، مصدر سابق ، 2012 ، ص 31.

1ـ المصادر الداخلية : ـ حيث يمكن تمويل العجز محلياً والتمويل المحلي يمكن ان ياتي باشكال مختلفة يجب على السلطات الاقتصادية اتباع برامج اصلاحية تعتمد على اجراءات وطرق تتلاءم مع طبيعة النظام المالي.

أ ـ الاقتراض من البنك المركزي :ـ

عندما تنفق الحكومة مبلغ القرض فانها تؤدي الى تزايد ودائع الجمهور والاحتياطيات النقدية وبمعدل يتجاوز الطلب بمستوى السعر السائد يصل عند مستوى التشغيل الكامل في حين ينخفض سعر الفائدة نتيجة ازدياد حجم السيولة النقدية الا ان هذه السيولة تشجع الجمهور للتخلص منها واستبدالها باصول اخرى وهذا ينتج عن زيادة في مستويات التضخم وبالتالي يزداد الاقتراض الخارجي وانخفاض حجم الاحتياطيات لذلك يعتبر الاقتراض من البنك المركزي بانه طريقة تضخمية بدرجة كبيرة [1] .

ب ـ الاقتراض من الجمهور (القطاع الغير مصرفي) :ـ

يؤدي الاقتراض من الجمهور الى حدوث اثار انكماشية في الاقتصاد نتيجة انخفاض حجم الاستهلاك خاصة اذا كان القرض اجباري من جهه وارتفاع اسعار الفائدة مما يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص من جهة اخرى اذ ان المشاريع تحقق ارباحاً اقل من سعر الفائدة الذي اصبح مرتفعاً وعموماً يسمح هذا النوع من الاقتراض للحكومات بان يظل العجز لديها على المدى القصير دون زيادة في الاساس النقدي لذلك كثيراً ما تعد وسيلة فعالة لتجنب التضخم [2] .

ج ـ الاقتراض من الجهاز المصرفي :ـ

تلجأ الحكومة لسياسة تمويل العجز عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي ووفقاً للاحتياطيات النقدية الفائضة لديها فاذا كان هناك فائض بالاحتياطيات النقدية فالاقتراض يكون له اثر توسعي ويزيد من عرض النقد حيث يكون له اثر مشابه لاثر الاقتراض من البنك المركزي ولا يزاحم القطاع الخاص اما اذا كان مصدر الاموال المقترضة هو من صافي الموجودات المالية لدى المصارف فانه سيحد من حرية المشروعات في منح الائتمان ولن يحدث تغييراً ملموساً في عرض النقد [3] .

---

[1] مدحت كاظم القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2001 ، ص 28 .

[2] عبد الرزاق فارس ، الحكومة والفقراء والانفاق العام ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الوحده العربية ، لبنان ، بيروت ، 1997 ، ص 137 .

[3] مدحت القريشي ، مصدر سابق ، ص 29 .

2 ـ المصادر الخارجية :ـ

وتتخذ هذه المصادر اشكالاً مختلفة ومنها القروض الميسره والمنح اضافة الى الاقتراض من المصارف التجارية الاجنبية .

تخلّف القروض الخارجية اثآراً اقتصادية وفقاً للتصرف بالاموال المقترضة من جهة وتسديد القرض من جهة اخرى فاذا استخدم القرض في شراء السلع الاستهلاكية فانها ستعمل على تخفيض اسعارها في الداخل الا انها لا تضيف شيء للطاقة الانتاجية الأمر الذي يلزم الاقتصاد الوطني بتسديد اصل القرض مع فوائده اما في حالة شراء سلع راسمالية فان حصيلة القرض ستعمل على احداث زيادة حقيقية في الدخل القومي عن طريق زيادة الانتاج والاستخدام ، اما تسديد القرض فإنه يخلق آثاراً انكماشية على النشاط الاقتصادي نتيجة لسحب جزء من القوة الشرائية وتحويلها الى الخارج وعموماً تعد زيادة نسبة القروض الى الناتج مصدراً لاختلال هيكل الاقتصاد الكلي فتراكم خدمة الدين تجعل الاقتصاد حساساً اتجاه التغيرات في اسعار الفائدة واسعار الصرف العالمية وكما ان مثل هذا الاقتراض يساعد على الحفاظ على سعر الصرف عند مستوى اكثر ارتفاعاً مما يضر بالصادرات ويشجع الاستيرادات ويؤدي الى مشاكل فقدان الثقة [1].

اما من ناحية تقليل العجز فانه يجب على الحكومة تقليل عجز الموازنة واثارة السلبية على الاقتصاد الوطني باتباع سياسة استراتيجية او سياسة محددة لخفض الالتزامات المالية على الدولة وذلك عن طريق ترشيد او تقليل النفقات العامة حيث يمكن تحقيق ذلك عن طريق عدم المبالغة في تقدير النفقات العامة اي تقدير الحاجات الفعلية للجهاز الحكومي والمحافظة على الموارد العامة من الاسراف والتبذير وسوء التدبير في كافة المجالات ومن ثم الاخذ بمبدأ النفقات الضرورية لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد باقل التكاليف الممكنة مع مراعاة الحفاظ على جودة السلع والخدمات بحيث تؤدي الى زيادة انتاجية النفقة العامة، فضلاً عن تحويل بعض الانشطة إلى القطاع الخاص بشكل يؤدي الى تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة وتتطلب هذه الاستراتيجية اجراءات ذات طبيعة طويلة او قصير المدى تبعاً للمخصصات او النفقات المراد التعامل بها[2].

ثالثاً :ـ الاحتياطيات الاجنبية ما بعد استقلالية البنك المركزي .

يعتمد البنك المركزي العراقي منذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 على سياسة نقدية هدفها التصدي للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للاسعار وصولا الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النقدي ففي السنوات(2008،2009) حيث شهدت ارتفاعا بسيطا في معدل السيولة المحلية المتمثلة بعرض النقد (M1) بلغ (30.1 %) مقابل(29.5 %) للاعوام السابقة في حين انخفض معدل نمو

---

[1] مدحت كاظم القريشي ، مصدر سابق ، ص 29 .

[2] شيماء فاضل محمد و اسراء عبد فرحان و فاطمة مصحب ،عجز موازنة العراق الاتحادية : الأسباب والمعالجات للمدة (2004__ 2019) جامعة واسط ، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 2021 ، ص 89 .

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مما اثر سلبا على المستوى العام للاسعار لهذا العام ومن هنا لابد من التاكيد على رفع معدلات النمو بصورة حقيقية عبر اجراء تغيرات هيكلية في قطاع الاقتصاد الحقيقي وبالشكل الذي يتناسب مع نسب التقدم الحاصلة في الاستقرار النقدي والتي تعد ملازمة لتطور حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي[1].

أما في السنوات (2009 ، 2010) اذ شهدت تراجعاً نسبياً في نمو عرض النقد بعد الارتفاع الكبير الذي سجله في العامين السابقين فقد تراجعت نسبة نموه خلال السنوات (2009 ، 2010) حيث بلغت(26.6 %) و (30.1 %) لقد تمكن البنك المركزي العراقي عبر سياسته النقدية بوصفه مسؤولاً عن ادارة وتنظيم عرض النقد من الحفاظ على استقرار معدل التضخم وتطوير البناء المالي للبلاد وتحقيق معدلات ملموسة وقوية للاستقرار الاقتصادي والدفاع عن اسعار صرف قوية ومستقرة وعملة وطنية جاذبة من خلال توفيرها البيئة الملائمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وان الدور الاساسي في دفع عجلة التنمية اليوم يقع على عاتق الحكومة والقطاع الخاص من خلال تنفيذ برامج الاستثمار الحقيقي واحداث التحولات في البنية الاقتصادية لتنويع مصادر النمو[2] .

وقد استطاعت السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي بوصفها أعلى سلطة نقدية ومن خلال متغير عرض النقد ان تحقق خلال هذا العام أهم اهداف البنك المركزي الذي نص عليه القانون رقم 56 لسنة 2004 وهي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار وصولا الى تعزيز عملية النمو الاقتصادي وتحقيق الرخاء[3] .

فيما لعبت السياسة النقدية دوراً بارزاً في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد فيما عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية حيث نجحت السياسة النقدية في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة كما منحت بلدان العالم في العقود القليلة الماضية مصارفها المركزية صفة الاستقلال وكان العراق من بين هذه الدول بغية تحسين الاداء الاقتصادي فيما تأتي الاستقلالية التي كفلها قانون البنك المركزي لتحقيق أهدافه المتمثلة بالحفاظ على استقرار سعر الصرف والنظام المصرفي والتصدي للتضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية وهي السياسة الوحيدة التي تكاد تنفرد بتحقيق هذه الاهداف كما شهدت السياسة النقدية خلال عام (2015) انكماشا واضحا تمثل بالانخفاض الحاصل في عرض النقد M2 ويعود ذلك بالدرجة الاساس إلى انخفاض رصيد صافي الموجودات الاجنبية نتيجة انخفاض العوائد النفطية فيما سجل معامل

---

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، 2009 ، ص 16 .

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،2011 ، ص 30 .

(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ،2011 ، ص 17 .

الاستقرار النقدي ما نسبته (3.8 ـ %) الامر الذي يعكس حالة الانكماش والركود في الاقتصاد العراقي فيما استقرت مؤشرات معدل التضخم الاساس خلال هذا العام ليسجل (7.1 %) مقابل (1,6 %) للعام السابق [1] .

ورغم الظروف الصعبة والتحديات المتمثلة بالازمة المالية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية استطاع البنك المركزي خلال عام 2017 من تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والحفاظ على المستوى المطلوب من الاحتياطيات من خلال التنسيق مع الادارات الاقتصادية الكلية في العراق في ايجاد مصادر تمويل الموازنة وعبر ادوات متنوعة حيث شهد هذا العام ارتفاعاً ضئيلاً بمعدل نمو عرض النقد (M1) بنسبة (0.6%) نتيجة نمو الودائع الجارية فميا سجل عرض النقد (M2) بنسبة (1.5 %) عن عام (2016) نتيجة ارتفاع الودائع الاخرى بنسبة (5.4 %) حيث سجل معامل الاستقرار النقدي نسبه (0.1 %) اما مطلوباته وموجوداته فبلغت نسبتها (7.6 %) مقارنة بالعام (2016) [2] .

استمر ارتفاع عرض النقد (M1) بنسبة (1.1 %) نتيجة نمو الودائع الجارية بنسبة (1.9 %) كما سجل عرض النقد (M2) نمو اخر بنسبة (2.7 %) ويعود ايضاً الى ارتفاع الودائع الاخرى بنسبة (10.7 %) وكما سجل معامل الاستقرار النقدي نسبة (0.2 %) وهذا يعكس حالة الركود في الاقتصاد العراقي حيث واصل البنك المركزي العراقي في عام (2018) باستخدام ادوات سياسته النقدية من خلال العمل بنوافذ الاستثمار واستحداث منتجات مالية جديده تمثلت باصدار شهادات ايداع اسلامية واوراق مالية متوسطة الاجل لغرض ادارة السيولة لدى القطاع المصرفي فضلاً عن الاستمرار باعتماد سعر الفائدة سعر السياسة النقدية البالغ (4 %) سنوياً واستمر ايضاً بحوالات البنك المركزي العراقي ليصبح سعر الفائدة المقدم من قبل المصارف بحسب الطلب والعرض لأعراض شفافية المزاد فيما يتعلق بالاستثمار حيث تم الغاء بما لايزيد عن (50 %) من الـ (15 %) من الاحتياطي الالزامي في شراء حوالات الخزينة بالدينار العراقي وذلك لانتفاء الحاجة وتغير الظروف الاقتصادية [3] .

واستمر البنك المركزي العراقي في عام (2019) باستخدام ادوات سياسته النقدية من خلال نوافذ الاستثمار واستحداث منتجات مالية جديده تمثلت باصدار شهادات ايداع اسلامية واوراق مالية متوسطة الاجل لغرض ادارة السيولة لدى القطاع المصرفي فضلاً عن الاستمرار بالاعتماد على سعر الفائده سعر السياسة النقدية البالغ (4 %) ليصبح سعر الفائدة من قبل المصارف بحسب العرض والطلب كما استمر البنك المركزي بادارة

[1] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2015 ، ص 30 .
[2] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2017 ، ص 18 .
[3] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2018 ، ص 17 .

الاحتياطيات الاجنبية ضمن معدلات مقبوله ووفقاً للمعايير الدولية ، حيث استمر بالاعتماد على سياسه نقدية كفؤه تنطلق من حقيقة بان يكون الاستقرار النقدي شرطاً اساسياً وحقيقياً لتحقيق نمو مستدام وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي وعاملاً رئيسياً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار وحماية القوه الشرائية للعملة الوطنية ، حيث قام البنك المركزي باعداد برنامج استشاري لتطور الاصول والاحتياطيات والسعي الى استيعاب المزيد من المشاريع الاستثمارية من خلال زيادة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيره واستحداث منتجات مالية تهدف الى تنويع المحفظة الاستثمارية اضافة الى تنويع الادوات الاستثمارية وخاصة التي تحقق ايرادات مرتفعة لا سيما الاستثمارات الخارجية [1] .

المبحث الثاني
عجز الموازنة العامة في العراق العجز وسياسات المعالجة

تمثل الموازنة العامة المرآة العاكسة لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وتهدف بالأساس إلى تحديد أولويات الإنفاق الحكومي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ، وهي برنامج يتكون من ايرادات ونفقات لمدة زمنية محددة تلتزم الحكومة بتنفيذها ، كما أن للاحتياطيات الأجنبية دوراً في دعم ومساندة السياسات الاقتصادية الكلية لمواجهه الأزمات التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي .

اولاً:ـ الايرادات العامة من الناتج المحلي الاجمالي .

من خلال الجدول (31) يتضح ان قيمة الايرادات العامة بلغت في عام (2004) (25155.82) مليون دولار وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (68.66%) ثم ارتفعت الايرادات العامة حيث وصلت في سنة (2008) الى (67596.44) مليون دولار وبمعدل نمو (54.34 %) وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (513.56 %) وذلك بسبب الارتفاع الحاصل في الطلب على النفط وارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية وتزايد الكميات المصدرة ، فيما اتخذت الايرادات النفطية ارتفاعاً جيداً من (22431.53) مليون دولار في سنة (2004) حيث وصلت في سنة (2008) الى (63953.92) مليون دولار وبمعدل نمو (54.50 %) اذ يحتل الاقتصاد العراقي موقعاً بارزاً بين دول العالم المنتجة للنفط نظراً لضخامة ما يملكه في الاحتياطيات النفطية حيث يعد القطاع النفطي المرتكز الاساسي والحيوي والذي من خلاله يتم الحصول على العملة الصعبة التي تسهم في دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة اذا تم استثمارها في مختلف المجالات الانتاجية والتي من خلالها تعزز قوة ومرونة الجهاز الانتاجي ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي من خلال تنويع الانشطة الاقتصادية التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، فضلاً عن تزايد الايرادات الغير النفطية حيث

[1] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019 ، ص 20–21 .

سجلت في سنة (2004) (27242.9) مليون دولار ثم ارتفعت في سنة (2008) حيث وصلت الى (36425.2) مليون دولار وبمعدل نمو (51.59 %) الا ان هذه الايرادات لا تشكل نسبة كبيرة من الموازنة العامة نتيجة التهرب الضريبي ومن ثم الضعف الرقابي وعدم تحصيل الرسوم الكمركية([1]).

جدول (31)

تطور الايرادات العامة ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادالعراقي، للمدة 2004 - 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الايرادات العامة	معدل النمو السنوي (%)	الايرادات النفطية	معدل النمو السنوي (%)	الايرادات الغير النفطية	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الايرادات من الناتج المحلي الاجمالي(%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2004	25155.82	—	22431.53	——	27242.9	——	36638.24	68.66
2005	33574.38	33.47	26853.99	19.71	67203.9	146.68	50056.91	67.07
2006	33439.36	-0.40	31951.74	18.98	14876.24	-77.86	65158.8	51.32
2007	43796.7	30.97	41393.83	29.55	24028.68	61.52	88809.41	49.32
2008	67596.44	54.34	63953.92	54.50	36425.2	51.59	13162.29	513.56
2009	47216.69	-30.15	42897.61	-32.92	43190.80	18.57	11166.09	422.86
2010	59981.39	27.03	54353.99	26.70	56273.97	30.29	13851.67	433.03
2011	88879.57	48.18	83967.15	54.48	49124.16	-12.70	18574.97	478.49
2012	10275.92	-88.44	95476.99	13.70	72822.10	48.24	21803.22	47.13
2013	97633	850.11	90648.22	-5.05	69847.79	-4.08	23463.77	416.10
2014	88850.05	-9.00	80113.17	-11.62	87368.76	25.08	22418.57	396.32
2015	58610.61	-34.03	54694.87	-31.72	39157.41	-55.18	16359.75	358.26
2016	46083.37	-21.37	38865.22	-28.94	72181.53	84.33	16548.25	278.48
2017	65060.65	41.18	54845.10	41.11	10215.547	41.52	18968.27	343.00
2018	89554.49	37.65	80725.16	47.18	88293.26	-13.57	20257.52	442.08
2019	88714.02	-0.94	78774.04	-2.41	99399.80	12.57	22243.41	398.83

المصدر :-

1- الاعمده (1 و 3 و 5) وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، (2004- 2019) .

2- العمود (7) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004- 2019).

2- استخرجت الاعمده (2 و4 و6 و8) من قبل الباحث .

اما في السنوات (2009 - 2013) فقد انخفضت قيمة الايرادات العامة حيث وصلت في سنة (2009) الى (47216.69) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (30.15 – %) وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (422.86%) وذلك بسبب الازمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الامريكية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي والتي ادّت الى انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية حيث ادى ذلك الى انخفاض في الايرادات النفطية في العراق والتي تعتبر جزء من الايرادات العامة حيث بلغت (42897.61) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (32.92 – %) اما الايرادات غير النفطية فقد كانت متزايدة حيث بغلت قيمتها (43190.80) مليون

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2008، ص 18.

دولار لسنة (2009) ، ثم ارتفعت الايرادات العامة في سنة (2013) حيث وصلت الى (97633) مليون دولار وبمعدل نمو (850.11) وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (416.10%) فيمات كانت اعلى نسبة خلال هذه المدة هي سنة (2012) حيث بلغت قيمة الايرادات العامة (10275.92) مليون دولار نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية . اما الايرادات الغير النفطية فكانت متزايدة حيث وصلت في سنة (2013)الى(69847.79) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (4.08 – %) .

فيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) فقد انخفضت قيمة الايرادات العامة حيث وصلت في سنة (2014) الى (88850.05) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (9.00 – %) وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (396.32%) وسبب هذا الانخفاض يعود الى تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتي اثّرت بشكل سلبي على الايرادات النفطية في العراق([1]) انخفضت حيث وصلت الى (80113.17) مليون دولار في سنة(2014) وبمعدل نمو متراجع (11.62 – %) اما الايرادات الغير النفطية فقد ارتفعت حيث وصلت في سنة (2014) الى (87368.76) مليون دولار وبمعدل نمو (25.08 %) واستمر الانخفاض في الايرادات العامة حيث بلغ (58610.61)، (46083.37) مليون دولار لسنتي (2015 ، 2016) على التوالي ثم ارتفع في سنة (2018) الى (89554.49) مليون دولار اما في سنة (2019) فقد انخفضت قيمة الايرادات العامة حيث وصلت في سنة (2019) الى (88714.02) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (0.94 – %) وبنسبة مساهمة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي(398.83%) نتيجة انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية واثر هذا الانخفاض على الايرادات النفطية حيث وصلت الى (78774.04) مليون دولار ، اما الايرادات الغير النفطية فكانت متزايده ولكن بصوره متذبذبة حيث سجلت اعلى قيمة خلال هذه المدة في سنة (2017) حيث بلغت (10215.547) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (41.52%) نتيجة قيام الحكومة باتخاذ العديد من الاجراءات ومنها زيادة الرسوم الكمركية وزيادة تحصيل الضرائب من خلال دعم وتشجيع القطاع الخاص الذي يهدف الى تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة ومن ثم معالجة جزء من الانخفاض الحاد في الايرادات النفطية([2]) .

ومن خلال ما سبق تبين ان سيطرة الايرادات النفطية على الايرادات العامة في السنوات (2011، 2012 ، 2013 ،2014) كانت نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية اذ تتجه الايرادات العامة الى الارتفاع كلما تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة خارجية موجبة اي ارتفاع اسعار النفط وبالعكس عند

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2014 ، ص 68.
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019 ، ص 46.

تعرضه الى صدمة خارجية سالبة ، اما الايرادات غير النفطية فكانت نسبتها قليلة جداً من الايرادات العامة والسبب يعود الى تخلف القطاعات الاخرى ومنها التهرب الضريبي والفساد الاداري في مؤسسات الدولة والضعف الرقابي .

ثانياً : نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي .

تعد النفقات العامة احد المؤشرات الاقتصادية المهمة والتي لها دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال فرعين هما النفقات الاستثمارية والنفقات الجارية والتي تعتبر جزء من النفقات العامة الكلية حيث تعد النفقات الاستثمارية هي المرتكز الاساسي المادي لنمو خزين راس المال الثابت ، اما النفقات الجارية فتكون قادرة على تقديم المرتكزات الغير مادية في عملية النمو الاقتصادي وذلك عن طريق عمل وادامة المرافق العامة والخدمات إضافة الى تعزيز راس المال البشري ذي الدور الاساسي في العملية الانتاجية[1] .

جدول (32)

تطور النفقات العامة، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي ،في الاقتصاد العراقي للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

لسنوات	النفقات العامة	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	21694.031	——	36638.24	59.21
2005	20987.843	-3.25	50056.91	41.93
2006	25558.595	21.77	65158.8	39.23
2007	31321.393	22.54	88809.41	35.27
2008	56393.291	80.04	13162.29	428.45
2009	47512.582	-15.74	11166.09	425.51
2010	59943.762	26.16	13851.67	432.75
2011	67314.244	12.29	18574.97	362.39
2012	90171.162	33.95	21803.22	413.57
2013	10216.771	13.30	23463.77	43.54
2014	10443.077	2.21	22418.57	46.58
2015	68508.708	-34.39	16359.75	418.76
2016	63072.155	-7.93	16548.25	381.14
2017	63430.71	0.56	18968.27	334.40
2018	67960.662	7.14	20257.52	335.48
2019	10734.485	57.95	22243.41	48.26

المصدر :.

1- العمود (1) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية، سنوات مختلفة (2004 – 2019) .
2– العمود (3) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004– 2019).
3– استخرجت الاعمده (2 و4) من قبل الباحث .

[1] عبد الكريم عبد الله محمد و باسم عبد الهادي حسن، فاعلية سياسة الانفاق العام في العراق للمدة (2003– 2013) (دراسة تحليلية للاتجاهات والاثار)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد1، العدد 58، 2016 ، ص 57– 58.

عند ملاحظة الجدول (32) نجد ان النفقات العامة اتخذت مساراً تصاعدياً خلال فترة الدراسة باستثناء بعض السنوات لكونها تميزت بظروف استثنائية وذلك بسبب طبيعة الاقتصادات الريعية للإيرادات العامة .

ففي السنوات (2004 ـ 2008) بلغت قيمة النفقات العامة (21694.031) مليون دولار في سنة (2004) وبسنبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (59.21%) ثم ارتفعت حيث وصلت في سنة (2008) الى (56393.291) مليون دولار وبمعدل نمو (80.04 %) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (428.45%) وذلك بسبب زيادة النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية والتي تعتبر جزء من النفقات العامة اضافة الى ذلك تغير نظام الحكم ما بعد سنة (2003) الذي ادى الى الانفتاح على العالم الخارجي وما واكبة من تطورات دولية وفي مختلف المجالات ومنها التعليمية والصحية والخدمية حيث بدأت الإيفادات الحكومية تثقل كاهل الموازنة نتيجة المبالغ الضخمة التي تنفقها الحكومة([1]) .

ومن ثم توسع الجهاز الاداري للدولة وبشكل كبير نتيجة التعيينات الجديدة ثم استحداث عدد كبير من المؤسسات الحكومية ذات المهام المختلفة كل هذ ادى الى زيادة النفقات العامة الكلية خلال مدة الدراسة.

ففي السنوات (2009ـ 2013) انخفضت قيمة النفقات العامة حيث وصلت في سنة (2009) الى (47512.582) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (15.74 – %) وكانت نسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (425.51 %) نتيجة السياسة التقشفية المتخذة من قبل السلطة المالية بسبب الازمة المالية العالمية ومن ثم انخفاض اسعار النفط والذي يعد الممول الرئيسي للنفقات العامة في العراق ([2]).

اما في سنة (2013) فقد ارتفعت قيمة النفقات العامة حيث وصلت الى (10216.771) مليون دولار وبمعدل نمو (13.30%) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي (43.54 %) ويعود هذا الارتفاع في النفقات العامة الى الارتفاع الحاصل في الاسعار والانتاج والتصدير من النفط الخام الى الخارج ومن ثم قيام الحكومة بتوسيع حجم مشاريعها الخدمية ونفقات الامن والدفاع والنفقات التشغيلية ومنها زيادة رواتب الموظفين واستحداث درجات وظيفية للعاطلين عن العمل([3]).

اما في السنوات (2014 ـ 2019) ارتفعت قيمة النفقات العامة حيث وصلت في سنة (2014) الى (10443.077) مليون دولار وبمعدل نمو (2.21 %) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي

([1])التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،2008، ص 39.
([2])التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2009 ، ص 28
([3])،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث 2013 ، ص 59.

(46.58 %) وذلك بسبب تدهور الاوضاع الامنية حيث سيطرة المجاميع الارهابية على ثلاث محافظات وما تبع هذه التطورات ومنها زيادة النفقات العسكرية لتحقيق الاستقرار الامني وزيادة الخدمات اضافة الى انخفاض النفقات الجارية والاستثمارية ([1]).

وخلال هذه المدة انخفضت النفقات العامة في سنتي (2015 و 2016) بسب تدهور اسعار النفط العالمية. اما في سنة (2019) عاودت الارتفاع حيث وصلت الى (10734.485) مليون دولار وبمعدل نمو (57.95 %) وبنسبة مساهمة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (48.26 %) وسبب زيادة النفقات العامة يعود الى اعادة نسبة كبيرة من الموظفين المفسوخة عقودهم ثم قيام المظاهرات الشعبية واعادة اعمار المناطق المحررة ومنح تعويضات المتضررين ([2]).

ثالثاً ـ نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الاجمالي .

جدول (33)

تطور الاستيرادات، ونسبة مساهمتها للناتج المحلي الاجمالي في العراق،للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاستيرادات	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	23812	-	36638.24	64.99
2005	23532	-1.18	50056.91	47.01
2006	22009	-6.47	65158.8	33.78
2007	19556	-11.15	88809.41	22.02
2008	35012	79.03	13162.29	266.00
2009	41512	18.57	11166.09	371.77
2010	43915	5.79	13851.67	317.04
2011	47803	8.85	18574.97	257.35
2012	59006	23.44	21803.22	270.63
2013	63320	7.31	23463.77	269.86
2014	58602	-7.45	22418.57	261.40
2015	47467	-19.00	16359.75	290.15
2016	34208	-27.93	16548.25	206.72
2017	37866	10.69	18968.27	199.63
2018	45736	20.78	20257.52	225.77
2019	58138	27.11	22243.41	261.37

المصدر :

1- العمود (1) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية، سنوات مختلفة (2004 ــ 2019) .
2ـ العمود (3) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ــ 2019).
3ـ استخرجت الاعمده (2 و4) من قبل الباحث.

([1])التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2014 ، ص 69.
([2])التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019، ص 47.

يعد مؤشر الاعتماد على الاستيرادات احد المؤشرات المألوفة والمبسطة والذي يرتبط بالتداخل الحيوي مع الاقتصاد الدولي فالعلاقات الوطنية الدولية والتي لا يمكن فصلها عن بعضها حيث لا تترك اي اثر حيوي على اي محتوى منها[1] .

حيث تعتمد الاسواق العراقية بشكل مباشر على الخارج لغرض اشباع الطلب المحلي بسبب عدم تنوع ومرونة الجهاز الانتاجي مما ادى الى عدم قدرة الصناعات المحلية على اشباع الطلب المحلي ومن ثم عدم منافستها للسلع المستوردة ذات الجودة والدقة العالية في الانتاج فضلاً عن انها تتناسب مع امكانية المستهلك لكون اسعارها منخفضة مقارنة مع السلع المحلية والتي تعتبر غالية بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها.

ومن الجدول (33) نلاحظ ان قيمة صافي الاستيرادات شهدت معدلات متزايدة، ففي السنوات (2004 ـ 2013) سجّلت ارتفاعاً ملحوظاً وفي سنة (2004) بلغت قيمة الاستيرادات (23812) مليون دولار وبنسبة مساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (64.99 %) ثم ارتفعت حيث وصلت في سنة (2013) الى (63320) مليون دولار وبمعدل نمو (7.31 %) وبنسبة مساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي (269.86 %) وذلك بسبب زيادة تكاليف الشحن والتأمين والتي تشكل نسبة عالية من الاستيرادات في ظل عدم استقرار الاوضاع الامنية في العراق نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي على الاستيراد بنسب عالية لتلبية احتياجاته الاستهلاكية والاستثمارية([2]).

اما في السنوات (2014ـ 2019) فقد انخفضت قيمة الاستيرادات حيث وصلت في سنة (2014) الى (58602) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (7.45 – %) وذلك بسبب انخفاض حجم التجارة الخارجية وبنسبة مساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي الى (261.40%) واستمرت بالانخفاض حيث وصلت في سنة (2019) الى (58138) مليون دولار وبمعدل نمو (27.11 %) وبنسبة مساهمة الاستيرادات الى الناتج المحلي

[1] سعد عبد الكريم حماد فرحان، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة من (2003 – 2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد 10، 2013، ص 99.

([2]) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ، ص 76.

الاجمالي (261.37%) لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل مباشر على الخارج وان اي انخفاض يعد معقول ومتوازن حيث لا يمكن خفض هذا المؤشر الا بزيادة الانتاج في القطاعات الاقتصادية المحلية([1]).

رابعاً ـ نسبة العجز او الفائض من الناتج المحلي الاجمالي .

تبين الموازنة العامة المركز المالي والاقتصادي داخل البلد وذلك من خلال معرفة حجم الفائض او العجز المتحقق او معرفة الميزانية اذا كانت في اختلال او توازن .

جدول (34)

تطور العجز اوالفائض ، ونسبة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق، للمده 2004– 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	العجز او الفائض	معدل النمو السنوي (%)	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة العجز او الفائض من الناتج المحلي الاجمالي(%)
	(1)	(2)	(3)	(4)
2004	34617.89	—	36638.24	94.49
2005	12586.54	-63.64	50056.91	25.14
2006	78807.69	526.13	65158.8	120.95
2007	12475.31	-84.17	88809.41	14.05
2008	11203.15	-10.20	13162.29	85.12
2009	-02958.9	-126.41	11166.09	-26.50
2010	00376.25	-112.72	13851.67	2.72
2011	21565.32	5631.65	18574.97	116.10
2012	12588.04	-41.63	21803.22	57.73
2013	-45347.2	-460.24	23463.77	-193.26
2014	-15580.7	-65.64	22418.57	-69.50
2015	-98981	535.28	16359.75	-605.03
2016	-16988.8	-82.84	16548.25	-102.66
2017	16299.37	-195.94	18968.27	85.93
2018	21593.82	32.48	20257.52	106.60
2019	-18630.8	-186.28	22243.41	-83.76

المصدر :

1. العمود (1) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية ، سنوات مختلفة(2004 ـ 2019) .

2ـ العمود (3) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، الاحصاءات الدولية وملفات البيانات ، نشرات احصائية لسنوات مختلفة (2004ـ 2019).

2ـ استخرجت الاعمده (2 و 4) من قبل الباحث .

نلاحظ الجدول (34) ان الموازنة الحكومية في العراق للمدة (2004 ـ 2019) كانت تحقق عجزاً او فائض وفقاً الى اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وزيادة الكميات المصدرة منه فضلاً عن الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومنها ترشيدالنفقات العامة وخاصة الغير ضرورية. ففي سنة (2004) حققت الموازنة العامة فائض بلغ

([1]) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019 ، ص 55.

(34617.89) مليون دولار وبنسبة مساهمة للناتج المحلي الاجمالي (94.49 %) ثم استمرت الحكومة في تحقيق الفوائض المالية خلال السنوات (2005،2006،2007،2008) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية(1) .

اما في سنة (2009) حققت الموازنة العامة عجزاً بلغ (02958.9-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (126.41 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي(26.50 -%) وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية في سنة (2008) ومن ثم انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية التي تسّببت في انخفاض الايرادات النفطية التي تشكل نسبة عالية من الايرادات العامة(2).

اما فيما يتعلق بالسنوات (2010 ـ 2012) فقد حققت الموازنة العامة فائضاً حيث وصل في سنة (2010) الى (00376.25) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (112.72 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (2.72%) واستمرت في تحقيق الفوائض حيث وصلت في سنة (2012) الى (12588.04) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (41.63 -) وبنسبة مساهمة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (57.73 %) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية(3).

وفي السنوات (2013 ـ 2016) حققت الموازنة الحكومية عجزاً حيث بلغ في سنة (2013) (45347.2-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (460.24 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (193.26 - %) ثم انخفض العجز حيث وصل في سنة (2016) الى (16988.8 -) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (82.84-%) وبنسبة مساهمة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (102.66 - %) وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط وعدم استقرار الاوضاع الامنية الامر الذي ادى الى ارتفاع النفقات العامة وخصوصاً النفقات العسكرية واختلال الموازنة العامة(4).

ففي السنوات (2017 ـ 2018) عاودت الحكومة في تحقيق الفائض حيث وصلت في سنة (2017) (16299.37) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (195.94 - %) وبنسبة مساهمة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (85.93 %) ثم ارتفعت قيمة الفائض حيث وصلت في سنة (2018) الى (21593.82) مليون

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2008، ص 18.
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2009، ص 7.
(3)التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2012 ، ص 10.
(4)التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2016 ، ص 13.

دولار وبمعدل نمو (32.48 %) وبنسبة مساهمة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي (106.60%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية والاجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومنها زيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية (1).

اما في سنة (2019) فقد حققت الحكومة عجزاً بلغت قيمته (18630.8-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (186.28- %) وبنسبة مساهمة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (83.76 - %) وذلك بسبب التحديات التي واجتها الحكومة من تعويضات المتضررين و التعيينات واعادة الموظفين العسكريين المفسوخة عقودهم مما ادى الى احداث عجز في الموازنة العامة (2) .

ومن ما سبق نلاحظ ان اغلب السنوات كانت الموازنة العامة في حالة فوائض مالية الا ان هذه الفوائض لم تستغل بصورة جيده في تحسين الاداء الاقتصادي للدولة او زيادة انتاج القطاعات المكونة للناتج المحلي الاجمالي بمختلف انواعها وبالتالي فان توسيع دائرة الايرادات العامة وتحقيق الفوائض يتطلب تدوير مبالغ الموازنة العامة ومنها التشغيلية والاستثمارية ومبالغ برامج تنمية الاقاليم والمحافظات من السنة السابقة الى السنة اللاحقة والسبب يعود الى انخفاض نسب التنفيذ في تلك الموازنات منها انجاز المشاريع الاستثمارية ومن ثم طبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل اساسي على تصدير النفط الخام مما يؤدي الى زيادة الايرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة العامة .

(1)التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2018 ، ص 10.
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019 ، ص 13.

المبحث الثالث
الاحتياطيات الدولية في العراق

شهد الاقتصاد العراقي تغيرات جديدة بعد عام 2003 حيث تمثلت برفع الحظر الاقتصادي والانفتاح الاقتصادي وارتفاع حجم الصادرات النفطية الذي ساهم بشكل كبير في زيادة عائدات البلد من العملة الاجنبية من جانب ومن جانب اخر زادت اهمية التفكير بالإدارة السليمة والكفؤة لهذه العوائد خاصة مع ريعية الاقتصاد العراقي والذي يعني ان الاقتصاد عرضة لمخاطر انتقال الازمات الاقتصادية المختلفة.

فيما تمثل تمويل الموازنات بنمط إستهلاكي ذي معالم تنموية محدودة الافق من خلال ايجاد قنوات إنفاقيه مختلفة لتوزيع الريع تتسع بارتفاع الإيرادات النفطية مقابل تراجع في تكوين بنى تحتية تحفز النمو في قطاعات الاقتصاد غير النفطي من خلال توظيف الأنفاق الحكومي لتشجيع التشغيل الحكومي في وظائف خدمية غير منتجة ، مما انتج عن قوة طلب ضخمة جدا ومتنوعة اما هشاشة التنوع الاقتصادي وتفاقم اشكالية الاختلال الهيكلي فقد اثر على الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي التي وظفت لتحقيق الاستقرار في مستوى الاسعار الذي ادى الى إستنزاف قدر لا يستهان به منها دون تعظيم القيمة المضافة لقطاعات الاقتصاد العراقي ليتم فيما بعد تلبية هذا الطلب من خلال سياسة الباب المفتوح على حساب القطاعات الاقتصادية السلعية غير النفطية التي اتسمت بحالة من الركود[1].

اولاً :ــ واقع الاحتياطيات الدولية واهميتها الاقتصادية .

1ـ الاحتياطيات الدولية / عرض النقد بالمفهوم الواسع .

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي ، مجلة الدراسات المالية والنقدية، المؤتمر السنوي الرابع، الدور التنموي للبنك المركزي العراقي (المعطيات والاتجاهات) ، 10 كانون الاول 2018، ص 50 .

يعد عرض النقد من المتغيرات المهمة التي تعكس الوضع الاقتصادي للبلد خلال فترة زمنية معينة كما ويشكل عرض النقد الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والتي يكون لها تأثير على المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة [1] .

جدول (35)

تطور الاحتياطيات الدولية ، ونسبة مساهمة الاحتياطيات الى عرض النقد في العراق، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي (%)	عرض النقد بالمفهوم الواسع	معدل النمو السنوي (%)	نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	7906.6	-	69841.7	–	11.32
2005	12200.8	54.31	77597.0	11.10	15.72
2006	20051.7	64.35	10538.51	35.81	190.27
2007	31454.8	56.87	17307.57	64.23	181.74
2008	50101.8	59.28	23628.67	36.52	212.04
2009	44332.6	-11.51	31880.34	34.92	139.06
2010	50622.1	14.19	44224.79	38.72	114.47
2011	61033.1	20.57	53395.73	20.74	114.30
2012	70327	15.23	57994.85	8.61	121.26
2013	77747.2	10.55	67168.10	15.82	115.75
2014	66281.6	-14.75	65313.97	-2.76	101.48
2015	53992	-18.54	58498.32	-10.44	92.30
2016	45298.5	-16.10	63464.71	8.49	71.38
2017	49315.4	8.87	64694.12	1.94	76.23
2018	64719.4	31.24	65401.68	1.09	98.96
2019	68017.6	5.09	69976.61	7.00	97.20

المصدر :-

1. الاعمده (1 و3) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية، سنوات مختلفة (2004ـ 2019).

2ـ استخرجت الاعمده (2 و 4 و 5) من قبل الباحث .

ويمثل عرض النقد ايضاً مجموعة من وسائل الدفع المتداولة في دولة معينة ويستند الى وظيفه النقود بوصفها وسيله مبادلة ويطلق عليها (الكتلة النقدية) وتشمل انواع من النقود اولا النقود القانونية الصادرة من البنك المركزي وثانياً

(1) احمد شهاب الحمداني و رفاه شهاب الحمداني و عبد القادر نايف، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي، للمدة (2005 – 2015)، مجلة المنصور، لا يوجد مجلد، العدد 30، 2018، ص 2.

العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي لدى الجمهور والتي تتكون من الأدوات النقدية وثالثاً نقود الودائع القابلة للسحب عليها بالشيكات الى الودائع الجارية والتي هي تحت الطلب والتي تخلقها المصارف التجارية [1] .

ومن الجدول (35) نلاحظ ان قيم عرض النقد سجلت معدلات متزايدة ، ففي السنوات (2004 ـ 2008) حيث سجلت قيمة عرض النقد في سنة (2004) بلغت (69841.7) مليون دولار وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد(11.32 %) ثم انخفضت حيث وصلت في سنة (2008) الى (23628.67) مليون دولار وبمعدل نمو (36.52 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد (212.04 %) وذلك بسبب تقليص الفجوة القائمة بين التوسع النقدي من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة اخرى([2]).

اما في السنوات (2009 ـ 2013) ارتفعت قيمة عرض النقد حيث بلغت في سنة (2009) (31880.34) مليون دولار وبمعدل نمو (34.92 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد (139.06 %) واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2013) الى (67168.10) مليون دولار وبمعدل نمو (15.82 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد (115.75 %) والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (103) دولار في سنة (2013) ومن اتباع سياسة نقدية ساهمت في بناء احتياطيات قوية بالعملة الاجنبية والتي ادت الى الاستقرار الاقتصادي الخارجي اضافة الى تعزيز عملية النمو الاقتصادي ([3]).

وفيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) فقد انخفضت قيمة عرض النقد حيث وصلت في سنة (2014) الى (65313.97) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (2.76- %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد (101.48%) نتيجة الاثر الانكماشي الذي افرزته العوامل الخارجية والمتمثلة بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية والتّي ادت الى انخفاض رصيد الموجودات الاجنبية وعدم اقرار الموازنة العامة حيث شهد البلد حالة من الركود الاقتصادي وانخفاض مستوى السيولة الناتجة من الاجراءات الحكومية المتخذة من قبلها وهي ترشيد النفقات العامة ([4]).

---

[1] رفاة عدنان نجم،أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980 – 2017)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49، 2020، ص 192.

([2]) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،2008،ص 29 .

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ،ص 20.

([4]) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2014 ، ص 30.

ثم عاودت الارتفاع حيث وصلت في سنة (2019) الى (69976.61) مليون دولار وبمعدل نمو (7.00 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد (97.20 %) وذلك بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط في الاسواق العالمية والتي ساهمت في ارتفاع صافي الموجودات الاجنبية([1]) .

2ـ الاحتياطيات الاجنبية الدولية / السيولة النقدية.

يعد حماية استقرار الاحتياطيات الأجنبية للعراق وضمان سيولتها من اهم الأهداف الرئيسة في ادارة مخاطر محافظ البنوك المركزية ضمن معايير كفاية الاحتياطيات اذ يتم تفضيل العائد القليل وبسيولة عالية للأصول او الموجودات والتي يمكن تحويلها الى نقد حالاً بدون خسارة كسندات الخزينة القصيرة الآجل وغيرها من ادوات الاستثمار المالي السيادية بدلاً من الاستثمار في اصول عالية العائد قليلة السيولة وبمخاطر عالية ذلك لضمان فاعلية عمل السياسة النقدية في التصدي لمخاطر سيولة الاقتصاد وتوفير مقومات استقرار العملة الوطنية ضد تقلب موازين المدفوعات والصدمات الخارجية المفاجئة [(2)] .

جدول (36)

تطور الاحتياطيات الدولية ، السيولة ، ونسبة مساهمتها الى السيولة النقدية في العراق للمده 2004 ـ 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي (%)	السيولة	معدل النمو السنوي (%)	نسبة الاحتياطيات الى السيولة (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	7906.6	-	11479.7	-	68.87
2005	12200.8	54.31	14513.5	26.43	84.07
2006	20051.7	64.35	17277.0	19.04	116.06
2007	31454.8	56.87	22484.5	30.14	139.90
2008	50101.8	59.28	25749.7	14.52	194.57
2009	44332.6	-11.51	28567.1	10.94	155.19
2010	50622.1	14.19	31056.4	8.71	163.00
2011	61033.1	20.57	12297.2	-60.40	496.32
2012	70327	15.23	10994.9	-10.59	639.63
2013	77747.2	10.55	12190.4	10.87	637.77
2014	66281.6	-14.75	12643.6	3.72	524.23
2015	53992	-18.54	11448.2	-9.45	471.62
2016	45298.5	-16.10	11143.9	-2.66	406.49
2017	49315.4	8.87	93517	739.18	52.73
2018	64719.4	31.24	10335.6	-88.95	626.18

(4)التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019 ، ص 20.

[(2)] مظهر محمد صالح، احتياطيات العراق من النقد الاجنبي وحمايتها، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على شبكة الأنترنت، http://iraqieconomists.net/ar ، 2018، ص 1 .

2019	68017.6	5.09	10733.0	3.84	633.72

المصدر :.

1. الاعمده (1 و 3) التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية ، سنوات مختلفة (2004 ـ 2019) .

2ـ استخرجت الاعمده (2 و 4 و5) من قبل الباحث .

ومن الجدول (36) يتضح ان معدلات السيولة متزايدة خلال السنوات (2004 ـ 2008) حيث بلغت السيولة في سنة (2004) (11479.7) مليون دولار ونسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (68.87 %) وذلك بسبب قيام البنك المركزي بعدة إجراءات فضلاً عن إستخدامه لوسائل ساعدت في توظيف السيولة المصرفية من خلال مزاد الأوراق المالية ومزاد العملة ونظام التسهيلات القائمة اضافة الى ان المصارف التجارية الحكومية تحضي بثقة الأفراد لأنها مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة ومن الاستحالة أن تتعرض هذه المصارف إلى الإفلاس ([1]).

ثم ارتفع قيمت السيولة حيث وصلت في سنة (2008) الى (25749.7) مليون دولار وبمعدل نمو (14.52 %) اما نسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (194.57 %) وذلك بسبب ارتفاع الاحتياطيات الاجنبية الدولية لدى البنك المركزي والسيطرة على السيولة النقدية اي التحكم في منافذ بيع العملة([2]).

اما في السنوات (2009ـ 2013) واستمرت بالارتفاع حيث وصلت في سنة (2009) الى (28567.1) مليون دولار وبمعدل نمو (10.94 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (155.19 %) ثم انخفضت قيمة السيولة النقدية حيث وصلت في سنة (2013) الى (12190.4) مليون دولار وبمعدل نمو (10.87%) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (637.77%) نتيجة الاثر التوسعي للعوامل الخارجية والمتمثلة بالعملة الاجنبية اضافة الى تزايد ديون القطاع الخاص والقطاع الحكومي ([3]).

اما فيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) فقد ارتفعت قيمة السيولة حيث وصلت في سنة (2014) الى (12643.6) مليون دولار وبمعدل نمو (3.72%) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (524.23%)، ثم انخفضت قيمة السيولة حيث وصلت في سنة (2019) الى (10733.0) مليون دولار وبمعدل نمو (3.84 %) وبنسبة مساهمة الاحتياطيات الدولية الى السيولة (633.72%) نتيجة وجود بوادر فجوة تضخمية في الاقتصاد العراقي اضافة مواصلة البنك المركزي الى استخدام ادوات سياسته النقدية من العمل بنافذة الاستثمار

([1])التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2004 ، ص 11.
([2]) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2008 ، ص 27.
([3])التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث 2013 ، ص 25.

واستحداث منتجات مالية جديدة تمثلت بإصدار اوراق مالية متوسطة الاجل واصدار شهادات ايداع اسلامية لغرض ادارة السيولة لدى القطاع المصرفي ([1]).

3ـ كفاية الاحتياطيات الدولية في العراق .

استناداً الى مؤشرات تحديد الحجم الكاف من الاحتياطيات الاجنبية الدولية حيث يمكن توضيح كفاية الاحتياطيات الاجنبية الدولية في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على الجدول (37) .

جدول (37)

كفاية الاحتياطيات الاجنبية الدولية في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004 ـ 2019، (مليون دولار امريكي)

السنوات	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي %	عرض النقد بالمعنى الواسع	معدل النمو السنوي %	نسبة الاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع	الدين العام	معدل النمو السنوي(%)	نسبة الاحتياطيات الاجنبية الدولية الى الدين العام %
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2004	7906.6	-	69841.7	–	11.32	88788	–	8.91
2005	12200.8	54.31	77597.0	11.10	15.72	71280	-19.72	17.12
2006	20051.7	64.35	10538.51	35.81	190.27	58532	-17.88	34.26
2007	31454.8	56.87	17307.57	64.23	181.74	58902	0.63	53.40
2008	50101.8	59.28	23628.67	36.52	212.04	44452	-24.53	112.71
2009	44332.6	-11.51	31880.34	34.92	139.06	44685	0.52	99.21
2010	50622.1	14.19	44224.79	38.72	114.47	60900	36.29	83.12
2011	61033.1	20.57	53395.73	20.74	114.30	61000	0.16	100.05
2012	70327	15.23	57994.85	8.61	121.26	60300	-1.15	116.63
2013	77747.2	10.55	67168.10	15.82	115.75	59300	-1.66	131.11
2014	66281.6	-14.75	65313.97	-2.76	101.48	58100	-2.02	114.08
2015	53992	-18.54	58498.32	-10.44	92.30	66100	13.77	81.68
2016	45298.5	-16.10	63464.71	8.49	71.38	63900	-3.33	70.89
2017	49315.4	8.87	64694.12	1.94	76.23	39018	-38.94	126.39
2018	64719.4	31.24	65401.68	1.09	98.96	64565	65.47	100.24
2019	68017.6	5.09	69976.61	7.00	97.20	85000	31.65	80.02

المصدر :.

1ـ الاعمده (1 و3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية ، سنوات مختلفة (2004 ـ 2019)،

([1])،التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث 2019 ، ص 22.

2 ـ العمود (6) وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي .
3ـ استخرجت الاعمدة (2 و4 و 5 و 7 و 8) من قبل الباحث .

يبين الجدول رقم (37) ان الاقتصاد العراقي يعتمد على اسعار النفط في الاسواق العالمية . فان توفير الحجم الكافي للاحتياطيات وفقاً لهذا المؤشر يجب ان يتراوح بين (10ـ 20 %) عند تتبع مسار تطور كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد وفقاً لذلك ، ففي السنوات (2004 ـ 2008) كانت متزايدة مع توفير الحجم الكافِ من السيولة النقدية اذ سجلت نسبة (11.32 ، 15.72 ، 190.27 ، 181.74 ، 212.04 %) على التوالي وهذا يدل على استقرار مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد .

ففي السنوات (2009ـ 2013) سجّلت نسبة انخفاض بالاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع حيث بلغت (139.06 %) لسنة (2009) واستمرت بالانخفاض لتصل في سنة (2013) الى (115.75 %) وهي اقل من الحجم الكافِ وهذا يدل على انخفاض مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد ، ثم سجلت اعلى نسبة للاحتياطيات الدولية الى عرض النقد بالمعنى الواسع في سنة (2008) اذ بلغت (212.04%) وهي اعلى بكثير من الحجم الكافِ وهذا يدل على استمرار ارتفاع مستوى السيولة الدولية في الاقتصاد فيما كانت اقل نسبة (11.32 %) في سنة (2004) .

فيما يتعلق بمؤشر الدين العام الخارجي فيمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات الدولية بالحجم الذي يغطي الديون الخارجية قصيرة الاجل وفي هذه الحالة يعتبر الاقتصاد في مأمن اذا كان يمتلك احتياطيات تعادل كامل ديونه الخارجية التي تستحق التسديد خلال سنة واحده .

ومن الجدول(37) يمكن تحديد الحجم الكافِ من الاحتياطيات وفقاً لهذا المؤشر ، اذ يظهر ان حجم الاحتياطيات الاجنبية الدولية كاف لان الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصادات الريعية حيث يعتمد بشكل مباشر على اسعار النفط مما ادى الى ارتفاع الدين الخارجي حيث سجلت اقل نسبة بلغت (8.91%) في سنة (2004) اما اعلى نسبة فبلغت (131.11 %) في سنة (2013) وهذه النسب تعتبر من الدين العام .

المبحث الرابع
العلاقة بين عجز الموازنة والاحتياطيات الدولية في العراق

اولاً :ــ تحليل وابعاد العلاقة بين عجز الموازنة العامة والاحتياطيات الدولية .

1ـ عجز الموازنة / الاحتياطيات الدولية .

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية حيث يعتمد بشكل رئيسي على تصدير النفط الخام حيث يشكل نسبة عالية من الايرادات العامة وتمثل الاحتياطيات الاجنبية اهمية كبيرة في بلد ريعي مثل العراق اي انه يعتمد على ناتجة المحلي الاجمالي ومن ثم حركة الحساب الجاري لميزان مدفوعاته التي تعتمد على العوائد التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي كموجودات في موازنتهالعمومية حيث يستخدمها في تنفيذ سياسة النقدية من اجل السيطرة على مطلوباته والمتمثلة بمستوى السيولة النقدية ليحقق الاستقرار الاقتصادي، لذلك يقع العراق ضمن منطقة الدولار حيث تعتبرالاحتياطيات الاجنبية من المصادر الاساسية للبلاد باعتبار سوق النفط من الاسواق الدولارية النشئة. حيث يعد الدولار الامريكي من العملات الرئيسية في تكوين الاحتياطيات لأغلب دول العالم[1].

جدول (38)

تطور عجز او فائض الموازنة ونسبة مساهمتها الاحتياطيات في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004 .2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض	معدل النمو السنوي (%)	الاحتياطيات الدولية	معدل النمو السنوي (%)	نسبة العجز الى الاحتياطيات الدولية (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	34617.89	—	7906.6	–	437.84
2005	12586.54	-63.64	12200.8	54.31	103.16
2006	78807.69	526.13	20051.7	64.35	393.02
2007	12475.31	-84.17	31454.8	56.87	39.66
2008	11203.15	-10.20	50101.8	59.28	22.36
2009	-02958.9	-126.41	44332.6	-11.51	-6.67
2010	00376.25	-112.72	50622.1	14.19	0.74
2011	21565.32	5631.65	61033.1	20.57	35.33
2012	12588.04	-41.63	70327.0	15.23	17.90
2013	-45347.2	-460.24	77747.2	10.55	-58.33
2014	-15580.7	-65.64	66281.6	-14.75	-23.51
2015	-98981	535.28	53992.0	-18.54	-183.33
2016	-16988.8	-82.84	45298.5	-16.10	-37.50
2017	16299.37	-195.94	49315.4	8.87	33.05
2018	21593.82	32.48	64719.4	31.24	33.37
2019	-18630.8	-186.28	68017.6	5.10	-27.39

المصدر :ـ

1ـ الاعمده (1 و3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية ، سنوات مختلفة (2004ـ 2019) .

2ـ استخرجت الاعمده (2 و 4 و5) من قبل الباحث .

(1)سوسن كريم هودان الجبوري، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003 – 2013) باستخدام ـ نموذج (Johansen)، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية، المجلد17، العدد 3، 2015، ص 177.

ومن الجدول (38) يمكن ان نوضح تطورات عجز الموازنة العامة ، ففي السنوات (2004 ـ 2008) حققت الحكومة فائضـاً بلـغ (34617.89) مليـون دولار لسـنة (2004) وبنسـبة مسـاهمة العجـز الـى الاحتياطيـات الدوليـة (437.84 %) ثم انخفضت قيمة الفائض حيث وصلت في سنة (2008) الى (11203.15) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (10.20 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (22.36 %) وذلك بسبب الاحداث السياسة والامنية والتي رافقت تغيير النظام (1).

(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2008 ، ص 39.

وفي السنوات (2009 ـ 2013) حققت الحكومة عجزاً باستثناء السنوات (2010 ، 2011 ، 2012) حيث بلغت قيمة العجز (02958.9-) مليون دولار في سنة (2009) وبمعدل نمو متراجع (126.41 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (6.67 - %) ثم ارتفعت قيمة العجز حيث وصلت في سنة (2013) الى (45347.2-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (460.24-%) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (58.33 - %) نتيجة انخفاض الايرادات النفطية (1).

اما في السنوات (2010 . 2012) فكانت الموازنة في حالة فائض حيث بلغت قيمة الفائض (00376.25) مليون دولار في سنة (2010) وبمعدل نمو متراجع (112.72 - %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (0.74 %) ثم ارتفعت قيمة الفائض حيث وصلت في سنة (2012) الى (12588.04) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (41.63- %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (17.90%) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية مما تسببت في ارتفاع الايرادات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الايرادات العامة (2) .

ففي السنوات (2014 ـ 2019) استمرت الحكومة في تحقيق العجز باستثناء السنوات (2017 ، 2018) انخفضت قيمة العجز حيث وصلت في سنة (2014) الى (15580.7-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (65.64 -%) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (23.51 - %) نتيجة استقرار اسعار النفط و استمرار سوء الاوضاع الامنية ، ثم ارتفعت قيمة العجز حيث وصلت في سنة (2019) الى (18630.8-) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (186.28- %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية حيث بلغت (27.39- %) وذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية والاجراءات التقشفية في النفقات العامة المتخذة من قبل الحكومة (3).

اما فيما يتعلق بالسنوات (2017 ـ 2018) فحققت الحكومة فائضاً بلغ قيمته (16299.37) مليون دولار في سنة (2017) وبمعدل نمو متراجع (195.94- %) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (33.05%) ثم ارتفعت قيمة الفائض حيث وصلت في سنة (2018) الى (21593.82) مليون دولار وبمعدل نمو (32.48%) وبنسبة مساهمة العجز الى الاحتياطيات الدولية (33.37%) وذلك بسبب

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ، ص 57.
(2)التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2012، ص 42.
(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019،ص 46.

الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة ومنها زيادة الايرادات الغير نفطية والمتمثلة في زيادة الضرائب والرسوم الكمركية وتخفيض النفقات الغير ضرورية [1].

2ـ عجز الموازنة / الدين العام .

يمثل الدين العام احد المفاهيم المستخدمة على نطاق واسع لعجز الموازنة وهو ما يطلق عليه (مفهوم الدين العام للعجز) وهذا المفهوم يقارب بشكل واضح المعنى القاموسي للأنفاق السالب اي الأنفاق للإيرادات المتجمعة من خلال الاقتراض وهذا المقياس للعجز يمثل الفرق بين مجموع الأنفاق الجاري ومجموع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وصافي الاصول الرأسمالية المالية والمادية [2] .

جدول (39)

تطور الدين العام وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي ، للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض	معدل النمو السنوي (%)	الدين العام	معدل النمو السنوي (%)	نسبة العجز الى الدين العام (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	34617.89	—	88788	–	38.99
2005	12586.54	-63.64	71280	-19.72	17.66
2006	78807.69	526.13	58532	-17.88	134.64
2007	12475.31	-84.17	58902	0.63	21.18
2008	11203.15	-10.20	44452	-24.53	25.20
2009	-02958.9	-126.41	44685	0.52	-6.62
2010	00376.25	-112.72	60900	36.29	0.62
2011	21565.32	5631.65	61000	0.16	35.35
2012	12588.04	-41.63	60300	-1.15	20.88
2013	-45347.2	-460.24	59300	-1.66	-76.47
2014	-15580.7	-65.64	58100	-2.02	-26.82
2015	-98981	535.28	66100	13.77	-149.74
2016	-16988.8	-82.84	63900	-3.33	-26.59
2017	16299.37	-195.94	39018	-38.94	41.77
2018	21593.82	32.48	64565	65.47	33.45
2019	-18630.8	-186.28	85000	31.65	-21.92

المصدر :ـ

1ـ العمود (1) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية ، سنوات مختلف، (2004 ـ 2019) .

2 ـ العمود (3) وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية ، دائرة الدين العام ، قسم الدين الخارجي ،(2004 ـ 2019).

3ـ استخرجت الاعمده (2 و4 و5) من قبل الباحث .

[1] التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،2018، ص 41.

[2] باسم خميس عبيد، قياس اثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006 – 2015)، جامعة الفلوجة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 19، 2017، ص 159 .

يعد الدين العام مشكلة مهمة من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لما يسببه من اختلالات مالية والتي تؤدي بدورها الى زيادة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني فضلاً عن التدخلات الخارجية والتي تجبر الحكومة على تبني مشاريع اقتصادية التي تؤثر بشكل سلبي على مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل وذلك بسبب السياسات التقشفية وخفض النفقات العامة ومن ثم ايقاف التعيينات وتقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الاساسية والتي تطالب المؤسسات المالية العالمية بتطبيقها .

يوضح الجدول (39) ان قيمة الدين العام متزايدة، ففي سنة (2004) بلغت قيمة الدين العام (88788) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (38.99 %).

انخفضت قيمة الدين العام حيث وصلت في سنة (2008) الى (44452) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (24.53 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (25.20 %) والسبب يعود الى زيادة الايرادات النفطية والاعتماد عليها في تمويل موازنة العراق الاتحادية وكذلك استخدامها في اطفاء جزء من الديون العامة ورفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق([1]).

اما في السنوات (2009 ـ 2013) فقد ارتفعت قيمة الدين العام حيث وصلت في سنة (2009) الى (44685) مليون دولار وبمعدل نمو (0.52 %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (6.62 –%). واستمرت بالارتفاع مقارنة بالسنوات (2010، 2011، 2012) حيث وصلت في سنة (2013) الى (59300) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (1.66 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام

[1]) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2008 ، ص 29.

(76.47 –%) والسبب يعود الى تزايد النفقات العامة ومن ثم النفقات العسكرية والوضع الاقتصادي الغير متوازن ومن ثم زيادة القروض الجديدة ([1]) .

اما فيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) فقد انخفضت قيمة الدين العام حيث وصلت في سنة (2014) الى (58100) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (2.02 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (26.82 –%) بسبب تدهور الاوضاع الامنية ([2]).

ثم ارتفع حيث وصل في سنة (2019) الى (85000) مليون دولار وبمعدل نمو (31.65 %) وبنسبة مساهمة العجز الى الدين العام (21.92 –%) وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وزيادة النفقات العامة وإعادة الموظفين العسكريين المفسوخة عقودهم اضافة الى تعويضات المتضررين والاقتراض الجديد والفساد الاداري والمالي([3]) .

3ـ عجز الموازنة / صافي الميزان التجاري .

من الجدول(40) نلاحظ ان قيمة صافي الميزان التجاري شهدت معدلات متفاوتة ففي السنوات (2004 ـ 2008) سجلت ارتفاعاً ملحوظاً ففي سنة (2004) بلغت قيمة صافي الميزان التجاري (3492) مليون دولار وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (991.35 %) ثم ارتفعت قيمة الميزان التجاري حيث وصلت في سنة (2008) الى (33555) مليون دولار وبمعدل نمو (57.53 %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (33.39 %) وذلك بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام ومن ثم مساهمة صافي التحويلات الرأسمالية و صافي الاستثمار المباشر ([4]).

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ، ص 62 .
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2014 ، ص 74.
(3) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019 ، ص 50.
(4) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ،2008 ، ص 55 .

جدول (40)

تطور عجز الموازنة وصافي الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي ،للمدة 2004 – 2019 (مليون دولار امريكي)

السنوات	عجز او فائض	معدل النمو السنوي(%)	الميزان التجاري	معدل النمو السنوي (%)	نسبة العجز الى صافي الميزان التجاري (%)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
2004	34617.89	—	3492	-	991.35
2005	12586.54	-63.64	3695	5.81	340.64
2006	78807.69	526.13	11821	219.92	666.68
2007	12475.31	-84.17	21301	80.20	58.57
2008	11203.15	-10.20	33555	57.53	33.39
2009	-02958.9	-126.41	4145	-87.65	-71.38
2010	00376.25	-112.72	14435	248.25	2.61
2011	21565.32	5631.65	46373	221.25	46.50
2012	12588.04	-41.63	44054	-5.00	28.57
2013	-45347.2	-460.24	39792	-9.67	-113.96
2014	-15580.7	-65.64	38780	-2.54	-40.18
2015	-98981	535.28	10253	-73.56	-965.39
2016	-16988.8	-82.84	11621	13.34	-146.19
2017	16299.37	-195.94	24608	111.75	66.24
2018	21593.82	32.48	47848	94.44	45.13
2019	-18630.8	-186.28	32167	-32.77	-57.92

المصدر :-

1- الاعمده (1 و 3) البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، نشرات احصائية ، سنوات مختلفة (2004-2019).

2- استخرجت الاعمده (2 و4 و5) من قبل الباحث .

وخلال السنوات (2009 . 2013) انخفضت قيمة صافي الميزان التجاري حيث وصلت في سنة (2009) الى (4145) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (78.65 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (71.38 –%) نتيجة للانخفاض الحاصل في صافي الاصول الاحتياطية ومن ثم تسجيل عجز في الحساب الجاري نتيجة العجز الحاصل في حساب الخدمات وحساب التحويلات من دون مقابل ([1]).

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2009 ، ص 42.

ثم عاود الارتفاع حيث وصل في سنة (2013) الى (39792) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (9.67 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (113.96 – %) وذلك بسبب زيادة العوائد المتحققة من تصدير النفط الخام وزيادة العوائد المتحققة من العائدين من العرب والاجانب لأغراض السياحة الدينية ([1]).

وفيما يتعلق بالسنوات (2014 ـ 2019) انخفضت قيمة صافي الميزان التجاري ما عدا سنة (2018) حيث وصلت في سنة (2014) الى (38780) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (2.54 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (40.18–%) نتيجة انخفاض قيمة الصادرات المتأتية من ايرادات النفط . واستمرت بالانخفاض حيث وصلت في سنة (2019) الى (32167) مليون دولار وبمعدل نمو متراجع (32.77 – %) وبنسبة مساهمة العجز الى صافي الميزان التجاري (57.92– %) ورغم هذا الانخفاض الا انه حقق فائضاً في الصادرات الكلية المتمثلة بقيمة النفط الخام العيني المدفوع للشركات الاجنبية وزيادة جانب العوائد التي تحققت من بنود السفر اي القادمين الى العراق من الرعايا العرب والاجانب لأغراض السياحة الدينية ([2]) .

المبحث الخامس

الاصلاحات الاقتصادية في العراق ودورها في تعزيز الاحتياطيات الدولية والحد من عجز الموازنة

يعاني الاقتصاد العراقي من ظروف غير طبيعية استمرت لفتره طويلة بدات من الحرب العراقية الايرانية عام 1980 مروراً بحرب الخليج عام 1991 وخلال فترة الحصار الاقتصادي والتي استمرت حتى عام 2003 وقد ادت هذه الظروف الى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد يتمتع بالعديد من المقومات الاقتصادية والتي ابرزها الموارد الطبيعية الهائلة والامكانات البشرية المؤهلة الى اقتصاد يمر بوضع اقتصادي كارثي على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذه الازمة جعلت العراق يجري اصلاحات اقتصادية تستند الى ستراتيجية للتنمية تستهدف تغيير بنية الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب من خلال تنويع البنية الانتاجية وتحقيق توزيع اكثر عدلا للدخل والثروه والاهتمام بالفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة .

اولاً :ـــ ستراتيجية التنويع والنمو في العراق .

يقف العراق على مفترق طرق بعد مرور عقدين من الزمن على حرب عام 2003 ولا يزال البلد عالقاً في واقع الهشاشة ويواجهه حاله متزايده من انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية

(1) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2013 ، ص 84.
(2) التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، 2019. 59.

المتصاعده مع وجود فجوه بين الدولة والمواطن وفي خضم عدد من الازمات ومنها انخفاض اسعار النفط والاحتجاجات الاخيره خلال سنة (2019) فضلاً عن ذلك تراكم السياسات الاقتصادية الضعيفة مع غياب الاصلاحات والعجز عن معالجة الفساد وكما يعاني ايضاً من انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بعد عام 2003 ويصاحبة عدم الاستقرار وعدم توفر فرص العمل وانعدام الخدمات والتي تعّد من اهم المخاطر والتي تعيق تقدم الاقتصاد في البلاد (1) .

اذ يسعى القائمون على برنامج الاصلاح الاقتصادي على تصحيح الاختلالات الهيكلية والتشوهات التي تعرض لها اقتصادهم باتخاذ مجموعة من الاجراءات ينبغي ان تتوافق وتتناسب مع مميزات وخصائص ذلك الاقتصاد المراد معالجته واعادة بناء هيكليته سواء على جانبي الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية بحيث تكتسب الاصلاحات ضرورتها المتزايدة ومتبلوره على المستوى النظري ووضعها موضوع التطبيق بحيث تكون اكثر صعوبة وتعقيد بالنسبة للدول النامية عن الدول المتقدمة نتيجة عدم التوافق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (2) .

ثانياً :ــ تنوع وبناء راس المال عن طريق الاستثمار .

قد لا يكون العراق قادراً على الاعتماد على العائدات النفطية للحفاظ على مستوى المعيشة في المستقبل على من يتملك احتياطي نفطي يجعلة خامس الترتيب بين دول العالم الا ان التقديرات تشير الى ان هذه الاحتياطيات ستستمر فقط من 80 ـ 85 سنة قادمة إذا ما أفترضنا عدم حدوث انخفاض في الطلب العالمي على النفط وفي حالة تباطؤ الطلب كما حدث خلال أزمة جائحة كورونا وقد يتواصل ذلك نتيجة للتطور التكنولوجي أو لاعتبارات تغير المناخ لذا سيكون العراق بحاجة الى التحول بشكل أسرع الى اقتصاد أقل اعتمادا على النفط حيث يجب ان يصبح الاقتصاد العراقي غير نفطي قادراً على الحفاظ على مستوى الدخل المتوسط للفرد في البلاد . ومع انتهاء العمليات العسكرية الرئسية ضد التنظيمات الارهابية اصبح بوسع العراق الاستثمار في البنيه التحتية من اجل دعم التمنية المتنوعة الا ان معدل الاستثمار في العراق اقل من ذلك لدى نظرائه في المنطقة حيث يتم تخصيص اكبر قدر للاستثمار في القطاع النفطي .

اما القطاع الغير النفطي وفي سنة (2014) انخفضت الاستثمارات من (41 %)الى (17 %) في سنة (2018) بسبب انخفاض النفقات الاستثمارية . ولمساعدة اقتصاده غير النفطي على النمو في فتره ما بعد الازمة فالعراق بحاجة إلى إعادة بناء رأسماله من خلال الاستثمار في البنية التحتية المعززة

(1) البنك الدولي للانشاء والتعمير ، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق ، 2020 ، ص 1 ، موقع الانترنتworldbank.ww org.

(2) علي درب كسار الحيالي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق والشروط الاساسية للسياحه الناجحة ، دراسة تحليلية ، جامعة بغداد ، مجلة العلوم الزراعية العراقية ، المجلد 1 ، العدد 38 ، 2007 ، ص 2 .

والخدمات الحيوية والانتاجية وتشتمل هذه الفئة على البنية التحتية اللازمة منها تطوير منافذه الحدودية وممراته التجارية أكثر كفاءة وبنية تحتية ترتبط بتوفير المياه والتنمية الريفية الامر الذي يؤدي الى تنمية قطاع الزراعة ومن دون تلك الاستثمارات سترتفع التكاليف التشغيلية للاعمال وتبقى الخدمات المقدمة واطئة الجودة ستبرز الحاجة إلى تركيز متجدد على تحسين رأس المال البشري وعلى الرغم من أن هذا التغيير أيضاً سيتضمن تحويل بعض نفقات العراق المتكررة (التشغيلية) نحو تحسين قطاعي التعليم والصحة الا ان الامر يتعلق كذلك باتخاذ نهج جديد يضع المواطن العراقي في صدارة العقد الاجتماعي ويمكّنه من أن يكون اقتصادياً منتجاً فضلاً عن تعزيز نشاط القطاع الخاص مع التركيز المتجدد على الاقتصاد الرقمي في تمكين المواطن من تحقيق قدراته الكامنة[1] .

فضلاً عن الاجراءات المتخذه من قبل الحكومة على الموازنة العامة هي اولاً التقديرات العلنية للموازنة العامة بعد أن كانت تعد من أسرار الدولة أماّ في الوقت الحاضر فتنشر في الصحف ويطلع عليها الجميع سواء كانوا من ذوي الاختصاص أو حتى المواطن العادي ثانياً فهو تغيير نظام التبويب من خلال تطبيق ملائم يتناسب مع الواقع الجديد في العراق أماّ الاصلاح الثالث فهو التقليل من الضغط على الموازنة العامة وذلك بتقليص النفقات إلى اقل ما يمكن من خلال تخفيض مخصصات الدعم الحكومي منها دعم المشتقات النفطية ودعم البطاقة التموينية وكذلك زيادة الايرادات العامة من الموازنة العامة ومعالجة العجز الحاصل في الموازنة العامة لفترات طويلة من خلال ترشيق الانفاق العام وزيادة الايرادات العامة [2] .

اذ تعمل سياسة الاصلاح الاقتصادي على زيادة مرونة الاقتصاد وقدرتها على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية اضافة الى خفض مستويات التضخم والاختلال في ميزان المدفوعات ، ومن هنا تبرز اهمية سياسة الاصلاح في دعم القدرة الكلية للاقتصاد والعوده به الى حالة التوازن حيث تتطلب الحاجة الى برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي عندما تواجه الدوله اختلالاً ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي الذي يؤدي الى تدهور الميزان التجاري وهذا الاختلال قد يكون ناجم عن عوامل داخلية متمثلة باختلال ميزان المدفوعات نتيجة عجز الجهاز الانتاجي عن تلبية الطلب الكلي اضافة الى تغيرات الاسعار وعوامل خارجية واهمها المديونية الخارجية [3] .

---

[1] البنك الدولي للانشاء والتعمير ، مصدر سابق ، ص 10 .

[2] سامي عواد غلام ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، المجلد 16 ، العدد45 ،2020، ص458

[3] امجد صباح عبد العالي ، الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادي على البطالة والفقر في العراق ، جامعة البصرة ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، المجلد 28 ، العدد 20 ، 2011 ، ص 154 .

ثالثاً :ـــ اهداف الاصلاح الاقتصادي

تسعى الحكومة عبر عمليات الاصلاح الاقتصادي الى تحقيق الاهداف التالية :.[1].

1ـ معالجة الاختلالات الهيكيلية في الاقتصاد الوطني الناشئة من عوامل داخلية ومنها تخفيف او ازالة العجز في الموازنة العامة للتحكم والسيطرة على معدلات التضخم عن طريق السيطرة على الاسعار اضافة الى القضاء على مشكلة البطالة واثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

2 ـ معالجة الاختلالات الهيكيلية في الاقتصاد الوطني الناشئة من عوامل خارجية ومنها تخفيض او ازالة العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم جدولة وادارة الديون الخارجية للبلد وخلق مرونة في سعر الصرف او تعويم العملة الوطنية في ظل معدلات سعر صرف ثابتة .

3ـ توفير مناخ مناسب للاستثمار الاجنبي من اجل جذب رؤوس الاموال من الخارج اليها ورفع معدلات الادخارات المحلية مع تشجيع الاستثمار الاجنبي .

4ـ تحسين اداء القطاع العام من خلال تحديد مجالاتهِ وترشيد هيكلتهِ وإعطاء الدور الكبير للقطاع الخاص في ادارة النشاط الاقتصادي .

5ـ زيادة كفاءة النظام المصرفي والاستقرار المالي .

6ـ معالجة مشكلة الفقر وذلك من خلال رفع الدخول الحقيقية والنقدية للافراد ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي داخل البلد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية .

رابعاً :ـــ مستويات الاصلاح الاقتصادي [2] .

1. مستوى الاقتصاد الكلي: ويكون الاصلاح هنا وفقاً للتحديات والفرص المتاحة أو التكيف مع الصدمات الخارجية أو كرد فعل لنتائج غير متوقعة لأجراءات اقتصادية مستهدفة أو لمواجهة الاختلال في ميزان المدفوعات وما يتبعه من اختلالات مثل عدم التوازن بين الادخار والاستثمار والعجز في الميزانية.

2. مستوى الاقتصاد الجزئي: ويهدف الى تصحيح أداء الوحدات الاقتصادية من خلال تنفيذ مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى ترشيد الاداء وتحقيق الاستخدام الافضل للموارد المتاحة وزيادة حجم المنافسة وترك آلية تحديد الأسعار لقوى العرض والطلب.

خامساً :ـــ سياسة الاصلاح الاقتصادي

تعتمد مؤسستي برتين - وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سياسة الاصلاح الاقتصادي تهدف في جوهرها الى تطبيق اللامركزية من الداخل اي داخل اقتصادات الدول النامية من خلال تقليص

---

[1] ستار جابر عمران ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق - دراسه تحليلية ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد لايوجد ، العدد 120 ، السنة 2019 ، ص 488 .

(2) عدنان فرحان الجوارين ،الاصلاح الاقتصادي في العراق المسببات والاثار ، جريدة الحوار المتمدن ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، لايوجد مجلد ، العدد 3399 ، 2011 ، ص 2 .

دور القطاع العام والاعتماد على آليات السوق في النشاط الاقتصادي لمصلحة القطاع الخاص (المحلي والاجنبي) والاتجاه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي [1] .

1ـ سياسة صندوق النقد الدولي :ـ

يرى صندوق النقد الدولي ان ادارة الطلب الكلي وتحسين ادائها وفق اجراءات محدده ستؤدي الى اعادة خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي مما يؤدي الى ازالة التضخم واسقرار المستوى العام للاسعار وبذلك تحصل قاعدة مناسبة لعملية الانطلاق بالنمو الاقتصادي من جديد وهذه الاجراءات باختصار هي [2] :ـ

أـ اجراءات تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة نتيجة زيادة الانفاق الحكومي وسياسة الدعم الحكومي والتدخل في الحياة الاقتصادية وخاصة في انتاج السلع والخدمات من قبل الحكومة .

ب ـ اجراءات نقدية وخاصة عرض النقد من خلال تحديد كمية وحرية اسعار الفائدة ووضع سوق ائتمانية .

ج ـ اجراءات اقامة سوق النقد الاجنبي وحرية التجارة الخارجية والغاء الرقابة على الصرف لغرض تخفيض قيمة العملة الاجنبية .

2ـ سياسات البنك الدولي وسياسات التكيف الهيكلي :ـ

تعمل تلك السياسات وفقاً لجانب العرض فهي تعمل على زيادة القدرات الانتاجية مما يزيد العرض الكلي من خلال اطلاق قوى السوق عبر تمرير المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية وازالة تشوهات الاسعار وفق اطر قانونية ومؤسساتيه اتطبيق تلك الاجراءات وان تلك الاجراءات هي اجراءات طويلة الاجل تعمل على معالجة الاختلالات الاقتصادية الاكثر عمقاً في الاقتصاد، حيث تكون الاجراءات التي يضعها البنك الدولي متوافقة مع النظرة العامة ومه الاهداف المراد تحقيقها لأصلاح الاقتصاد العراقي ومع ما يعانيه الاقتصاد العراقي من مشاكل واختلالات هيكلية ولبيان هذا الاتفاق يمكن ايضاح تلك الاهداف وفقا لما يلي :ـ

أـ النهوض بالبنى التحتية والارتكازية والمرافق العامة للدولة كونها تعاني من الانهيار وغير قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين .

ب ـ احداث زيادة تدريجية في معدلات النمو الاقتصادي .

ج ـ التخلص تدريجياً من عجز الموازنة وفق آليات وادوات اقتصادية منها تخفيض الدعم الحكومي تقليص النفقات العامة الغير ضرورية ودعم النفقات الضرورية بحيث تكون بعيده عن الهدر والضياع .

د ـ معالجة مشكلة التضخم وتشوهات الاسعار ومعالجة مشكلة البطالة او تقليل نسبتها من خلال سياسات توظيف وتشغيل وايجاد فرص عمل منتجة من خلال زيادة حجم الاستثمار في جميع القطاعات .

---

(1) سندس جاسم شعيب وشذى سالم دلي ، دور سياسات إلاصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار ألاجنبي المباشر العراق حاله دراسية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 7، العدد 3 ، 2017 ، ص 234.

(2) عبد الحسين العنبكي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، 2008 ، ص 27ـ 38 .

5ـ معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وخاصة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية والخدمية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي .

6ـ انشاء اجهزه شفافة وخاضعة للمساهمة لادارة موارد الدولة وبناءاً على السياسات التي ينصح بها الصندوق والبنك والاهداف التي يسعى اليها الاقتصاد العراقي .

7ـ العمل على ايجاد سعر صرف مناسب للعملات الاجنبية .

8ـ الخصخصة وهي من اهم وسائل الاصلاح الاقتصادي ففي الكثير من البلدان كانت الخصخصة هي الوسيلة الرئيسية من وسائل الاصلاح الاقتصادي .

9ـ الاصلاح المالي وهو ايضاً يعد من الوسائل المهمة للاصلاح الاقتصادي وهو جزء من اجزاء الاصلاح الاقتصادي وذلك من خلال التحكم بادوات السياسة النقدية .

وقد اتخذت سياسات الاصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفقاً لدرجة الاستعداد التي تبديه الدولة لتقبل هذه السياسات واستناداً لحاجتها لدعم المؤسسات الاقتصادية الدولية ومدى قبول وفعالية السياسات الوطنية وتاثيرها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ووفقاً الى سياق سياسات صندوق النقد الدولي تتفق مع ظروف وحاجات التنمية لاسيما التي تعتمد على معايير الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وضرورة اعادة هيكلية المؤسسات الحكومية والقطاع العام وترشيد الانفاق الحكومي والحد من ظاهرة التضخم ، وكما ان تقليل العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وتعظيم الايرادات وتخفيض النفقات هي اهداف تنموية اساسية تنسجم مع متطلبات تعظيم الفائض الاقتصادي وزيادة حجم المدخرات والاستثمارات وتنويع مصادر الثروة والدخل (1) .

(1) عدنان حسين يونس ، دور الدولة الاقتصادي ومهمات الاصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2010 ، ص 161 .

الاستنتاجات :-

أـ استنتاجات الجانب النظري :-

1. نتج عن التوسع في وظائف الدولة ومهامها وإرتفاع حجم المستلزمات السلعية والخدمية اللازمة لتسهيل مهام الدولة , زيادة في النفقات العامة سواء كانت على شكل رواتب واجور او كانت ثمناً لمشتريات حكومية .
2. تعد الاحتياطيات الدولية وسيلة لسيولة الدولية لتحويل الاصول الى نقود حاضرة لمعالجة التزامات تجاه الدول الاخرى .
3. اختلاف آراء المدارس الإقتصادية تجاه عجز الموازنة , فمنها من من دعت الى وجوب توازن الموازنة, اي عدم امكانية اعداد الموازنة بعجز او بفائض , ومنها من دعت الى امكانية اعداد موازنة بفائض او عجز حسب حالة النشاط الإقتصادي.
4. توسع حرية السلطات النقدية في استخدام الاحتياطيات الدولية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات سواء كانت بصورة مباشره لتمويل هذا الاختلال او بصوره غير مباشره عن طريق الدخول الى سوق الصرف الاجنبي والتأثير في سعر الصرف.
5. نتج عن تحديد الحجم الامثل للاحتياطيات الدولية على الهدف المحدد من الاحتفاظ بتلك الاحتياطيات والذي يجب ان يحدد القائمين على تكوين وادارة الاحتياطيات في وضع اطار للشفافية يكفل المساءلة سواء كان على المستوى المؤسسي او مستوى التنظيم والادارة ، حيث تتم ادارة الاحتياطيات في اسواق تتسم بالكفاءة والسلامة في ضوء الوضع القانوني والسياسي والاقتصادي والمالي المتاح.
6. يعد الذهب عنصر مهم من الإحتياطيات الدولية كونه يتمتع بالقبول العام بين مختلف الدول ,مما يجعلها تسعى للإحتفاض به كجزء مهم من ثروتها واستخدامه في تحقيق استقرارها الاقتصادي.
7. وفقاً لمؤشر الدين الخارجي يوضح قدرة الدولة على توفير العملات الاجنبية وفقاً لحجم الصادرات اي كلما تزداد صادرات الدولة فان ذلك يؤدي الى زيادة العملات الاجنبية وبعد ذلك تكون الدولة قادرة على سداد الديون الخارجية نتيجة انخفاض نسبة هذا المؤشر، اما اذا كان هذا المؤشر في حالة ارتفاع فان البلد سيواجه مشاكل في الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الدولة الدائنة.
8. للاحتياطيات الدولية اهمية اقتصادية كبيرة لدى الدول من خلال دورها المهم في دعم عملاتها الوطنية وتحقيق الاستقرار في اسعار صرفها.

ب ـــ استنتاجات الجانب العملي :ـــ

1. للايرادات النفطية اهمية كبيره في الاقتصاد العراقي لانها سجلت معدلات متزايدة اغلب سنوات البحث نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، اضافة الى انها تساهم في تعزيز الاحتياطيات الدولية وتمويل الموازنة.
2. سجلت النفقات العامة معدلات متزايدة طول فترة البحث في الاقتصاد العراقي نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي وما واكبة من تطورات دولية في مختلف المجالات ومنها التعليمية والصحية والخدمية والايفادات الحكومية وغيرها من النفقات الاخرى.
3. كانت الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي تمر في حالة عجز اغلب سنوات البحث وتراجع الاحتياطيات الدوليةِ نتيجة انخفاض الايرادات النفطية لكونها تساهم بشكل كبير في تعزيز الاحتياطيات من خلال العملة الصعبة .
4. سجلت معدلات الدين العام في الاقتصاد العراقي معدلات متزايدة اغلب سنوات البحث نتيجة انخفاض الايرادات النفطية والتي تشكل جزء كبير في تمويل الموازنة العامة اضافة الى تزايد النفقات العسكرية وعدم الاستقرار الاقتصادي ومن ثم زيادة القروض الجديدة .
5. كانت معدلات السيولة النقدية متزايدة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث بسبب قيام البنك المركزي بعدة اجراءات منها مزاد العملة ونظام التسهيلات .
6. سجلت الايرادات العامة معدلات متزايدة طول مدة البحث في الاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، اما الاقتصاد التونسي فكانت متزايدة نتيجة تزايد الموارد الذاتية ومنها ايرادات الاملاك المصادره وايرادات المنح وانبوب نقل الغاز.
7. كان الاقتصاد المصري يمر بحالة عجز طول مدة البحث نتيجة تزايد الاعباء المالية التي تتحملها الحكومة في ظل الظروف السياسية التي تشهدها الحكومة فضلاً عن عدم متابعة الايرادات العامة المتحصلة خلال السنة المالية مما ادى الى توجه الحكومة الى تمويل العجز من الاحتياطي الدولي.
8. عانت النفقات العامة في الاقتصاد المصري من تزايد كبير خلال سنوات البحث نتيجة زيادة الفوائد المدفوعة على الديون الخارجية وتقديم الدعم لذوي الدخل المحدود والاجور وتعويضيات العاملين والنفقات الاخرى .

في ضوء ما توصل اليه الباحث من استنتاجات تخص الجانب النظري والعملي يمكن طرح مجموعة من التوصيات الخاصة بالاقتصاد العراقي :-

1. لابد من وضع ستراتيجية تنموية صحيحة من قبل صانعي القرار الاقتصادي تتمحور في تنويع الاقتصاد العراقي والابتعاد عن الاعتماد على الاقتصاد الريعي المتمثل بقطاع النفط ، وايجاد مصادر اخرى لزيادة الايرادات العامة وتقليل الاعتماد على الاحتياطي الاجنبي في معالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة في العراق.
2. العمل على توفير مناخ الملائمة من خلال وضع قوانين تؤدي الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية من اجل تنويع القطاعات الاقتصادية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجعلها تساهم في زيادة الاحتياطيات الدولية وخاصة في الدول التي تعاني من انخفاض بالاحتياطيات.
3. الاستفادة من التجربة المصرية والتونسية من خلال تطوير الجانب السياحي وخصوصا أن العراق يعد من البلدان التي من الممكن أن تكون جاذبة للسياح الأجانب فيما أذا تم الاهتمام بالمواقع السياحية بالإضافة للمزارات والمشاهد المقدسة.
4. الاستفادة من الفائض في الموازنة العامة في السنوات المقبلة من خلال استثماره في صندوق استقرار أو لسداد الدين الحكومي او القيام باستثمارات متنوعة .
5. مراقبة الاحتياطيات من المهام الرئيسية والتي تكون ذات اهمية عالية من قبل الادارات المسؤولة بهدف حماية قيم الاصول المكونة للاحتياطيات . فانها سوف تواجه نوعين من المخاطر هي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتي من الممكن ان تؤدي الى خسائر مفاجئة واضعاف السيولة . انها تؤدي الى تغيير اسعار فائدة الاوراق المالية وقيم الحوالات والسندات انخفاضاً وارتفاعا مما يعرض قيم الاصول المكونة للاحتياطيات الى الانخفاض.
6. عند رسم أي سياسة على مستوي الاقتصاد الكلي في العراق يجب الاخذ بنظر الاعتبار درجة استجابة الاحتياطيات الدولية للتذبذب في المؤشرات الاقتصادية الكلية وأثار هذه العلاقة من أجل رسم سياسة سليمة على مستوى القطاع الخارجي والاقتصاد الكلي.
7. التوسع في عرض النقد بشكل مدروس ومخطط بما يناسب الاقتصاد في البلد دون ان ينعكس ذلك بالسلبية على إدارة الاحتياطيات الدولية .
8. ضرورة تشكيل مجلس أقتصادي يعني بالامور المالية والاقتصادية للدولة ويضع الخطط المستقبلية وأبعاد السياسة الاقتصادية عن تصرف البرلمان الذي غالبا مايكون اللجان الاقتصادية والمالية بعدين كل البعد في قراراتهم عن الطموح.
9. ضرورة ان تدار الاحتياطيات الدولية من خلال وضع برنامج لتسديد الديون بهدف تقليل كلفة الدين العام نظرا لما له من اثار سلبية على الاقتصاد العراقي والتي تتمثل بعدم تحقيق المساواة بين

الاجيال بحيث يكون الجيل الحاضر مستفيد اكثر من الجيل المستقبلي من ناحية منافع الموارد المالية المتاتية من الدين العام.

المصادر والمراجع :ـ

اولاً :ـ المصادر العربية

القران الكريم

1ـ الكتب العربية

1. ابراهيم ، سحر طلال ، واخرون ،المحاسبة الحكومية مفاهيم ونظريات وتطبيقات علمية، الطبعة الاولى، الذاكر للنشر والتوزيع، بغداد، 2017.
2. احمد ، عبد الله عبد السلام، واخرون ، اساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات ،لا يوجد تاريخ.
3. الاعسر، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة، المعادي، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2006.
4. الافندي ،محمد احمد ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، الامين للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014.
5. الجعفري ، محمود، والعارضه ، ناصر، السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة، تشرين، 2002.
6. الجنابي ، طاهر ، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990،.
7. الجنابي ، طاهر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1985.
8. حامد ، محمود ، قضايا اقتصاديات معاصرة، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017.
9. حشيش ، عادل احمد ، اساسيات المالية العامة، مدخل اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1991.
10. حشيش ،عادل احمد ، اصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية،1983.
11. حماد ، اكرم ابراهيم ، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها، دار امواج للطباعة والنشر، عمان، الاردن، 2012.
12. الخطيب ، خالد شحادة ، وشامية ،احمد زهير، اسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، 2012.
13. الخفاجي ، وسام نعمة رجيب ، ادارة الاحتياطيات الاجنبية في العراق دراسة تحليلية، الطبعة الاولى، دار البصائر للنشر والتوزيع،لبنان، بيروت، 2016.
14. خلف ، صباح حسن ، مبادى المالية العامة وتطبيقاتها في العراق، الطبعة الاولى ، العراق ، بغداد ، منشوات الحلبي الحقوقية ، 2017 .

15. خلف ، فليح حسن ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، علم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، دار الكتاب العالمي اربد ، 2008.
16. خليل ، علي محمد، واللوزي ، سليمان احمد ، المالية العامة ، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، 1999.
17. دردوري ، لحسن ، والاخضر ، لقليطي ، اساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر،2008.
18. الدعمي ، عباس كاظم، السياسات المالية والنقدية واداء اسواق الاوراق المالية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2010 ، ص 56 .
19. زكي ، رمزي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، القاهرة ،دار سيناء للنشر ، 1992.
20. الساحل ، محمد ، اسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الاكاديمي، 2020.
21. سلامة ، محمد سلمان ، الادارة المالية، الطبعة الاولى , الاردن، عمان، 2005.
22. الشاذلي ، تحسين ، واخرون ،اساسيات المحاسبة الحكومية والمحليات، لا يوجد تاريخ.
23. شاني ، سلام كاظم، واخرون ، اقتصاديات الاجنبية الدولية، الطبعة الاولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2018.
24. الشمري ، مايح شبيب ، وحمزة ، حسن كريم، التمويل الدولي، اسس نظرية واساليب تحليلية، الطبعة الاولى، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الاشرف، 2015.
25. شهاب ، مجدى ، اصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجمعة الجديدة، الاسكندرية،2004.
26. الطاهر ، عبد الله الشيخ محمود ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الاولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1992.
27. العامري ، سعود جايد مشكور ، والحلو، عقيل حميد ، مدخل معاصر في علم المالية العامة،الطبعة الثانية، 2020.
28. عبد العظيم ، حمدي ، السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهره، 1986.
29. عبد الواحد ، سيد عطية، مبادى واقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 2000 .
30. العبيدي ،طاهرموسى، والفتال ، زهير جواد، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985.
31. عتلم ، باهر محمد ، المالية العامة، الطبعة الخامسة، الناشر مكتبة الآداب، 1998.

32. عصفور ـ محمد شاكر ، اصول الموازنة العامة ،دار الميسره ، الطبعة الرابعة ، 2012.
33. العلي ، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، بيروت، لبنان، عمان، 2008.
34. العلي ، عادل ،اصول الموازنة العامة، الطبعة الاولى، عمان، 2008 .
35. العلي ، عادل فليح ، وكداوي ، طلال محمد ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الثانية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، العراق ، 1989.
36. العلي ، عادل فليح ، وكداوي ، طلال محمود , اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1989.
37. عماره ، رانيا محمود ، المالية العامة ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، 2015.
38. العنبكي ،عبد الحسين ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، دار الصنوبر للطباعة ، بغداد ، 2008 .
39. فارس ، عبد الرزاق ، الحكومة والفقراء والانفاق العام ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات الوحده العربية ، لبنان ، بيروت ، 1997.
40. القريشي، مدحت كاظم ، الاقتصاد الصناعي ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان ، 2001.
41. القيسي ، اعاد حمود ، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، عمان، الاردن،2015.
42. نصر الله ، عباس محمد ، المالية العامة والموازنة العامة ، الطبعة الاولى ، منشورات زين الحقوقية ، 2015.
43. الوادي ، محمود حسين ، والعساف ، احمد عارف، الاقتصاد الكلي، عمان، الاردن، دار الميسرة للطباعة، الطبعة الاولى، 2009.
44. الواردات ، خلف عبد الله ، والدباس ، سهيل بسيم ، المحاسبة الحكومية واعداد موازنة البرامج والاداء، عمان، الاردن، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009.

2ـ الرسائل والاطاريح

1. ال طعمه ، حيدر حسين احمد محمد ، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري (دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية)، اطروحة دكتوراه، 2011.
2. البكري ، صفاء علي حسين ، تقويم مناهج معالجة عجز الموازنة الحكومية (دراسة تطبيقية على عينة من الدول النامية) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2011.

3. حمزه ، حافظ ، دور الاصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر 1998ـ 2008، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011.
4. دردوري ، لحسن، سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر ـ تونس، اطروحة دكتوراه،جامعة محمد خيضر ـ بسكره، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2014.
5. سالم ، سيف نهاد، العلاقة بين الانفاق الحكومي وكفاية الاحتياطيات الدولية في العراق، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، 2020.
6. السلطاني ، صابرين كاظم زيدان، اثر الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي، حالة دراسية للمدة (1990ـ 2012) رسالة ماجستير، 2014.
7. شاني ، سلام كاظم، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمده 1988ـ 2009، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، 2011.
8. عيسى ، محمود حسين علي، تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة والميزان التجاري (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الفلسطيني 1995ـ 2018)، اطروحة دكتوراه، 2020.
9. الفتلاوي ، سلام كاظم شاني، دور الاحتياطيات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصادات الريعية (تجارب دول مختاره) ، اطروحة دكتوراة ،جلمعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ،2017.
10. محمد ـ فرجي ، المحددات الاساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقيمية ، جامعة جلالي يابس ، سيد بلعباس ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، اطروحة دكتوارة في العلوم الاقتصادية ، 2019.
11. معارج ، حسين عطوان مهوس ، سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطيات ومتطلبات الاستقرار السعري في العراق للمدة (1990ـ 2013) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد،2015.
12. منشد ، حلمي ابراهيم، تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة (1975 ـ 2000) اطروحة دكتوراه، 2004.

3ـ والدوريات (البحوث)

1. بلقاسم ، زايري،كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 7،2009.

2. الجبوري ، سوسن كريم هودان ، اختبار العلاقة التوازنية بين عجز الموازنة والاحتياطي النقدي الاجنبي في العراق للمدة (2003 ـ 2013) باستخدام ـ نموذج (Johansen)، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة القادسية، المجلد17، العدد 3، 2015.
3. الجوارين ، عدنان فرحان ،الاصلاح الاقتصادي في العراق المسببات والاثار ، مجلة الحوار المتمدن ، جامعة البصرة ، كلية الادارة والاقتصاد ، العدد 3399 ، 2011 .
4. الحسيني ، هاشم جبار ، والعامري ، ، رياض رحيم، سعر الصرف الاجنبي واثرة على الاحتياطيات الدولية، دراسة قياسية لعينة من الدول المختارة لمدة من 2003ـ 2015، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 22، المجلد 6، 2017.
5. رشيد ، حيدر خالد، دور التهرب الضريبي الأنشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية دراسة تطبيقية جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 16،العدد خاص ج2، 2020.
6. رشيد ، حيدر خالد، دور التهرب الضريبي أنشطة اقتصاد الظل في عجز الموازنة الاتحادية دراسة تطبيقية جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 16،العدد خاص ج2، 2020.
7. رشيد ، سهاد احمد ، سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق واثارها ، كلية الادارة والاقتصاد ،قسم الاقتصاد ، جامعة البصرة ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، لا يوجد مجلد ، العدد 31 اذار ، 2017.
8. رفاك ، زهرة خليف ، واحمد ، جعفر طالب، تحليل علاقة الاحتياطيات الاجنبية بسعر الصرف في العراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 94ـ 95، المجلد 15، 2019.
9. سلمان ، تغريد داوود، الفساد المالي والاداري في العراق واثرة على الاقتصاد الاجتماعي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، مجلد 10، العدد33، 2015.
10. السواعي ، خالد محمد ، والعزام ، انور احمد، العجز التوأم فيفي ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، حالة الاردن، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2015.
11. شاني ، سلام كاظم ، وفاضل ، علاء حسين، قياس وتحليل العجز المزدوج في العراق للمده (1988ـ 2009)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 10، 2014،
12. شعيب ، سندس جاسم ، ودلي ، شذى سالم، دور سياسات إلاصالح الاقتصادي في جذب الاستثمار ألاجنبي المباشر العراق حاله دراسية ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد السابع العدد الثالث ، 2017.

13. شهاب ، علي طالب، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 7،العدد 28، 2011.
14. صاحب ، ميامي صلال، قياس الاثر ودرجة الاستجابة بين الاحتياطيات الدولية وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق لمدة 2003 ـ 2016، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 1، المجلد 8، 2018.
15. طالب ، ريام علي، قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في اطار التكامل المشترك للمدة (1990 ـ 2016)، المجلة الاقتصادية للعلوم الادارية، المجلد 25، العدد 111، 2019.
16. عبد الرحيم ، ثريا ، وعلي ، عباس ناصر ، تحليل العلاقة بين اليات تمويل عجز الموازنة وبعض المتغيرات النقدية باستخدام البرنامج الاحصائي EViews ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، مجلة الدنانير ، المجلد 1 ، العدد 19 ، 2020.
17. عبد الزهره ، سهيلة ، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة من 2004 ـ 2013، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد 50، 2016.
18. عبد الله ، سمير ابو ، والعجلة ، مازن ، تطور الدين العام في الاراضي الفلسطينية من 2000ـ 2011، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، العدد1، المجلد 21، 2013.
19. عبد ربه ، نشوى محمد، العجز التوأم دراسة حاله مصر للفتره (1975ـ 2018)، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 39، العدد 2، 2019.
20. عبيد ، باسم خميس، تقدير اثر الدين العام الداخلي على الأساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006 ـ 2015)، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، العدد 19، 2017 .
21. العبيدي ، منى حبيب محمد احمد ، العلاقة بين عجز الموازنة العامة والمديونية في مصر للمدة من (2001ـ 2020) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد لا يوجد ، العدد 25 ، 2021.
22. عطية ، محمود صالح، اسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث مع اشاره الى العراق، مجلة ديالى، العدد 50، 2011.
23. علوان ، بشير ، وحسن ، هدى هلال، اثر حوالات الخزينة في تقليص عجز الموازنة الاتحادية في العراق لمدة (2004ـ 2014)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 59، 2019.
24. عمر ، محمد عبد الحليم، الدين العام ـ المفاهيم ـ المؤشرات . الاثار بالتطبيق على حالة مصر، 2003.
25. عمران ، ستار جابر، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق – دراس تحليلية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد لايوجد ، العدد 120 ، السنة 2019 .

26. عيسى ، سعد صالح ، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي . دراسة حالى العراق كنموذج للمدة (2003ـ 2012) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36، 2016.
27. الغالبي ، عبد الحسين جليل ، وتوماس ، حفظي امين، العلاقة بين سعر الصرف الاجنبي وعجز الموازنة العامة مصر حالة دراسية للمدة (1990 ـ 2014) مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، المجلد 11، العدد 21،2017.
28. الغزالي ، عيسى محمد، ادارة الديون الخارجية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، العدد30، 2004.
29. غلام ، سامي عواد، الاصلاح الاقتصادي في العراق ، جامعة واسط كلية الادارة والاقتصاد ، مجلة واسط للعلوم الانسانية ، المجلد 16 ، العدد45 ،2020.
30. فرحان ، سعد عبد الكريم حماد، تحليل العلاقة للاعتماد المتبادل بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي للمدة من (2003 ـ 2010)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد 10، 2013.
31. كاظم ، حسين جواد، وعبد المهدي ، عقيل ، واقع الاحتياطيات الاجنبية ومعايير تحديد المستوى الامثل لها في العراق للمدة من 2004 ـ 2014، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 1، المجلد 14، 2017.
32. كاظم ، هلال علي ، وخماط ، سلمان كاظم، التحليل الاقتصادي للنفقات الاستثمارية والتشغيلية لمحافظة ذي قار لمدة (2006ـ 2014) مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد الاول، 2016.
33. كوردن ، ماكس، الحماية وسعر الصرف والسياسة الاقتصادية الكلية، مجلة التمويل والتنمية، حزيران، 1985.
34. لعجال ، لعمرية ، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة (2019ـ 2021) مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019.
35. مجيد ، نماء علي ، وعطية، احمد صبيح ، التخصيص الامثل للانفاق العام معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي ، العراق حالة دراسية لتحقيق النمو الاقتصادي للمده (2004 ـ 2018) ، جامعة واسط ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 36، 2020 .
36. محمد ، شيماء فاضل ، ومصحب ، اسراء عبد فرحان ،عجز موازنة العراق الاتحادية : الأسباب والمعالجات للمدة (2004__ 2019) جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية ، المجلد 2 ، العدد 1 ، 2021.

37. محمد ، محمد حميد، عجز الموازنة العامة واساليب علاجه (الصكوك الاسلامية في السودان انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 61، لا يوجد مجلد، 2020،
38. محمد ، مخيف جاسم ، والمجمعي ، حسن زيدان خلف، تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (2003. 2015) دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (41) ج 2، المجلد 1، 2018.
39. محمد ، نداء ، و رشيد ، ربي ، العجز المالي واثرة على الاقتصاد الاردني ، المجلد لا يوجد ، العدد 29 ،2012.
40. محمد ،عبد الكريم عبد الله ، وحسن ، باسم عبد الهادي، فاعلية سياسة الانفاق العام في العراق للمدة (2003. 2013) (دراسة تحليلية للاتجاهات والاثار)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد1، العدد 23،2016 .
41. المعموري ، عامر ، وشديد ،عمران، وخليل ، مهدي، دراسة العوامل المؤثرة في العجز المزدوج في الاقتصاد الامريكي للمدة (1990. 2012)، العدد 1، المجلد 17، 2015.
42. موسى ، منال جابر ، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، المجلد لا يوجد ، العدد لايوجد ، 2021 .
43. نايف ، عبد القادر، واخرون ، قياس اثر التغيرات في عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي، للمدة (2005 ـ 2015)، مجلة المنصور، لا يوجد مجلد، العدد 30، 2018.
44. نجم ، رفاه عدنان، أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980 ـ 2017)، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد / مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 49، 2020.
45. يونس ،عدنان حسين، دور الدولة الاقتصادي ومهمات الاصلاح الاقتصاد العراقي ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد 8 ، العدد 4 ، 2010.

4ـ التقارير والنشرات السنوية .

1. بنك الجزائر ، التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري ، التطور الاقتصادي والنقدي ، 2008 ،2012، 2016،2015،2018
2. البنك الدولي للانشاء والتعمير ، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق ، 2020 ، موقع الانترنت.worldbank.ww org
3. البنك المركزي التونسي ، تقارير سنوية مختلفة ، للبنك المركزي التونسي ، 2010، 2015، 2019.
4. البنك المركزي المصري ، تقارير سنوية مختلفة ، 2006 ، 2008، 2010، 2014، 2015 ،2019.
5. تقارير اقتصادية سنوية مختلفة، للبنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

2004، 2009، 2008 ، 2019،2018،2017،2015،2014،2013،2012.
6. تقرير صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، 2014،
7. صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الاجنبية، المبادي والتوجيه القياسي للأعداد نموذج العربية، 2013. نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية، 2013،
8. صندوق النقد الدولي، الاحتياطيات الدولية والسيولة في العملة الاجنبية، 2009،
9. صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطيات النقد الاجنبي، 20 سبتمبر، 2001،
10. عمار ، عماري، ونبيلة ، فالي،الازمة المالية وتداعيتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري، الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة فرحات عباس ـ سطيف، الجزائر، 2009،
11. البنك الدولي للانشاء والتعمير ، مذكرة اقتصادية حول التنويع والنمو في العراق ، 2020 ، ص 10 ، موقع الانترنت.worldbank.ww or

5ـ شبكة الانترنت

1. مظهر محمد صالح، احتياطيات العراق من النقد الاجنبي وحمايتها، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على شبكة الأنترنت، 2018،

ثانياً ـ المصادر الاجنبية

1. Blinder Macroeconomics, principles and pplicy ـ Wiliam j Bamol & ALans، united States of American, 12 ed , 2010, p 303 .
2. joce lyu Horne And Daehoon Nahmi international Reseves and Liquidity : AReassment the Australian Research council (ARC) , P 2

Abstract:

The issue of the general budget deficit is one of the most important financial issues that economists attach great importance to, especially after the spread of the problem of the general budget deficit in many countries in general and developing countries in particular. On the one hand, and the decrease in the volume of public revenues from keeping pace with public spending, on the other hand.

International reserves are of great economic importance to the state, as all measures are taken to preserve them and keep them away from the global financial crises that affect them and make them contribute to achieving economic stability.

While the research study relied on the descriptive analytical method for the purpose of describing and knowing the nature of the relationship between the budget deficit and international foreign reserves, the experiences of selected countries with a reference to Iraq and its analysis based on publications, data and statistical reports.

As for the hypothesis of the research, it stated that there is a long-term equilibrium relationship between the international reserves and the general budget in the sample countries with a reference to Iraq, as the increase in the reserve is one of the main reasons for reducing the budget deficit

The conclusion reached by the researcher is represented in the existence of a relationship between the budget deficit and international reserves on the experiences of selected countries with a reference to Iraq, as these countries depend on various economic sectors to finance their budgets. The deficit of reserves, which puts the economy in a state of instability, but recommendations must be put in place

development strategy by economic decision makers centered on diversifying the economy and moving away from dependence on the unilateral economy, reducing dependence on foreign reserves in addressing the problem of deficit in the public budget and relying on various basic economic sectors that lead to achieving economic stability, whether in economic crises or others.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economic

Department Of Economic

The General budget and its Relationship to International reserves and some economic variables an Analytical study in selected Countries, with special reference to Iraq

A Thesis submitted by the student

Azhar Nouman Abdul Wahed Hassoun Al-Azzawi

To The Council of Administration and Economics College

University of Karbala

As partial Fulfillmen of the Requirwments For The Degree of Master of Science in Economics

Supervision

Professor. Dr

Tawfiq Abbas Abed Aoun Al-Masoudi

2022م 1443 هـ